وزارة المالية
Ministry of Finance

ميزانية 2027
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

بيان الميزانية العامة للدولة

للعام المالي 1448-1449هـ (2027م)

فهرس المحتوى

المقدمة	03
الملخص التنفيذي للإطار المالي والاقتصادي للميزانية العامة للدولة	04
القسم الأول: التطورات والآفاق الاقتصادية	**09**
أ. الاقتصاد العالمي	10
ب. الاقتصاد المحلي	16
القسم الثاني: التطورات وتقديرات المالية العامة	**34**
أ. أداء المالية العامة في العام 2026م	35
ب. ميزانية العام 2027م وتقديرات المدى المتوسط	45
ج. النفقات في ميزانية العام 2027م على مستوى القطاعات	56
القسم الثالث: أبرز المخاطر على المالية العامة للعام 2027م والمدى المتوسط	**96**
أ. مخاطر الاقتصاد العالمي	97
ب. مخاطر الاقتصاد المحلي	98
ج. مخاطر المالية العامة	99
د. سيناريوهات الإيرادات لميزانية العام2027م	100
هـ. أبرز الإجراءات التي اتخذتها المملكة للتعامل مع التطورات الجيوسياسية وانعكاساتها الاقتصادية والتنموية	101
القسم الرابع: أهم الممكنات المالية والاقتصادية للعام 2026م ومستهدفات ميزانية العام 2027م	**104**
أ. الإستراتيجيات الوطنية	105
ب. برامج تحقيق رؤية السعودية 2030	109
ج. صندوق الاستثمارات العامة	114
د. المشاريع التنموية	118

المقدمــة

تُصدر وزارة المالية بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2027م، الذي يستعرض تفاصيل الميزانية المعتمدة بما في ذلك الإيرادات والنفقات حسب التصنيف الاقتصادي، والقطاعي، ومستويات العجز أو الفائض، والدين العام، وأبرز التطورات المالية والاقتصادية للعام 2026م، والآفاق المستقبلية على المدى المتوسط، ويسلّط الضوء على أبرز المخاطر على المالية العامة خلال العام المالي 2027م والمدى المتوسط، إلى جانب أهم المُمكّنات المالية والاقتصادية للعام 2026م والمستهدفات للعام 2027م.

ويعكس البيان استمرار نهج وزارة المالية في تعزيز مستوى الإفصاح المالي والشفافية، ورفع كفاءة إدارة المالية العامة، التي تُعد إحدى الركائز الرئيسة في عملية تطوير إعداد الميزانية العامة للدولة وتنفيذها، وتم تبويب البيانات المالية الواردة في هذه الوثيقة وفقًا لدليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM 2014) الصادر عن صندوق النقد الدولي والذي يُعد تصنيفًا عالميًا موحدًا.

الملخص التنفيذي للإطار المالي والاقتصادي للميزانية العامة للدولة

تواصل المملكة تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الشاملة التي تبنتها الحكومة في إطار رؤية السعودية 2030، بما يدعم التحول الهيكلي للاقتصاد، ويُعزز قدرته على تحقيق نمو مستدام، ويحافظ على متانة واستدامة المالية العامة. ويأتي ذلك في ظل بيئة عالمية وإقليمية تشهد تسارع التطورات الجيوسياسية، وتصاعد حالة عدم اليقين، وما يصاحبها من تقلبات في الأسواق والتجارة العالمية وسلاسل الإمداد، وانعكاساتها المحتملة على آفاق الاقتصاد العالمي.

ولمواجهة هذه المتغيرات، تواصل الحكومة تبني سياسات مالية واقتصادية مرنة ومتوازنة، تستند إلى إعادة توجيه الإنفاق نحو الأولويات الوطنية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي، ورفع كفاءة الإنفاق، وتعزيز تنويع القاعدة الاقتصادية، مع الحفاظ على الاستدامة المالية. وقد ساهمت هذه السياسات، إلى جانب ما تحقق من إصلاحات هيكلية خلال الأعوام الماضية، في تعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات والتكيف مع المتغيرات الخارجية، ومواصلة أدائه الإيجابي رغم التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

في هذا السياق، أسهمت رؤية السعودية 2030م في تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره شريكًا إستراتيجيًا في التنمية بالتزامن مع المبادرات والإستراتيجيات الوطنية، وتحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. إضافةً إلى ذلك، تستمر السياسات النقدية والمالية الحصيفة في احتواء الضغوط التضخمية لتظل دون المتوسط العالمي. ويجسد هذا الأداء بمجمله كفاءة السياسات المتبعة في تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني، ورفع جاهزيته للتكيف مع المتغيرات وامتصاص الصدمات، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي واستدامة المالية العامة على المدى الطويل.

تُشير **التقديرات الأولية** إلى تراجع نمو **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** للعام الحالي 2026م بمعدل 2.1% متأثرًا بالتطورات الجيوسياسية المحيطة. وفي المقابل، يُتوقع أن تواصل **الأنشطة غير النفطية** نموها بمعدل 2.5%، مدعومةً بنمو سنوي متوقع لكامل العام الحالي

2026م لمؤشر **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي** بمعدل 2.9%، ولمؤشر إجمالي **تكوين رأس المال الثابت الحقيقي للقطاع غير الحكومي** بمعدل 0.9%. ويعكس هذا الأداء استمرار مساهمة الأنشطة غير النفطية في دعم الاقتصاد السعودي.

وعلى المدى المتوسط، فمن المتوقع أن ينمو **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** للعام 2027م بمعدل 10.9%، وأن يبلغ النمو في العامين 2028م و2029م 3.9% و5.7% على التوالي، ليبلغ متوسط النمو خلال الفترة 2027م–2029م نحو 6.8%، بدعم من تعافي الأنشطة النفطية واستمرار زخم الأنشطة غير النفطية. ويُتوقع أيضًا نمو **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي** بمتوسط 4.3%، **وإجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي للقطاع غير الحكومي** بمتوسط 3.4% خلال الفترة 2027م–2029م، مدفوعًا باستمرار الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية، ومساهمة صندوق الاستثمارات العامة في تمكين المشاريع والقطاعات الواعدة. وتُسهم تنمية السياحة والرياضة، وتطوير المناطق والمدن الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، في جذب الاستثمارات وتعزيز دور القطاع الخاص وتنويع القاعدة الاقتصادية، إلى جانب استمرار نمو القطاعات غير النفطية ودورها المحوري في دعم النمو الاقتصادي، بما يُعزز من موقع المملكة وجهةً مفضلة للأعمال ومركزًا لوجستيًا واستثماريًا رائدًا.

وعلى جانب **سوق العمل**، أظهرت المؤشرات أداءً إيجابيًا رغم التطورات الجيوسياسية الراهنة التي تشهدها المنطقة، حيث تراجع معدل البطالة الإجمالي إلى 3.0% في الربع الثاني من العام الحالي 2026م مقارنة بنحو 3.2% بالفترة نفسها من العام السابق 2025م. وحافظت معدلات البطالة بين السعوديين على مستوياتها المنخفضة تاريخيًا عند 6.5% في الربع الثاني من العام الحالي 2026م. وعلى الرغم من معدلات البطالة المنخفضة نسبيًا إلا أن المستوى العام للأسعار ما زال مستقرًا عند معدلات مقبولة، حيث سجّل **معدل التضخم** منذ بداية العام الحالي وحتى شهر أكتوبر 2026م ارتفاعًا بمعدل 1.8% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق. وتُشير التوقعات الأولية إلى تسجيل معدل التضخم حوالي 1.9% لكامل العام الحالي 2026م، لتحافظ المملكة على مستويات مستقرة مقارنةً بالتضخم العالمي والمتوقع أن يبلغ 4.7% بنهاية العام الحالي 2026م وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2026م.

وعلى جانب **التجارة الدولية**، واصل الميزان التجاري تعزيز متانة القطاع الخارجي محققًا فائضًا بلغ 183.6 مليار ﷼ منذ بداية العام الحالي حتى شهر أغسطس 2026م وبنمو سنوي قدره 31.2%، مدفوعًا بنمو إجمالي **الصادرات السلعية** التي شهدت نموًا قدره 1.8% لتصل إلى 776.4 مليار ﷼ في الفترة نفسها.

أما على جانب تطورات أداء المالية العامة في العام الحالي 2026م، فمن المُتوقع أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** حوالي 1,191 مليار ﷼ بارتفاع نسبته 7.1% مقارنةً بالعام السابق، وارتفاع بنسبة 3.7% مقارنة بالمقدر في الميزانية؛ ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى استمرار تنفيذ المبادرات والإصلاحات الاقتصادية والمالية، إلى جانب نمو الأنشطة غير النفطية.

ومن المقدر أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** في العام 2027م حوالي 1,202 مليار ﷼ ليصل إلى حوالي 1,351 مليار ﷼ في العام 2029م مدعومًا بتوقعات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الجهود المستمرة في رفع كفاءة التحصيل وتعزيز مستويات الامتثال وتطوير آليات إدارة الإيرادات في دعم نموها وتنويع مصادرها وتعزيز استدامتها.

وفي إطار التزام الحكومة بتنفيذ مستهدفات رؤية السعودية 2030، عن طريق مواصلة إدارة الإنفاق وفق إطار مالي مستدام على المدى المتوسط والطويل يوازن بين المحافظة على متانة المالية العامة وتوجيه الإنفاق نحو الأولويات التنموية، ودعم مسيرة التحول والتنويع الاقتصادي ورفع كفاءة الإنفاق، وتحفيز الاستثمار، وتمكين القطاع الخاص، إضافة إلى الاستمرار في تعزيز كفاءة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه وتحقيق أثر مستدام على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، ومن المُتوقع أن يبلغ **إجمالي النفقات** للعام الحالي 2026م حوالي 1,436 مليار ﷼ مرتفعًا بنسبة 3.4% مقارنة بالعام السابق.

وتواصل الحكومة في العام المالي 2027م وعلى المدى المتوسط تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وتعظيم أثره التنموي، عن طريق التخطيط المالي طويل المدى وذلك بتعزيز منهجية قياس أثر الإنفاق وربطه بالأولويات ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية الأعلى، وتوجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية، وتعظيم الاستفادة من الأصول والاستثمارات الحكومية القائمة، إضافة

إلى توجيه الإنفاق نحو تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار، ورفع مساهمته في النمو الاقتصادي المستدام، مع الحفاظ على مرونة الإنفاق الحكومي بما يدعم قدرة المالية العامة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية ومواجهة التحديات المرتبطة بحالة عدم اليقين. لذا من المقدر أن يبلغ **إجمالي النفقات** للعام 2027م نحو 1,392 مليار ﷼ وأن يصل إلى نحو 1,544 مليار ﷼ في العام 2029م.

وتُشير التوقعات المحدثة لميزانية العام الحالي 2026م إلى تسجيل **عجز في الميزانية** بنحو 245 مليار ﷼ (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن المقدر أن يبلغ عجز الميزانية في العام 2027م نحو 191 مليار ﷼ (3.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع توقعات استمرار تسجيل **عجز في الميزانية** عند مستويات مقاربة على المدى المتوسط، حيث يأتي هذا العجز وفقًا لإطار سياسة مالية تستند إلى الحيز المالي المتاح، بما يمكّن الحكومة من تبني سياسات مالية متوازنة عبر الدورات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي ومواصلة التخطيط المالي طويل المدى عن طريق استمرار تنفيذ المشاريع ذات الأولوية بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتلبيةً للاحتياجات التمويلية وفقًا لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة، تعتزم الحكومة الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والدولية عبر القنوات العامة والخاصة، لتمويل العجز وسداد أصل الدين المستحق للعام 2027م وعلى المدى المتوسط بإصدار السندات والصكوك والقروض بتكلفة عادلة، إضافة إلى التوسع في عمليات التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية ووكالات ائتمان الصادرات خلال العام 2027م والمدى المتوسط، وبذلك يُتوقع أن يبلغ إجمالي **رصيد الدين العام** نحو 1,733 مليار ﷼ في العام 2026م[1] (34.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن المقدر أن يبلغ **رصيد الدين العام** في العام 2027م نحو 1,923 مليار ﷼ (35.9% من الناتج المحلي الإجمالي). وأن يصل إلى نحو 2,293 مليار ﷼ في العام 2029م (39.0% من الناتج المحلي الإجمالي).

[1] قد يختلف رصيد الدين الفعلي عن التقديرات عند الإغلاق بحسب حجم العمليات التمويلية المنفذة حتى نهاية ديسمبر 2026م. وسينشر المركز الوطني لإدارة الدين رصيد الإغلاق الفعلي ضمن خطة الاقتراض السنوية لعام 2027م.

تهدف ميزانية العام 2027م إلى المحافظة على المركز المالي للمملكة وتحقيق الاستدامة المالية بالحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام ومستويات معتبرة من الاحتياطيات الحكومية، بما يُعزز قدرة المالية العامة على مواجهة الصدمات والمتغيرات الاقتصادية، ويدعم استدامة الإنفاق على الأولويات التنموية؛ إذ يُتوقع أن يستمر الحفاظ على رصيد **الاحتياطيات الحكومية** لدى البنك المركزي السعودي (ساما) بنهاية العام 2027م عند المستوى المتوقع للعام الحالي 2026م البالغ نحو 399 مليار ﷼.

ميزانية 2027
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

01

التطـــــورات والآفاق الاقتصادية

القسم الأول
التطـورات والآفاق الاقتصادية

أ . الاقتصاد العالمي

- نمو الاقتصاد العالمي

يستمر نمو الاقتصاد العالمي بوتيرة متباطئة في ظل حالة عدم اليقين المهيمنة على المشهد الاقتصادي؛ إذ ألقت التطورات الجيوسياسية والسياسات التجارية الحمائية بظلالها على حركة التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية. وانعكست الاضطرابات، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، على استقرار أسواق الطاقة، مما أسهم في ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتصاعد الضغوط التضخمية التي انعكست على نمو الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار، يشير تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أكتوبر 2026م إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 3.5% في العام 2025م إلى 3.1% في العام الحالي 2026م، متأثرًا بتراجع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى 3.7% مقابل نمو الاقتصادات المتقدمة عند 2.1%. وعلى مستوى أبرز الشركاء التجاريين للمملكة، يُتوقع تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني من 5.0% في العام 2025م إلى 4.5% في العام الحالي 2026م، مقابل استقرار لنمو الاقتصاد الأمريكي عند 2.3% للعام الحالي 2026م دون تغير عن العام 2025م، وقد يؤدي تباطؤ الاقتصاد الصيني إلى ضعف زخم التجارة العالمية والطلب على الطاقة، في حين يوفر استقرار الاقتصاد الأمريكي دعمًا نسبيًا للنشاط التجاري والاستثماري، بما يخفف جزئيًا من تداعيات التباطؤ العالمي على اقتصاد المملكة.

ورغم هذه التحديات يتوقع الصندوق تحسنًا في نمو الاقتصاد العالمي في العام 2027م ليصل إلى 3.4%، مدفوعًا بنمو الاقتصادات الصاعدة والنامية ليصل إلى 4.4% مقابل تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 1.8%. في المقابل، رفع صندوق النقد الدولي من توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي في العام 2027م ليصل إلى 7.9% مدعومًا بتعافي الأنشطة النفطية واستمرار زخم الأنشطة غير النفطية.

وعلى جانب توقعات التضخم العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجّل التضخم العالمي مستويات مرتفعة في العام الحالي 2026م ليصل إلى 4.7% مقارنةً بنحو 4.1% في العام 2025م؛ نتيجةً لتصاعد التطورات الجيوسياسية ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وضغطها على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد. ومع ذلك، تُشير التوقعات المستقبلية إلى تحسُّن متوقع في العام 2027م، حيث يُتوقع تراجع معدل التضخم العالمي إلى 4.1%. وفي هذا السياق، واصلت بعض البنوك المركزية تشديد سياساتها النقدية للحد من الضغوط التضخمية؛ إذ أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سبتمبر 2026م رفع معدلات الفائدة بنحو 25 نقطة أساس لأول مرة منذ العام 2023م، في خطوة تهدف إلى كبح جماح الأسعار. وفي الوقت ذاته، أسهمت معدلات الفائدة المرتفعة في رفع تكاليف التمويل، ولا سيما في الدول الناشئة والنامية المثقلة بالديون السيادية، وهو ما قد يعرقل قدرتها على الاستمرار في الإنفاق التنموي. ويفرض هذا المشهد على الحكومات تبني إستراتيجيات مرنة واستباقية، وهو ما نجحت فيه المملكة إذ أشاد صندوق النقد الدولي بالإصلاحات الهيكلية التي عزّزت من قدرتها على مواجهة التحديات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

توقعات معدلات النمو والتضخم للاقتصاد العالمي

معدلات نمو الاقتصادات %	2024م فعلي	2025م فعلي	2026م توقعات	2027م تقديرات
الاقتصاد العالمي	**3.5**	**3.5**	**3.1**	**3.4**
اقتصادات الدول المتقدمة	2.0	2.0	2.1	1.8
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.5	4.5	3.7	4.4
الولايات المتحدة الأمريكية	3.0	2.3	2.3	2.3
الصين	5.0	5.0	4.5	4.0
الهند	7.2	7.8	7.0	7.0
منطقة اليورو	1.2	1.2	1.1	1.2
المملكة العربية السعودية	**2.6**	**4.6**	**3.3-**	**7.9**
التضخم				
التضخم العالمي	**5.8**	**4.1**	**4.7**	**4.1**
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	2.6	2.5	3.1	2.7
التضخم في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	8.0	5.2	5.7	5.1

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي) لشهر أكتوبر 2026م.

- مؤشر مديري المشتريات عالميًا

يُعـد مؤشر **مديري المشـتريات**[2] أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي ترصد حركة القطاع الخاص غير النفطي عالميًا. وقد أظهر المؤشر تباينًا خلال العام الحالي 2026م، نتيجة اختلاف ظروف الطلب والنشاط الاقتصادي والتحديات التي تواجه الشركات في ظل حالة عدم اليقين والتطورات الجيوسياسية التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

في المملكة، سجّل مؤشر مديري المشتريات 54 نقطة في أكتوبر 2026م، متجاوزًا مستوى الحياد البالغ 50 نقطة، حيث جاءت المملكة أعلى من متوسط مجموعة العشرين.

مؤشر مديري المشتريات لبعض الدول المختارة

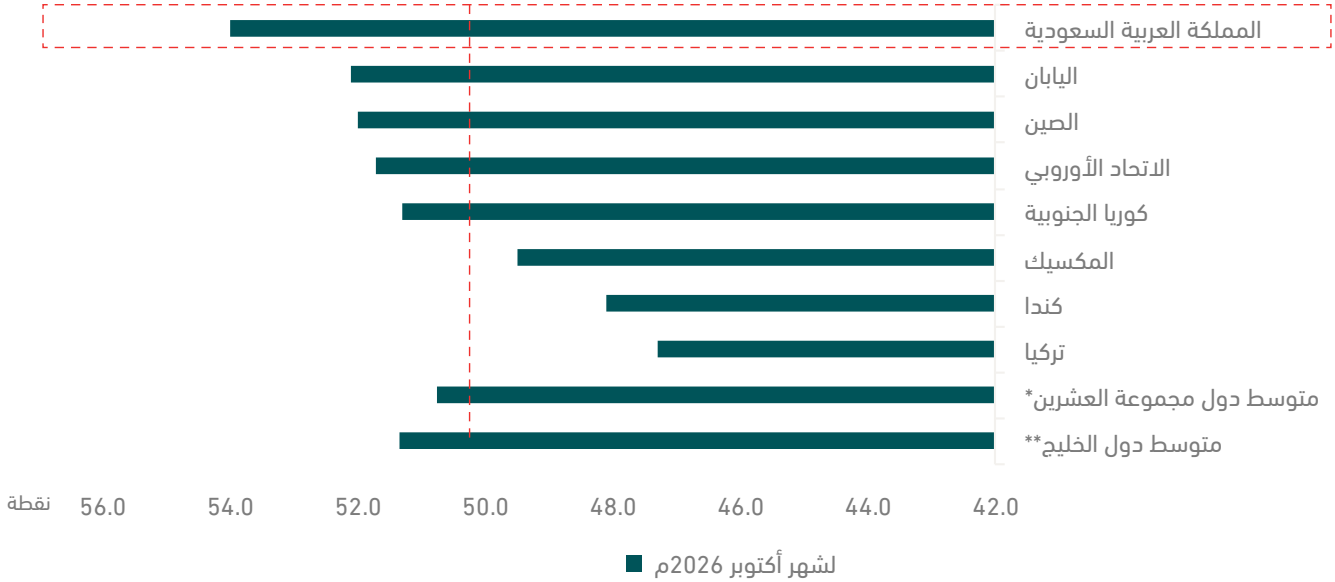

المصدر: ستاندرد آند بورز جلوبال – بنك الرياض.

* متوسط دول مجموعة العشرين (باستثناء السعودية).

** متوسط دول الخليج يشمل (الإمارات، والكويت وقطر، نظرًا لعدم وجود مؤشر مديري مشتريات لكل من البحرين وعمان).

[2] مؤشر اقتصادي يُصدر من ستاندرد آند بورز جلوبال وبنك الرياض (لمؤشر المملكة)، يعتمد على استطلاعات الرأي، إذ يقدم نظرة حول أوضاع القطاع الخاص، ويعطي إشارات مبكرة عن الاتجاهات الاقتصادية قبل صدور البيانات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي، ويتضمن مجموعة من المقاييس الفرعية منها: (الطلبات الجديدة، والإنتاج، والتوظيف، والتكاليف). والمستوى المحايد للمؤشر عند 50 نقطة، ويُشير الارتفاع عن هذا المستوى إلى توسع القطاع الخاص، وفي المقابل الانخفاض دون هذا المستوى يدل على الانكماش.

- أسواق البترول

تشهد أسواق الطاقة العالمية ضغوطًا على الإمدادات نتيجة استمرار التطورات الجيوسياسية وتعطل تدفقات البترول من منطقة الخليج، فقد ارتفع متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت منذ بداية العام الحالي 2026م حتى شهر سبتمبر بنسبة 27%، ليسجّل حوالي 88.74 دولار للبرميل مقابل 69.96 دولار للبرميل للفترة المماثلة من العام السابق. وشهدت أسعار خام برنت ارتفاعًا خلال شهر سبتمبر 2026م، لتصل إلى حوالي 102.02 دولار للبرميل، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه. ويُعزى تزايد متوسط أسعار البترول في العام الحالي 2026م إلى التطورات الجيوسياسية واضطرابات حركة الملاحة البحرية بما فيها تدفقات الإمدادات البترولية عبر مضيقي هرمز وباب المندب واستهداف الناقلات والمنشآت البترولية بالإضافة إلى انخفاض مخزونات البترول العالمية.

متوسط أسعار خام برنت

(دولار للبرميل)

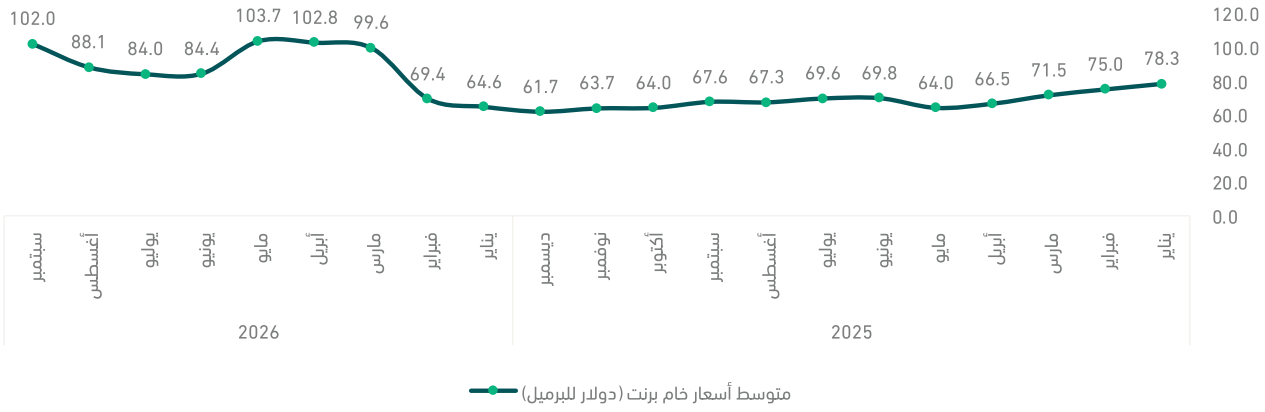

المصدر: رويترز.

وبلغ متوسط إمدادات المملكة من البترول الخام منذ بداية العام الحالي 2026م حتى شهر سبتمبر نحو 7.9 مليون برميل يوميًا، مسجّلًا انخفاضًا نسبته 15% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م. ويُعزى انخفاض الإمدادات البترولية للمملكة خلال العام الحالي 2026م بصورة رئيسة إلى تداعيات إغلاق مضيق هرمز. إلا أن مقومات سلاسل الإمداد التي تملكها المملكة وقدرتها على تصدير البترول عبر خط أنابيب شرق-غرب خفف من آثار إغلاق مضيق هرمز، مما ساهم في استمرار تدفق الإمدادات إلى الأسواق العالمية.

أما على جانب الطلب العالمي، فتُشير تقديرات منظمة "أوبك" لسوق البترول في تقريرها الصادر لشهر أكتوبر 2026م، إلى أن الطلب العالمي للنفط سيحقق نموًا بنحو 0.2% خلال العام الحالي 2026م مقارنة بالعام السابق، أي ما يعادل زيادة تقارب 0.2 مليون برميل يوميًا، ليصل متوسط الطلب العالمي للعام الحالي 2026م إلى نحو 105.7 مليون برميل يوميًا، وهو ما يعكس تباطؤًا ملحوظًا في وتيرة نمو الطلب، مدفوعًا بتراجع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.1 مليون برميل يوميًا، مقابل نمو طلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.5 مليون برميل يوميًا. كما تشير تقديرات منظمة "أوبك" إلى تسارع نمو الطلب خلال العام 2027م بنحو 2.55 مليون برميل يوميًا، ليبلغ متوسطه قرابة 108.3 مليون برميل يوميًا.

الإمدادات البترولية للمملكة

(مليون برميل يوميًا)

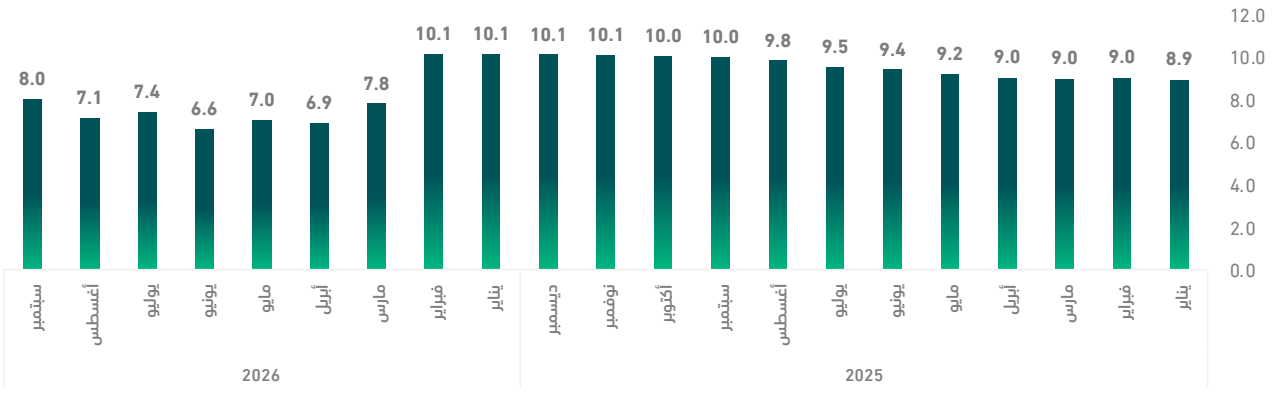

المصدر: أوبك.

ب . الاقتصاد المحلي

- القطاع الحقيقي

فـي ظـل تباطـؤ نمـو الاقتصـاد العالمـي واسـتمرار حالة عـدم اليقين، ومـا تشـهده المنطقة مـن تطـورات جيوسياسـية والتحديـات المصاحبـة لها، أظهـر اقتصـاد المملكة خلال العـام الحالي 2026م متانـةً ومرونـةً فـي مواجهـة التحديـات والمتغيـرات واحتـواء تداعياتها، مسـتندًا إلى نهج اسـتباقي في التخطيط طويل المدى واسـتثمارات نوعية أسـهمت في تعزيز جاهزية البنية التحتية والمنظومـة اللوجسـتية، وترسـيخ قـدرة الاقتصـاد علـى التكيـف وامتصـاص الصدمات، بمـا يُعزز ركائز الاسـتدامة.

بلـغ نمـو **الناتج المحلي الإجمالـي الحقيقي** 4.6% في العام 2025م، ليتجـاوز بذلك المعدل المقدر في الميزانية البالغ 4.4%، وذلك انعكاسًـا للجهود المبذولة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للاقتصـاد السـعودي، التـي أسـهمت في تعزيز اسـتدامة النمـو وتحقيق أداء قوي ومسـتمر منذ تجـاوز تداعيـات جائحـة كوفيد-19. وسـجّلت **الأنشـطة غيـر النفطية** نمـوًا إيجابيًا محققـةً أعلى مسـتوى تاريخـي لهـا عنـد 2.7 تريليـون ﷼ بمعـدل نمو 5.1% على أسـاس سـنوي، ممـا يجعلها المحـرك الرئيـس لنمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي، بمسـاهمة فـي النمو بلغـت 2.8 نقطـة مئوية خلال الفترة نفسـها. ويُعزى هذا الأداء الإيجابي إلى التوسـع المسـتمر في القطاعات الاقتصادية الواعـدة، ومـن أبرزهـا: قطاعـات السـياحة، والترفيـه، والصناعـة، والنقـل والخدمـات اللوجسـتية. وأسـهم التقدم في مجالات الـذكاء الاصطناعي، وتقديم الخدمات الرقميـة الحكومية، والتقنيات المالية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز اسـتدامته، وقد تزامن ذلك مع نمو الاسـتهلاك الخاص نتيجـة ارتفـاع معـدلات التوظيـف وتراجـع معـدلات البطالة، فـي إطـار تحقيق مسـتهدفات رؤية السـعودية 2030، المتمثلـة فـي خفـض البطالـة ورفع مشـاركة المـرأة، وزيادة مسـاهمة القطاع الخاص فـي الناتج المحلـي الإجمالي.

وعلـى الرغـم مـن الظـروف الراهنة والتطـورات الجيوسياسـية فـإن **الناتج المحلـي الإجمالي الحقيقـي** سـجّل انخفاضًـا طفيفًا حتـى الربع الثالـث من العـام 2026م[3] بمعـدل 1.9%، حيث جاء هـذا الانخفـاض نتيجةً لتراجع **الناتج المحلي الحقيقي للأنشـطة النفطية** بمعـدل 14.6%. بينما

[3] المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، حسب التقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من العام 2026م.

كان لنمـو الأنشـطة غيـر النفطيـة أثـرًا إيجابيًا علـى نمو الناتـج المحلـي الإجمالي، حيث نمـا **الناتج المحلي الحقيقي للأنشـطة غير النفطية** بمعدل 1.8% على أسـاس سنوي خلال الفترة نفسها. وهـذا يـدل على انخفاض الاعتمـاد الكلي على النفط وزيادة مسـتويات التنويـع الاقتصادي، حيث ارتفعـت نسـبة الأنشـطة غيـر النفطية فـي الناتج المحلـي الإجمالي إلـى مسـتويات تاريخية بلغت 57.7% خـلال الفترة نفسـها. كما سـجّل **الناتـج المحلي الحقيقي للأنشـطة الحكومية** انخفاضًا طفيفًـا بمعدل 0.1% خلال الفترة نفسـها، وذلك نتيجة اسـتمرار الإنفـاق الحكومي على الخدمات والبرامـج ذات الأولويـة رغـم الظـروف الراهنـة، واسـتمرار تنفيذ برامج ومبـادرات رؤية السـعودية 2030، فـي ظل رفع كفـاءة الإنفاق التنموي والإسـتراتيجي.

وعلـى صعيـد الأداء الفعلـي، واصـل الاقتصـاد السـعودي تحقيـق أداء إيجابـي يعكـس متانة الأسـس الاقتصاديـة وفاعليـة الإصلاحـات الهيكليـة. فقد سـجّل **الإنفاق الاسـتهلاكي النهائي الخـاص الحقيقـي** نموًا بنسـبة 2.7% في النصف الأول من العـام الحالـي 2026م مقارنةً بالفترة المماثلـة مـن العـام السـابق، ويعكـس هذا الأداء اسـتمرار مسـاهمة الأنشـطة غيـر النفطية في دعـم الاقتصـاد السـعودي، بالتـوازي مع تحسّـن عـدد من الأنشـطة التجاريـة والخدمات. وتشـير أحـدث بيانـات للهيئـة العامـة للإحصاء إلى **ارتفـاع الرقم القياسـي للإيرادات التشـغيلية ضمن إحصـاءات تجـارة الجملـة والتجزئة**[4] بنسـبة 5.2% خلال النصـف الأول من العـام الحالي 2026م مقارنـة بالفتـرة المماثلـة من العام السـابق، بما يعكس اسـتمرار النشـاط في القطاعـات المرتبطة بالطلـب المحلي.

وارتفعـت **مبيعـات التجـارة الإلكترونيـة**[5] بنسـبة 33.1% منذ بداية العام حتى شـهر سـبتمبر مـن العـام الحالـي 2026م مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السـابق، فيما سـجّلت **مبيعات نقاط البيـع** نمـوًا بنسـبة 5.9% خـلال الفتـرة نفسـها. حيث أظهـرت مؤشـرات المدفوعـات الإلكترونية تقدمًـا متسـارعًا نحـو التحول الرقمـي؛ إذ ارتفعت **حصة المدفوعـات الإلكترونية** لتصل إلى 85% مـن إجمالـي عمليات الدفع للأفراد بنهايـة العام 2025م، متجاوزة المسـتهدف المقرر في برنامج تطويـر القطـاع المالـي للعـام 2025م عنـد 70%، وهو مـا يعكس الـدور المتنامي للبنيـة التحتية التقنيـة الحديثـة فـي تعزيـز كفـاءة نظـم المدفوعـات الوطنية، وتسـريع التحـول نحـو المعاملات الرقميـة، بمـا يُسـهم في تقليـل الاعتماد على النقـد وتعزيز الشـمول المالي.

[4] الإيرادات التشغيلية تشمل المبيعات من البضائع المشتراة التي دُونت قيمتها بغرض بيعها بنفس حالتها، سواء كانت المبيعات للنشاط الرئيس (البيع بالجملة أو التجزئة) أو كانت المبيعات لأنشطة (البيع بالجملة أو التجزئة) الثانوية، كما تشمل الإيرادات النقدية المتحققة نتيجة ممارسة المنشأة نشاط صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات أو الأنشطة الثانوية الأخرى.

[5] المصدر: البنك المركزي السعودي، مؤشر التجارة الإلكترونية عبر بطاقة مدى.

وفـي جانـب الاسـتثمار، شـهد **إجمالـي تكويـن رأس المـال الثابـت الحقيقـي للقطـاع غير الحكومـي** نمـوًا سـنويًا قـدره 1.2% فـي النصـف الأول مـن العـام الحالـي 2026م. يعكس هذا الأداء ارتفـاع ثقـة المسـتثمرين رغـم الظـروف المحيطـة، إضافـة إلـى عمـق منظومـة الاسـتثمار الخـاص في المملكة ونضجها، مدعومًا بتوسـع نشـاط الملكيـة الخاصة والاسـتثمار الجريء وتزايد مشـاركة المسـتثمرين المحليين والدوليين. ووفقًا لتقرير "الاسـتثمار الخاص فـي المملكة العربية السـعودية 2025م" الصادر عن الشـركة السعودية للاسـتثمار الجريء (SVC) شهدت المملكة في العـام 2025م مسـتويات قياسـية، حيـث تضاعفـت قيمة الاسـتثمار الجريء على أسـاس سـنوي لتصـل إلـى حوالـي 6.5 مليار ﷼ بارتفاع سـنوي قـدره 145%، وارتفع عدد الصفقات بنسـبة 45% لتصـل إلـى 257 صفقـة فـي العـام 2025م مقارنـة بـ 54 صفقـة فـي العـام 2018م. وحافظت المملكـة علـى الصـدارة بوصفهـا أكبـر سـوق للاسـتثمار الجـريء فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا للعـام الثالـث علـى التوالـي، بالتزامـن مع بلـوغ حجم تدفقـات الاسـتثمار الخاص الأجنبـي فـي الأسـواق الخاصـة بالمملكـة نحـو 20 مليـار ﷼ فـي العـام 2025م، أي مـا يمثـل قرابـة 60% مـن إجمالـي الاسـتثمارات الخاصـة فـي المملكـة[6]، فيمـا تجـاوزت قيمتهـا التراكميـة 40 مليار ﷼ منذ العام 2019م. وارتفع عدد المستثمرين الدوليين من 28 مستثمرًا في العام 2019م إلـى 148 مسـتثمرًا فـي العـام 2025م، بمـا يعكـس اتسـاع قاعـدة المسـتثمرين وتنـوع مصـادر التمويـل وزيـادة جاذبيـة السـوق السـعودية لـرأس المـال الخـاص.

وتزامـن هـذا الأداء الاقتصـادي الإيجابـي مـع قـوة ملحوظـة فـي أداء القطـاع الخـاص غيـر النفطـي، إذ واصـل نمـوه بوتيـرة ثابتـة مدعومًـا بالارتفـاع في مسـتويات الإنتـاج وزيـادة الطلب، حيث سـجّل **مؤشـر مديري المشـتريات** 54.0 نقطة في أكتوبر 2026م، مقابل 55.3 نقطة في سـبتمبر مـن العـام الحالي 2026م، متجاوزًا مسـتوى الحياد (50 نقطة) ومسـجلًا ثاني أعلى قراءة منـذ فبرايـر 2026م رغـم التطـورات الجيوسياسـية فـي المنطقة. ويعكس هـذا الارتفاع اسـتمرار تحسـن ظـروف الأعمال فـي القطاع غير النفطي للشـهر السـادس على التوالي، مدفوعًا بتسـارع نمـو الطلبـات الجديـدة إلى أعلى وتيرة منذ شـهر فبراير من العام الحالي، بدعـم من ارتفاع الطلب المحلي وتعافي ظروف السـوق. كما شـهدت الشـركات ارتفاعًا في مسـتويات التوظيف ونشـاط المشـتريات، حيث سـجّلت مشـتريات مسـتلزمات الإنتاج أعلى مسـتوى لها في سـبعة أشـهر.

[6] وفقًا لتقرير "الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية 2025م" الصادر عن الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC).

كمـا واصـل قطـاع الإنشـاءات فـي المملكـة العربيـة السـعودية تسـجيل أداء توسـعي خـلال شـهر أكتوبر 2026م، حيث بلغ **مؤشـر قطاع الإنشـاءات السـعودي**[7] 52.3 نقطة مسـتمرًا فوق مسـتوى الحياد البالغ 50 نقطة، مما يعكس اسـتمرار نمو النشـاط في القطاع. ويُعزى هذا الأداء الإيجابـي إلـى قـوة الطلـب المحلـي المرتبـط بمشـروعات الإنشـاءات الكبرى، واسـتمرار التوسـع في أنشـطة الإنشـاءات السـكنية ومشـروعات البنية التحتية، التي سـجّلت أداءً قويًا خلال الشـهر. كمـا ارتفعـت الأعمـال الجديـدة للشـهر السـادس علـى التوالـي، مما يعكـس ارتفـاع الطلب على خدمات القطاع. ويشـير اسـتمرار النشاط التوسـعي إلى مرونة قطاع الإنشاءات السعودي وقدرته علـى المحافظـة علـى النمـو، بما يُعزز مسـاهمته في النشـاط الاقتصـادي ويدعم جهـود التنويع الاقتصـادي في إطـار رؤية السـعودية 2030.

أمـا علـى جانـب الأسـعار، سـجّل **متوسـط الرقـم القياسـي لأسـعار المسـتهلك (معـدل التضخـم)**[8] منـذ بداية العام الحالي حتى شـهر أكتوبـر 2026م ارتفاعًا بمعـدل 1.8% مقارنةً بالفترة المماثلـة مـن العـام 2025م، حيـث يعتبر ضمـن المسـتويات المنخفضة نسـبيًا مقارنـة بمعـدل التضخـم العالمـي الـذي يتوقـع صنـدوق النقد الدولـي في تقريره لشـهر أكتوبـر 2026م أن يصل إلـى نحـو 4.7% بنهايـة العـام الحالـي 2026م؛ وذلك نتيجـة اتخـاذ المملكة عددًا من السياسـات الاسـتباقية لدعـم الاسـتقرار الاقتصـادي، وضمان كفاءة الأسـواق وسلاسـل الإمـداد؛ لمواجهة الأزمـات العالمية.

وسـجّل قسـم "العناية الشـخصية والحماية الاجتماعية والسـلع والخدمات الأخرى" منذ بداية العـام الحالـي حتـى شـهر أكتوبـر 2026م أعلـى نسـبة ارتفـاع بين الأقسـام الرئيسـة في المؤشـر العام للأسـعار، بنسـبة 5.0%، يليه قسـم "السـكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" وقسـم "الترفيـه والرياضـة والثقافـة" بمعـدلات بلغـت 3.8% و2.3% علـى التوالـي، فيما سـجّل قسـم "الأثـاث والأجهـزة المنزليـة والصيانـة الدوريـة للمنـزل" أقـل معـدل تضخـم بيـن الأقسـام الرئيسـة فـي المؤشـر العام للأسـعار وذلك بنسـبة انخفاض بلغـت 0.5%.

كمـا سـجّل **متوسـط المؤشـر العـام لأسـعار الجملـة** منـذ بدايـة العـام وحتـى شـهر أكتوبر 2026م معدل ارتفاع بلغ 5.4% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2025م، حيث كان الارتفاع الأكبـر فـي قسـم "سـلع أخـرى قابلة للنقـل فيمـا عـدا المنتجـات المعدنيـة والآلات والمعدات"

[7] ستاندرد آند بورز جلوبال – الراجحي المالية.
[8] البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بحسب المنهجية المحدثة للرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة مرجعية 2023م (2023=100).

بنسـبة 9.9% خـلال الفتـرة نفسـها، في حين سـجّل الارتفاع الأقل في قسـم "المنتجـات الغذائية والمشـروبات والتبغ؛ المنسـوجات" وذلك بمعدل 0.2%.

وعنـد النظر إلى **متوسـط الرقم القياسـي لأسـعار العقارات** فقد سـجّل ارتفاعًـا طفيفًا منذ بدايـة العـام وحتـى الربع الثالث مـن العام الحالـي 2026م بمعـدل 0.3% مقارنة بالفتـرة المماثلة من العام 2025م؛ نتيجـةً لارتفاع أسـعار العقـارات الزراعية وأسعار العقارات السكنية بنسـبة 8.9% و0.4% على التوالي.

وعلـى جانـب التقديـرات الأوليـة لكامـل العام الحالـي 2026م، فمـن المتوقع انكمـاش الناتج **المحلـي الإجمالـي الحقيقي** بنسـبة 2.1%. ويعود ذلك إلـى التطورات الجيوسياسـية المحيطة. فـي حيـن يتوقـع أن تواصل الأنشـطة غير النفطية نموهـا بمعدل 2.5%. وقد سـاهمت مقومات سلاسـل الإمـداد التـي تمتلكهـا المملكة وقدرتهـا على تصديـر النفط عبر خط أنابيب شـرق-غرب، فـي الحـد مـن تداعيـات إغلاق مضيق هرمـز، كما عـزّز التنوع الاقتصـادي وارتفاع حصة الأنشـطة غيـر النفطيـة مرونة الاقتصـاد وصلابته أمام الصدمـات الخارجية.

وتُشـير التوقعـات الأوليـة إلـى تسـجيل **معـدل التضخـم** حوالـي 1.9% لكامـل العـام الحالي 2026م، لتحافـظ المملكة على مسـتويات مسـتقرة مقارنـة بالتضخم العالمي، وذلـك نتيجة تبني المملكة مجموعة من السياسـات المالية والنقدية التي تهدف إلى الحفاظ على اسـتقرار الأسـعار واحتـواء ارتفاعاتها.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية ما لم يذكر غير ذلك)

	فعلي*	توقعات**	تقديرات**		
	2025م	2026م	2027م	2028م	2029م
المؤشرات الاقتصادية					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%4.6	%2.1-	%10.9	%3.9	%5.7
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ﷼)	4,776	5,026	5,364	5,701	5,876
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي	%3.4	%2.9	%4.2	%4.5	%4.3
إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي للقطاع غير الحكومي	%4.1-	%0.9	%3.9	%3.2	%3.2
التضخم[9]	%2.0	%1.9	%2.3	%1.9	%1.9

*المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
**تقديرات أولية.

وتزامنًا مع التطورات الجيوسياسية التي يشهدها الاقتصاد، ومرونة المملكة العالية في امتصاص الصدمات، إلى جانب المبادرات والإصلاحات الهيكلية التي عزّزت جاهزية البنية التحتية واللوجستية، تُشير التقديرات الأولية إلى أن الاقتصاد السعودي سيعاود الارتفاع ليسجّل معدلات نمو متسارعة، إذ من المتوقع أن ينمو **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** للعام 2027م بمعدل 10.9%، وبمعدل 3.9% و5.7% في العامين 2028م و2029م على التوالي، ليبلغ متوسط معدل النمو 6.8% خلال الفترة 2027م - 2029م، مدعومًا بتعافي الأنشطة النفطية واستمرار زخم الأنشطة غير النفطية. ومن المتوقع أن ينمو **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي** بمتوسط 4.3%، وأن ينمو **إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي للقطاع غير الحكومي** بمتوسط 3.4% خلال الفترة 2027م - 2029م. وذلك لأن المملكة تتبنى حزمًا متكاملة من الإجراءات لدعم القطاعات ذات الأولوية الإستراتيجية واللوجستية، وفي مقدمتها قطاعات: النقل والخدمات اللوجستية، والصناعة، والزراعة، والأمن الغذائي، والبتروكيماويات، والسياحة، وتمكين القطاع الخاص، مما انعكس على تحسين بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار، حيث تقدمت المملكة إلى المرتبة الثالثة عشرة عالميًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي في العام 2025م[10]،

[9] البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بحسب المنهجية المحدثة للرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة مرجعية 2023م (2023=100).
[10] تقرير الاستثمار العالمي لعام 2026م، الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

إلى جانب استمرار نمو القطاعات غير النفطية ودورها المحوري في دعم النمو الاقتصادي، بما يُعزز من موقع المملكة وجهةً مفضلة للأعمال ومركزًا لوجستيًا واستثماريًا رائدًا في المنطقة. إلى جانب ذلك، تواصل المملكة جهودها لجذب الاستثمارات الأجنبية بإنشاء وتطوير المناطق والمدن الاقتصادية الخاصة، التي تقدم حوافز تنافسية لدعم القطاعات الواعدة.

ويواصل صندوق الاستثمارات العامة تقديم الدعم للنمو الاقتصادي، من خلال جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى المملكة، حيث أعلنت شركة بروكفيلد الإغلاق الأول لصندوق "بروكفيلد ميدل إيست بارتنرز (BMEP)" الجديد للاستثمار في أسهم الملكية الخاصة، باستثمار رئيسي أوّلي من صندوق الاستثمارات العامة. ونجح الصندوق الجديد في جمع حوالي 7.5 مليار ﷼ من مستثمرين إستراتيجيين، وشملت استثماراته التقنيات المتقدمة، على يد **شركة هيومين** التي تسعى إلى بناء منظومة متكاملة للذكاء الاصطناعي، وتمتد استثمارات الصندوق إلى الناقل الوطني الجديد للمملكة العربية السعودية، حيث بدأ **طيران الرياض** تسيير رحلاته من العاصمة السعودية (الرياض) إلى عدد متنامٍ من الوجهات المحلية والدولية، مواصلًا توسيع أسطول طائراته بهدف الوصول إلى 182 طائرة، لينقل عملاءه إلى أكثر من 100 وجهة حول العالم بحلول العام 2030م. **كما أطلقت شركة القدية للاستثمار** مركز التنس الوطني الذي يضم 30 ملعبًا؛ بما يدعم استضافة المنافسات الرياضية وتطوير المواهب الوطنية. وافتتحت (أكواريبيا)، أول متنزه ألعاب مائية من نوعه في المملكة والأكبر في المنطقة. وتعكس هذه الجهود دور الصندوق المحوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الإنتاجية وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتستمر جهود المملكة الإستراتيجية في تنويع قاعدتها الاقتصادية، وتحفيز القطاعات الواعدة لدعم أهداف رؤية السعودية 2030، وفي مقدمتها **القطاع السياحي**، الذي حقّق تطورًا ملحوظًا بدعم من الإستراتيجية الوطنية للسياحة، حيث تجاوزت المملكة مستهدف رؤية 2030 بالوصول إلى 100 مليون سائح في العام 2023م، مما دفعها إلى رفع المستهدف إلى 150 مليون سائح بحلول العام 2030م. وتهدف الإستراتيجية إلى خلق 1.6 مليون وظيفة جديدة في القطاع السياحي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% بحلول العام 2030م. وبالتوازي، يُعزّز قطاع الترفيه دوره المحوري في تحسين جودة الحياة، باستمرار

فعاليات مواسم السعودية والتي تعد منصةً إقليمية ترفيهية وثقافية، ويمتد أثره ليشمل استقطاب السياح الدوليين وإثراء المشهد الثقافي والترفيهي، مما ينعكس إيجابيًا على النشاط الاقتصادي المحلي في المملكة.

ويشهد **قطاع الرياضة** نهضة إنشائية وتنظيمية ترسي مكانة المملكة مركزًا عالميًا لاستضافة البطولات الكبرى، بما ينسجم مع أهداف رؤية السعودية 2030. وتتجلى هذه الرؤية في التهيئة لاستضافة فعاليات عالمية، مثل: كأس آسيا 2027م وكأس العالم 2034م، إذ سيتم إنشاء 15 ملعبًا مقترحًا في 5 مدن مستضيفة، من بينها أربعة ملاعب قيد التجديد، وثلاثة ملاعب قيد الإنشاء، وثمانية ملاعب جديدة من المخطط إنشاؤها.

كما من المتوقع أن يسجّل **معدل التضخم** حوالي 2.3% للعام 2027م، بينما تستمر جهود المملكة في تحقيق استقرار معدل التضخم، حيث من المتوقع أن يعود للانخفاض في الأعوام اللاحقة ليسجّل متوسط 2.0% خلال الفترة 2027م - 2029م، وهو ما يعكس كفاءة السياسات الاقتصادية والمالية.

شهد **سوق العمل**[11] أداءً إيجابيًا رغم التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، حيث حافظ على مستويات مستقرة نسبيًا من معدلات البطالة، فقد تراجع **معدل البطالة الإجمالي** إلى 3.0% في الربع المماثل من العام الحالي 2026م مقارنة بـ 3.2% في الربع المماثل من العام 2025م. وسجّل **معدل البطالة بين السعوديين** حوالي 6.5% في الربع الثاني من العام الحالي 2026م مقابل 6.8% في الربع المماثل من العام 2025م. وهو ما يعكس استمرار متانة سوق العمل وقدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

في المقابل، بلغ **معدل مشاركة المرأة السعودية** في سوق العمل خلال الربع الثاني من العام الحالي 2026م نحو 33.7%، وسجّلت أعداد الإناث السعوديات نسبة مساهمة بنحو 42.0% من إجمالي المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص خلال الفترة نفسها، وهو ما يعكس قوة التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده المملكة.

[11] المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

بالتوازي مع ذلك، سجّلت **أعداد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص** في الربع الثاني من العام الحالي 2026م ارتفاعًا بنحو 190.1 ألف مشتغل وبمعدل نمو بلغ حوالي 7.7% على أساس سنوي ليصل الإجمالي إلى نحو 2.7 مليون مشتغل، مما يعكس استمرار قدرة سوق العمل على توليد فرص عمل للمواطنين وزيادة مساهمة الكوادر الوطنية في التنمية الاقتصادية.

- القطاع الخارجي

تواصل المملكة بخطى حثيثة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 الرامية إلى تنويع الهيكل الاقتصادي **وتعزيز كفاءة التجارة الخارجية** ركيزةً أساسية للنمو المستدام. ويأتي الأداء التجاري للمملكة منذ بداية العام الحالي حتى شهر أغسطس 2026م ليؤكد قدرة اقتصادها على التكيّف مع التغيرات الهيكلية للأسواق العالمية. وتشير البيانات الإحصائية لتقرير التجارة الدولية الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء إلى مرونة وتوازن في هيكل الصادرات السلعية؛ وعلى الرغم من انخفاض **إمدادات المملكة من البترول** في الفترة نفسها بحوالي 15.4% ليصل إلى حوالي 7.8 مليون برميل يوميًا متأثرا بالتطورات الجيوسياسية، **إلا أن المملكة سعت للحفاظ على استمرار وصول صادراتها النفطية إلى الأسواق العالمية عبر خط أنابيب شرق-غرب وموانئ البحر الأحمر**. وقد ارتفعت أسعار خام برنت في الفترة نفسها بنسبة 27.2% لتصل إلى 90.7 دولار للبرميل في الفترة نفسها، ليسجّل **الميزان التجاري فائضًا** بلغ 183.6 مليار ﷼ منذ بداية العام الحالي حتى شهر أغسطس 2026م وبنمو سنوي قدره 31.2%، مدفوعًا بنمو إجمالي قيمة **الصادرات السلعية** التي شهدت نموًا قدره 1.8% لتصل إلى 776.4 مليار ﷼ في الفترة نفسها، إضافة إلى ارتفاع قيمة **الصادرات النفطية** بنسبة 4.7% على أساس سنوي لتصل إلى 556.3 مليار ﷼.

في المقابل، شهدت قيمة **الواردات السلعية** منذ بداية العام الحالي حتى شهر أغسطس 2026م انخفاضًا على أساس سنوي بنسبة 4.8% لتصل إلى 592.8 مليار ﷼، متأثرةً بالاضطرابات المتتالية في سلاسل الإمداد العالمية التي أدت إلى ارتفاع في تكاليف الشحن والتأمين البحري، إلا أن الأحداث الراهنة أكدت قدرة المملكة على احتواء الأزمة. فقد عززّت المملكة استفادتها

من **منافذ البحر الأحمر** إذ مر منها قرابة 35.1% من مجموع الصادرات غير النفطية، وقرابة 44.5% من الواردات السلعية من بداية العام وحتى شهر سبتمبر 2026م مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2025م بقرابة 17.4% و28.5% للصادرات غير النفطية والواردات على التوالي.

وأثبت الهيكل التجاري للمملكة مرونة عالية في امتصاص هذه الصدمات الخارجية، **حيث تشير مؤشرات الإنفاق إلى استمرار الزخم في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على الرغم من انخفاض الواردات**، مما يشير إلى أن الانخفاض في الواردات تم تعويضه بالمحتوى المحلي والسلع الوطنية.

وحقّق **الحساب الجاري** عجزًا قدره 20.1 مليار ﷼ في النصف الأول من العام الحالي 2026م مقارنة بعجز بلغ 61.0 مليار ﷼ في الفترة المماثلة من العام 2025م. مدفوعًا بالنمو العالي في تحويلات العاملين بحوالي 29.7% لتصل إلى 133.1 مليار ﷼ مقارنة بـ 102.7 مليار ﷼ في الفترة المماثلة من العام 2025م. وسجّل **الحساب المالي -باستثناء الأصول الاحتياطية-** صافي تدفقات نقدية داخلة بحوالي 198.1 مليار ﷼ مقارنة بصافي تدفقات نقدية داخلة تقدر بـ 281.3 مليار ﷼ في النصف الأول من العام 2025م وبنسبة انخفاض قدرها 29.6%. وارتفع **التغير في الأصول الاحتياطية** بحوالي 67.7% وبقيمة بلغت 128.7 مليار ﷼، ليسجّل **إجمالي الأصول الاحتياطية في الخارج** 1.85 تريليون ﷼ في النصف الأول من العام الحالي 2026م. وتؤكد مؤشرات ميزان المدفوعات المحققة في النصف الأول من العام الحالي 2026م أن اقتصاد المملكة يسير في مسار آمن ومتوافق مع التوجهات بعيدة المدى لرؤية السعودية 2030.

فجوة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

تعريف فجوة الناتج

تُعـد فجـوة الناتـج مـن المؤشـرات المهمة فـي تقييم الوضـع الـدوري للاقتصاد، إذ تسـاعد على تحديد ما إذا كان مسـتوى النشـاط الاقتصادي أعلى أو أدنى من قدرته الإنتاجية المسـتدامة. ويُقصد بالناتـج الكامـن مسـتوى الناتـج الـذي يمكـن للاقتصـاد تحقيقه بصـورة مسـتدامة باسـتخدام موارده الاقتصاديـة المتاحـة، دون توليـد ضغـوط تضخميـة متزايدة. كما تشـير الفجـوة الموجبة إلـى أن الناتج الفعلـي قـد تجـاوز مسـتواه الكامـن، مما يـدل علـى ارتفاع الطلـب الكلـي مقارنـةً بالطاقـة الإنتاجية المسـتدامة للاقتصـاد، وقـد يـؤدي ذلـك إلـى توليد ضغـوط تضخميـة متزايدة. وفـي المقابل، تشـير الفجـوة السـالبة إلـى أن الناتـج الفعلـي يقـع دون مسـتواه الكامـن، وهـو مـا يعكـس وجـود طاقات إنتاجيـة غير مسـتغلة.

طرق قياس الناتج الكامن

نظرًا إلى أن الناتج الكامن لا يمكن رصده بصورة مباشـرة من البيانات، ولذلك يتم تقديره باسـتخدام مجموعة من الأسـاليب الإحصائية والاقتصادية، ومن أبرز هذه الأسـاليب: المرشـحات الإحصائية التي تفصـل الناتـج إلـى مكـون طويل الأجـل يمثل الاتجـاه أو الناتـج الكامن، ومكـون دوري يمثـل التقلبات المؤقتـة حـول هـذا الاتجـاه. ومنهج دالـة الإنتاج، الـذي يقدّر القـدرة الإنتاجيـة للاقتصاد اسـتنادًا إلى رأس المـال والعمـل والإنتاجيـة. وتختلـف تقديـرات الناتـج الكامن باختـلاف المنهجية والبيانـات وفترة التقديـر، ولذلـك تخضـع تقديـرات فجـوة الناتـج لدرجة مـن عـدم اليقين. وبالرغـم من ذلك فـإن تقدير الناتـج الكامـن يوفر رؤى قيمة حـول القدرة الكامنـة للاقتصاد.

السياسة المالية وفجوة الناتج

تكتسـب فجـوة الناتـج أهمية خاصة في تحليل السياسـة المالية، لأنها تسـاعد علـى تحديد موقع الاقتصاد ضمن الدورة الاقتصادية، ومن ثم تقييم مدى اتسـاق موقف السياسـة المالية مع الأوضاع الاقتصاديـة السـائدة. فالسياسـة الماليـة لا تُقيّـم فقـط مـن خـلال اتبـاع سياسـة ماليـة توسـعية أو انكماشـية، بـل مـن المهـم أيضًا معرفة ما إذا كانت هـذه التحركات تحدث في فتـرة انتعاش اقتصادي (خاصـةً فـي أسـعار الطاقـة) أو فـي فتـرة تباطـؤ. فتوصـف السياسـة الماليـة بأنهـا معاكسـة للدورة الاقتصاديـة عندمـا تعمـل علـى التخفيف من حـدة التقلبات الاقتصاديـة. ففي فتـرات التباطؤ، عندما تتراجـع فجـوة الناتـج أو يصبـح النشـاط الاقتصـادي أدنى من مسـتواه الكامـن، تتبع السياسـة المالية

نهجًا توسعيًا. وفي المقابل، عندما يتحسن النشاط وترتفع فجوة الإنتاج، تنتهج السياسة المالية نهجًا انكماشيًا. أما السياسة المالية المسايرة للدورة الاقتصادية فتتحرك في الاتجاه نفسه للدورة، وفي هذه الحالة، قد تؤدي السياسة المالية إلى زيادة حدة التقلبات الاقتصادية بدلًا من تخفيفها. وعليه، فإن تقدير فجوة الناتج لا يهدف فقط إلى تحديد مقدار ابتعاد النشاط الاقتصادي عن مستواه الكامن، وإنما يوفر أداة تحليلية تساعد على تقييم الضغوط الدورية في الاقتصاد، وفهم تطورات التضخم، وتقييم مدى كون السياسة المالية معاكسة أو مسايرة للدورة الاقتصادية.

أهمية حساب فجوة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

عند تقدير فجوة الناتج في المملكة العربية السعودية، تقوم وزارة المالية بحساب الفجوة بالتركيز على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة لقطاع النفط، حيث يتأثر إنتاج النفط بالتزامات المملكة ضمن اتفاقيات أوبك، أو بظروف سوق النفط العالمية، وليس نتيجة تغير في الطلب المحلي أو قدرة الاقتصاد المحلي على الإنتاج. وعليه، فإن فجوة الناتج غير النفطي توفر مقياسًا أفضل للظروف الاقتصادية المحلية.

تطور فجوة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي في المملكة العربية السعودية ودور السياسة المالية

يوضح **الرسم البياني بعنوان "فجوة الناتج المحلي غير النفطي (% من الناتج الكامن)"** تطورها، حيث اتسعت الفجوة السالبة بصورة ملحوظة خلال جائحة كوفيد-19 نتيجة القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي وتراجع كلٍ من الطلب والإنتاج. ومع إعادة فتح الاقتصاد وعودة النشاط الاقتصادي، تقلصت الفجوة السالبة تدريجيًا إلى أن تحولت لفجوة موجبة في العام 2022م، واتسعت لتبلغ ذروتها عند 2.11% في العام 2024م، قبل أن تستقر عند 2.0% في العام 2025م. تجدر الإشارة إلى أن مستويات التضخم ظلت في مستويات معقولة نظرًا لاتساق السياسة المالية والنقدية. وعلى الرغم من التطورات الجيوسياسية الأخيرة وما صاحبها من ارتفاع حالة عدم اليقين، تشير التقديرات الأولية إلى استمرار متانة النشاط الاقتصادي، حيث يُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فجوة موجبة خلال العام 2026م. ويعكس ذلك قدرًا من مرونة الاقتصاد السعودي وقدرته على التكيف مع الصدمات، مع مراعاة السياسة المالية للوضع الدوري للاقتصاد بما يُعزز الاستقرار الاقتصادي.

فجوة الناتج المحلي غير النفطي (% من الناتج الكامن)

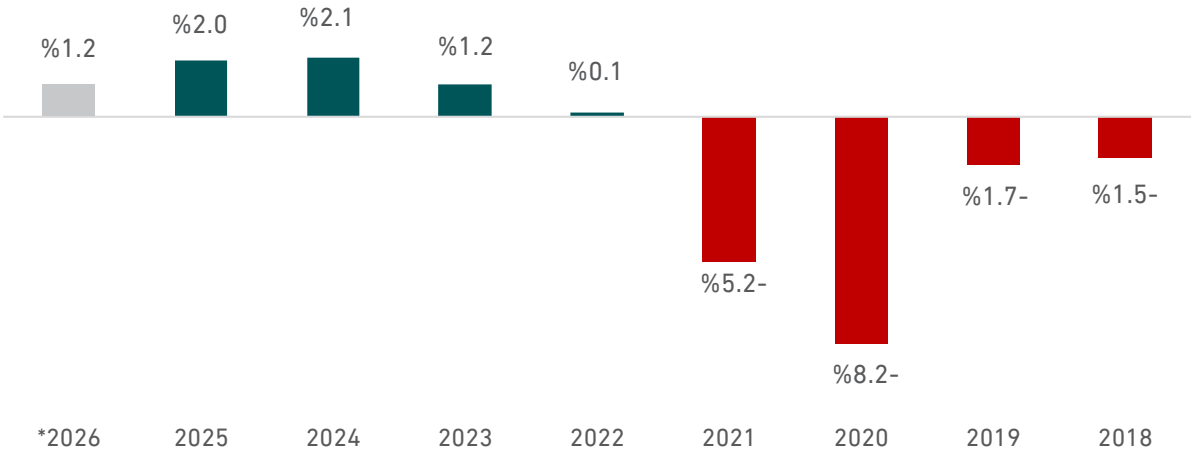

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.
الناتج المحلي غير النفطي = الأنشطة غير النفطية + الأنشطة الحكومية.
*تقديرات أولية.

- القطاع المالي

واصل القطاع المصرفي السعودي دعمه للنشاط الاقتصادي مع الحفاظ على متانة مؤشراته المالية بما يعكس استمرار قدرة القطاع المصرفي على مواكبة التوسع في النشاط الاقتصادي وتلبية احتياجاته التمويلية؛ إذ استقرت **نسبة القروض المتعثرة عند 1.0%**، فيما بلغ **معدل كفاية رأس المال نحو 20.9%** في النصف الأول من العام الحالي 2026م. وبلغ **إجمالي الأصول المصرفية نحو 5.26 تريليون ﷼ في الربع الثالث من العام 2026م**، بالتزامن مع **نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 1.9%** في الفترة نفسها.

تمثل بيئة أسعار الفائدة دورًا مهمًا في إعادة تشكيل تكلفة التمويل والادخار داخل القطاع المصرفي. ففي ظل حرص البنك المركزي السعودي (ساما) على الحفاظ على الاستقرار النقدي ومواكبة تطورات الأسواق، قام برفع **سعر إعادة الشراء إلى 4.5% وإعادة الشراء العكسي إلى 4.0%** في سبتمبر 2026م، تزامنًا مع قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي؛ حيث إن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة التي تعتبر المرجع المباشر لتسعير القروض يؤدي إلى استمرار ارتفاع تكلفة الاقتراض ومتوسط تكلفة الأموال لدى البنوك. ما انعكس على سلوك القطاع الخاص

والأفـراد عبـر إعـادة ترتيـب الأولويـات الماليـة، وتحويـل السـيولة نحـو الودائـع الزمنيـة والادخاريـة التـي قفـزت بنسـبة 24% لتصـل إلـى 1.417 تريليـون ﷼ لتشـكل نحـو 42.6% مـن إجمالـي **عـرض النقـود (ن3)** بنهايـة الربـع الثالـث مـن العـام الحالـي 2026م، بالتزامـن مـع تبنـي نهـج أكثـر انتقائيـة وكفـاءة فـي طلـب الاقتـراض الجديـد.

اسـتمر الائتمـان فـي دعـم النشـاط الاقتصـادي، رغـم اعتـدال وتيـرة نمـوه مقارنةً بالسـنوات السـابقة. حيـث سـجّل **إجمالي الائتمان نموًا بنسـبة** 7.3% خـلال الربع الثالث مـن العام 2026م (مقارنـةً بمتوسـط نمـو بلغ 12.4% في السـنوات الثلاث السـابقة) ليصل إلى نحـو 3.5 تريليون ﷼. واسـتحوذ **القطـاع الخـاص** على النسـبة الأكبر ليبلـغ حوالـي 3.22 تريليون ﷼، بنسـبة نمو بلغت 6.2% حتـى شـهر سـبتمبر 2026م (مقارنـة بمتوسـط نمـو بلـغ 11.4% خـلال السـنوات الثـلاث السابقة).

وعلـى مستوى الأنشـطة الاقتصادية، استمر التوسـع الائتماني عبر الأنشـطة الرئيسـة بوتيرة متفاوتـة، مـع تركـز الجانـب الأكبـر فـي **الأنشـطة العقاريـة** بنسـبة 12.4% مـن إجمالـي الائتمـان، مسـجلةً نموًا سـنويًا بنسـبة 15.2% خـلال الربـع الثالـث مـن العـام 2026م، يليهـا الائتمـان الموجـه لقطـاع **المرافـق وتجـارة الجملـة والتجزئـة** بنسـبة نمو 25.6% و3.7% على التوالي. وعلى صعيد الأفـراد، بلغـت محفظـة قـروض الأفـراد نحـو 1.47 تريليـون ﷼.

ويتسّـق اعتـدال نمـو ائتمـان القطـاع الخـاص بصـورة عامـة مـع تطـورات النشـاط الاقتصـادي غيـر النفطـي، دون مؤشـرات تـدل علـى أن التباطـؤ ناتـج عـن ضعـف فـي الأوضـاع الائتمانيـة مـن جانـب القطـاع المصرفـي. فقـد ظلـت نسـبة ائتمـان القطـاع الخـاص إلـى النشـاط الاقتصـادي غيـر النفطـي مسـتقرة نسـبيًا فـي النصـف الأول مـن العـام الحالـي 2026م، بمـا يشـير إلـى بقـاء حجـم الائتمـان الخـاص متسـقًا بصـورة عامـة مـع حجـم النشـاط غيـر النفطـي. وظـل **الدافـع الائتمانـي (Credit Impulse)** موجبًا خـلال الفتـرة، بمـا يشـير إلـى اسـتمرار الائتمـان الجديـد فـي تقديـم دعـم إضافـي للنشـاط الاقتصـادي غيـر النفطـي، رغـم اعتـدال وتيـرة التوسـع الائتمانـي.

تطور الائتمان الخاص والدافع الائتماني

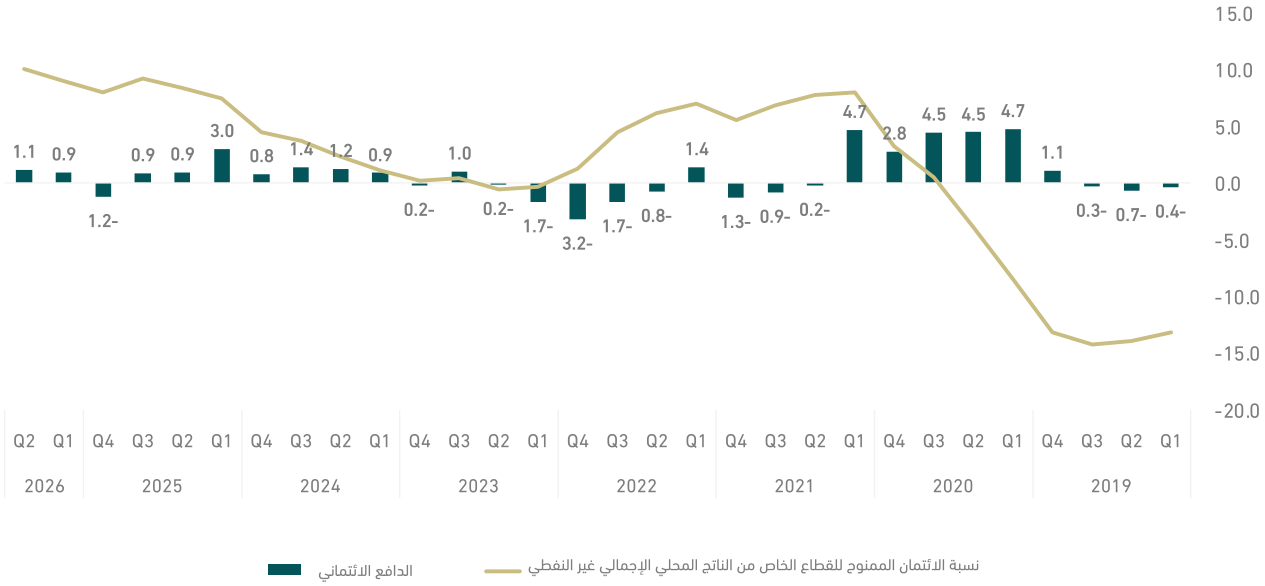

المصدر: وزارة المالية - الهيئة العامة للإحصاء – البنك المركزي السعودي.

الآفاق المستقبلية والتوقعات

تشير هذه التطورات بشكل عام إلى عودة تدريجية للدورة الائتمانية إلى مستويات أكثر اعتدالًا بعد التوسع القوي في السنوات الأخيرة، وليس إلى انكماش في التمويل، مع أهمية استمرار المتابعة في ظل حالة عدم اليقين المحيطة بآفاق النشاط الاقتصادي ومسار أسعار الفائدة.

وبالنظر إلى الآفاق المستقبلية، تظل مسارات أسعار الفائدة محاطة بحالة من عدم اليقين؛ حيث تتأرجح التوقعات بين استمرار مستويات الفائدة المرتفعة لمواجهة الضغوط التضخمية، وبين احتمالية اتجاهها نحو التيسير التدريجي على المدى المتوسط وفقًا لتقديرات الأسواق المالية. وفي كلا الاحتمالين، يتجه الائتمان المصرفي نحو مسار أكثر انتقائية يتركز بشكل أساسي في المشاريع الإستراتيجية والرأسمالية ذات الجدوى الاقتصادية العالية التي تستوعب تكلفة التمويل. وتؤكد هذه الديناميكيات المتشابكة قدرة القطاع المصرفي السعودي على استيعاب تحركات الفائدة وإعادة توجيه الائتمان بكفاءة، حيث يظل القطاع المالي قادرًا على تلبية متطلبات التحول الاقتصادي، بما يضمن دعم نمو الأنشطة غير النفطية ويحقق مستهدفات ميزانية العام 2027م والاستقرار المالي بوجه عام.

- تطورات السوق المالية

السوق الرئيسية (تداول)

أغلق **مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)** تداولات شهر سبتمبر من العام الحالي 2026م عند مستوى 10,441 نقطة، مسجّلًا انخفاضا بنسبة 9.2% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق. وكانت أعلى نقطة إغلاق للمؤشر خلال الفترة عند مستوى 11,589 نقطة في منتصف شهر أبريل 2026م.

وشهدت السوق الرئيسية حتى نهاية التسعة أشهر الأولى من العام 2026م إدراج 6 شركات من المنشآت الكبيرة. في المقابل، انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 2.08% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق لتصل إلى 9,124 مليار ﷼.

تجدر الإشارة إلى أن هيكل المستثمرين شهد تحولًا هيكليًا يُعزز من استقرار السوق، حيث تجاوزت تداولات المستثمرين المؤسساتيين نظيرتها لدى المستثمرين الأفراد، لتصل حصتهم إلى أكثر من 56% من إجمالي القيمة المتداولة.

نسب الملكية حسب الجنسية (الأسهم الحرة)

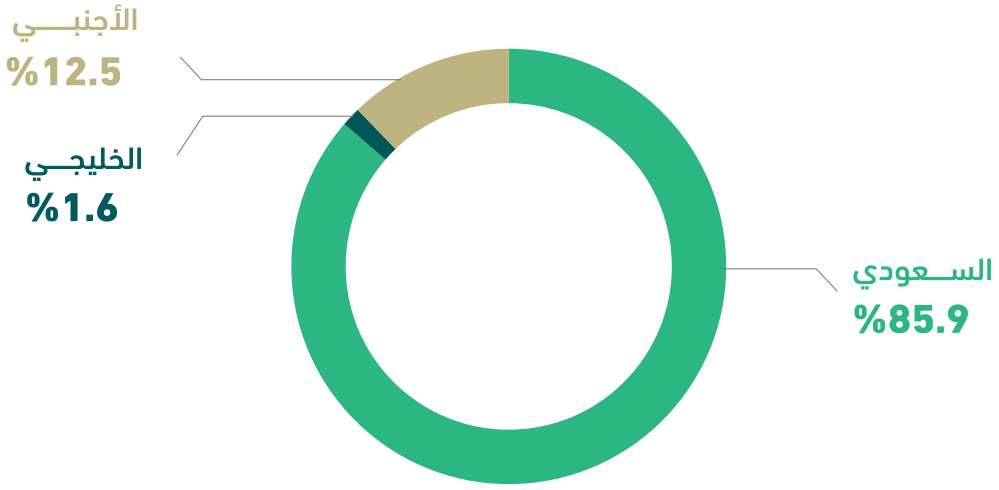

المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول).

سجّلت **قيمة ملكية المستثمر الأجنبي** 432.3 مليار ﷼ في شهر سبتمبر من العام الحالي 2026م، مقابل 444.4 مليار ﷼ في الفترة المماثلة من العام السابق بنسبة انخفاض تصل إلى 2.7%. وفي المقابل، ارتفعت نسبة **ملكية المستثمرين الأجانب من الأسهم الحرة** إلى 12.5% بنهاية شهر سبتمبر 2026م، مقارنةً بـ 12.2% في شهر سبتمبر 2025م. وسجّلت **قيمة ملكية المستثمر الخليجي من الأسهم الحرة** تراجعًا بقيمة تقارب 1.1 مليار ﷼. يعكس هذا الانخفاض تراجع إقبال المستثمرين الدوليين على السوق المالية، في ظل التطورات الجيوسياسية التي رفعت مستويات عدم اليقين وعزّزت التوجه نحو الأصول الأمنة، مما يحد من تنوع قاعدة المستثمرين ويضغط على السيولة.

والجدير بالذكر، أن هيئة السوق المالية طبقت الإطار التنظيمي الذي يتيح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين الاستثمار المباشر، اعتبارًا من 1 فبراير 2026م، وإلغاء القيود المرتبطة بمفهوم "المستثمر الأجنبي المؤهل" واتفاقيات المبادلة، بما يسهم في توسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز سيولة السوق. إلا أن التطورات الجيوسياسية حدّت من أثر هذه الإصلاحات في استقطاب المستثمرين الأجانب.

- تطورات السوق الموازية (نمو)

أغلق مؤشر **السوق الموازية (نمو)** بانخفاض بنسبة 16.35% بنهاية الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2026م مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق عند مستوى 21,307 نقطة. وكانت أعلى نقطة إغلاق للمؤشر خلال الفترة عند مستوى 24,093 نقطة في منتصف شهر فبراير 2026م. وسجّل **إجمالي عدد الأسهم المتداولة** انخفاضًا بنسبة 42.5% ليصل إلى 481 مليون سهم مقابل 837.7 مليون سهم للفترة المماثلة من العام السابق، في حين بلغت **القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة** منذ بداية العام 2026م وحتى شهر سبتمبر 3.91 مليار ﷼ مسجّلةً بذلك انخفاض بمقدار 41.9% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق. وبلغ **عدد الشركات المدرجة** 124 شركة بنهاية شهر سبتمبر 2026م، مما يعكس دور السوق في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفير قناة تمويل لها، بما يدعم مستهدف رؤية السعودية 2030 برفع مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35%.

- أداء سوق أدوات الدين

تُعد **أسـواق الديـن** ركيـزة أساسـية للنظامين المالـي والاقتصـادي، إذ توفـر للحكومـات ومنشآت القطاع الخاص قنوات تمويل فعّالة لتمويل المشاريع وتطوير البنية التحتية عن طريق إصدار أدوات الدين، بما في ذلك الصكوك والسندات، وتتيح للمستثمرين قناة استثمارية ذات عوائد مستقرة نسبيًا. ومن شأن ذلك أن يُمكّن من دعم النشاط الاقتصادي وتنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستثمار. وشهد مؤشر **سـوق الصكـوك والسـندات** انخفاضًا طفيفًا بنهاية شهر سبتمبر من العام الحالي 2026م بمقدار 12 نقاط مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ليغلق عند مستوى 904.7 نقطة، وبلغت القيمة المتداولة حتى شهر سبتمبر 2026م 1.1 مليار ﷼ بارتفاع بنسبة 119.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وبلغ إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الفترة نفسها 7,016 صفقة، فيما بلغ عدد الصكوك والسندات المدرجة 62 حتى شهر سبتمبر 2026م.

ويتزامن ذلك مع طرح **السـوق الماليـة السـعودية (تـداول)** مسودة تعديلات على قواعد السوق تستهدف تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، باستحداث إطار تنظيمي لإدراج أدوات الدين المدعومة بالأصول. وتمهّد هذه التعديلات لإضافة أدوات تمويل جديدة، وتعزيز عمق السوق، ورفع مستوى الإفصاح والشفافية، عبر استحداث تعريفات ومتطلبات إفصاح جديدة، وتنظيم مسؤوليات أطراف الإصدار بما يُعزز وضوح الإطار التنظيمي ويرفع مستوى حماية المستثمرين. ومن المتوقع أن تُسهم هذه التعديلات في تعزيز عمق وكفاءة سوق أدوات الدين ورفع كفاءة تمويل الأصول المنتجة، بما يتوافق مع مستهدفات تطوير سوق رأس المال ورؤية السعودية 2030، إلى جانب تنويع الأدوات الاستثمارية المتاحة وفتح قنوات تمويل إضافية للشركات ذات الأصول أو التدفقات النقدية المستقرة.

ويؤكد هذا الأداء استمرار إسهام **القطـاع المالـي** في تمكين الاقتصاد الوطني، بتوفير خيارات تمويل متعددة للقطاع الخاص عبر الائتمان المصرفي وأدوات السوق المالية (الملكية والدين)، إذ يظل القطاع المالي القوي والمستقر شرطًا أساسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ميزانية 2027
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

02

تطورات وتقديرات المالية العامة

القسم الثاني

تطورات وتقديرات المالية العامة

أ . أداء المالية العامة في العام 2026م

تواصل الحكومة إدارة الإنفاق وفق إطار مالي يراعي الاستدامة المالية، ويوازن بين تلبية الاحتياجات والأولويات التنموية من جهة والمحافظة على متانة المالية العامة من جهة أخرى على المديين المتوسط والطويل، بالإضافة إلى تعزيز منهجية قياس أثر الإنفاق وربط تخصيص الموارد بالإستراتيجيات الوطنية مع تعظيم الاستفادة من الأصول والاستثمارات الحكومية القائمة. وعلى الرغم من استمرار حالة عدم اليقين والتطورات الاقتصادية والجيوسياسية، واصلت المملكة توجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية والمشاريع والبرامج الأعلى أثرًا اقتصاديًا واجتماعيًا.

وعليه، تُشير التقديرات المحدثة للعام الحالي 2026م إلى تسجيل **عجز في الميزانية** بنحو 245 مليار ﷼ (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، أخذًا في الاعتبار التطورات الجيوسياسية القائمة والاستمرار في الإنفاق الموجّه نحو البرامج والمبادرات التي تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار وتسريع وتيرة التحول الاقتصادي بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

تطورات أداء المالية العامة

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2025م	ميزانية 2026م	توقعات 2026م	التغير السنوي* (فعلي 2025م - توقعات 2026م)
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات	**1,112**	**1,147**	**1,191**	**%7.1**
الضرائب	**389**	**412**	**397**	**%2.0**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	34	33	33	%3.8-
الضرائب على السلع والخدمات	294	314	302	%2.5
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	24	28	23	%4.2-
ضرائب أخرى	36	39	39	%7.5
الإيرادات الأخرى	**723**	**735**	**794**	**%9.8**
النفقات				
إجمالي النفقات	**1,388**	**1,313**	**1,436**	**%3.4**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**1,220**	**1,151**	**1,254**	**%2.8**
تعويضات العاملين	575	584	575	%0.1
السلع والخدمات	316	247	323	%2.1
نفقات تمويل	54	64	71	%30.3
الإعانات	36	30	48	%34.0
المنح	5	5	5	%10.5-
المنافع الاجتماعية	99	99	110	%11.2
مصروفات أخرى	134	121	122	%9.4-
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**169**	**162**	**182**	**%8.0**
عجز الميزانية				
عجز الميزانية	**277-**	**165-**	**245-**	**-**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%5.8-	%3.3-	%4.9-	
الدين والأصول				
الدين العام	**1,519**	**1,622**	***1,733**	**-**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%31.8	%32.7	%34.5	
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	**399**	**390**	**399**	**-**

المصدر: وزارة المالية.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

* قد يختلف رصيد الدين الفعلي عند الإغلاق بحسب حجم العمليات التمويلية المنفذة حتى نهاية ديسمبر 2026م. وسينشر المركز الوطني لإدارة الدين رصيد الإغلاق الفعلي ضمن خطة الاقتراض السنوية لعام 2027م.

• الإيرادات

تستهدف المملكة تنويع مصادر إيراداتها من خلال التوسع في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، ومواصلة تنفيذ المبادرات والإصلاحات المالية والاقتصادية التي تُسهم في تعزيز نمو هذه الأنشطة بما يدعم الاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل. ويعكس نمو الإيرادات غير النفطية أثر الإصلاحات التي أسهمت في إعادة تشكيل هيكل الإيرادات العامة، وأدت إلى ارتفاع مساهمة هذه الإيرادات تدريجيًا في تمويل النفقات في الميزانية العامة.

ومن المقدر أن يبلغ **إجمالي الإيرادات** حوالي 1,191 مليار ﷼ للعام الحالي 2026م بارتفاع نسبته 7.1% مقارنة بالعام السابق، وبارتفاع نسبته 3.7% مقارنة بالمقدر في الميزانية، ويُعزى هذا الارتفاع المتوقع في إجمالي الإيرادات إلى عدد من العوامل أبرزها: استمرار التحسّن والنمو للأنشطة غير النفطية مدعومًا باستمرار تنفيذ المبادرات والإصلاحات الاقتصادية والمالية، إلى جانب نمو مستويات الاستهلاك والطلب المحلي وتحسُّن أداء عدد من القطاعات الاقتصادية. ويتوقع أن تُسهم الجهود المستمرة في رفع كفاءة التحصيل وتعزيز مستويات الامتثال وتطوير آليات إدارة الإيرادات في دعم نمو الإيرادات، بما يعكس استمرار تنويع مصادرها وتعزيز استدامتها، مع مراعاة ما قد تشهده الفترة المتبقية من العام من تطورات اقتصادية ومالية قد تؤثر على مستويات الإيرادات.

الضرائب

يُتوقع أن تبلغ **إيرادات الضرائب** للعام الحالي 2026م حوالي 397 مليار ﷼ بارتفاع بنسبة 2.0% مقارنة بالعام السابق، نتيجة استمرار التحسّن في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، إلى جانب الجهود والمبادرات الحكومية الرامية إلى تطوير الإدارة الضريبية وتعزيز كفاءة التحصيل.

ومن المُتوقع أن تسجّل **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** نحو 33 مليار ﷼ في العام الحالي 2026م منخفضة بنسبة 3.8% مقارنة بالعام السابق؛ ويعود ذلك لتراجع أداء ضريبة الاستقطاع لغير المقيمين متأثرةً بانخفاض بعض القطاعات من أبرزها: قطاع الفنون والترفيه.

ويُتوقع أن تسجّل **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 302 مليار ﷼ للعام الحالي 2026م بارتفاع نسبته 2.5% مقارنة بالعام السابق، مدفوعة بشكل رئيس بنمو إيرادات ضريبة القيمة المضافة وارتباطها بنمو الأنشطة الاقتصادية والتحسن في مؤشرات الاستهلاك الخاص.

ويُتوقع أن تسجّل **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** (الرسوم الجمركية) نحو 23 مليار ﷼ في العام الحالي 2026م منخفضة بنسبة 4.2% مقارنة بالعام السابق ويعود ذلك إلى تداعيات التطورات الجيوسياسية مما نتج عنها تأثير في حركة التجارة الدولية وسلاسل الإمداد وتدفق الواردات.

ومن المُتوقع أن تبلغ **إيرادات الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** حوالي 39 مليار ﷼ للعام الحالي 2026م مُسجلةً ارتفاعًا بنسبة 7.5% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك إلى تحسُّن أداء بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الأنشطة المالية والتأمين.

الإيرادات الأخرى

يُتوقع أن تسجّل **الإيرادات الأخرى** التي تشمل الإيرادات النفطية، والأرباح من استثمارات ودائع الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات للعام الحالي 2026م حوالي 794 مليار ﷼ بارتفاع نسبته 9.8% مقارنة بالعام السابق؛ وتجدر الإشارة إلى أن متوسط أسعار البترول وصل إلى نحو 88.7 دولارًا للبرميل حتى شهر سبتمبر من العام الحالي 2026م في حين بلغ متوسط أسعار البترول حوالي 69.9 دولارًا للبرميل خلال الفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ متوسط إنتاج البترول 7.9 مليون برميل يوميًا حتى شهر سبتمبر من العام الحالي 2026م، مقارنةً بمتوسط إنتاج 9.3 مليون برميل يوميًا للفترة المماثلة من العام السابق.

• النفقـــات

من المُتوقع أن يبلغ **إجمالي النفقات** للعام الحالي 2026م نحو 1,436 مليار ﷼، بارتفاع نسبته 3.4% مقارنةً بالعام السابق؛ وذلك في ظل تبني الحكومة سياسات مالية متزنة داعمة للنمو والاستقرار الاقتصادي مع المحافظة على متانة واستدامة المالية العامة للدولة. ومع استمرار التطورات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة، تواصل المملكة توجيه الإنفاق نحو الأولويات والمستهدفات الوطنية وفي مقدمتها مستهدفات رؤية السعودية 2030 من المشاريع الكبرى والإستراتيجيات الوطنية، ضمن نهج يراعي الاحتياجات الفعلية ويخضع للمراجعة الدورية لضمان كفاءة تخصيص الموارد وتعظيم أثرها الاقتصادي والاجتماعي، ويشمل ذلك مواصلة تعزيز كفاءة برامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية بوصفها أولوية محورية ضمن سياساتها المالية والاقتصادية، وكذلك تمكين القطاع الخاص من رفع مساهمته في الاقتصاد، ويأتي ذلك في إطار مواصلة الحكومة المحافظة على المكتسبات المحققة وتعزيز الأسس المالية الداعمة للتنمية المستدامة واستقرار الاقتصاد الكلي على المديين المتوسط والطويل.

وعلى جانب التطورات المتوقعة على أداء النفقات للعام الحالي 2026م، وعند المقارنة بالعام المالي السابق 2025م، يُتوقع أن ترتفع **النفقات التشغيلية** بنهاية العام الحالي 2026م بنحو 2.8% لتصل إلى 1,254 مليار ﷼. وفي ظل استمرار التطورات الجيوسياسية من المُتوقع ارتفاع الإنفاق على باب **الإعانات**[12] بنسبة 34.0%؛ نتيجة الإنفاق على الخزن الإستراتيجي للأمن الغذائي، والدعم المقدم لشركات الخدمات العامة الداعم لاستدامة توفير الخدمات الأساسية ودعم النمو الاقتصادي. ومن المتوقع ارتفاع باب **نفقات التمويل** بنسبة 30.3%؛ نتيجة لارتفاع حجم محفظة الدين.

ويُتوقع أيضًا ارتفاع الإنفاق على باب **المنافع الاجتماعية** بنسبة 11.2% مقارنة بالأداء الفعلي للعام السابق؛ نتيجة التعديل الذي طرأ على إحدى السياسات الفرعية لبرنامج الضمان الاجتماعي في الربع الثاني من العام الحالي 2026م، القاضي باستثناء كبار السن ممن لا دخل لهم، والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام ممن ليس لهم عائل، إلى جانب ارتفاع الدعم الموجه

[12] هي تحويلات دون مقابل تقدمها الحكومة إلى شركات عامة ومشروعات خاصة مثل إعانة القمح.

لنفقات العلاج بالداخل، ومن المُتوقع ارتفاع باب **السلع والخدمات** بنسبة 2.1% مدفوعًا بشكل رئيس ببدء تحول عدد من التجمعات الصحية إلى شركة الصحة القابضة.

كما يتوقع أن يشهد باب **تعويضات العاملين** ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.1% نتيجة لانعكاس أثر العلاوة السنوية، إلا أنه نظرًا إلى بدء انتقال عدد من التجمعات الصحية إلى شركة الصحة القابضة وعليه انتقال تكلفة موظفي التجمعات الصحية من باب تعويضات العاملين لباب السلع والخدمات فقد ساهم ذلك في ثبات باب تعويضات العاملين.

يُتوقع أن تُسجّل **النفقات الرأسمالية** ارتفاعًا بنهاية العام الحالي 2026م بنسبة 8.0% عن المنصرف الفعلي للعام السابق لتصل إلى حوالي 182 مليار ﷼، مدفوعةً بمواصلة الحكومة تنفيذ المشاريع والمبادرات ذات الأولوية واستكمال المشاريع القائمة، بما يسهم في تطوير البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي، بالتوازي مع رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي وتوجيه الموارد نحو المشاريع ذات الأثر الاقتصادي الأعلى، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويشمل ذلك عددًا من المشاريع، من أبرزها: مشروع البحر الأحمر، ومشروع القدية، ومشاريع المياه والصرف الصحي، ومشاريع الخزن الإستراتيجي للمياه، ومشاريع تطوير محاور الطرق الدائرية والرئيسة في الرياض، إضافة إلى تسريع الإنفاق على بعض الخطط طويلة المدى للقطاع العسكري.

الأداء على مستوى القطاعات

في ظل ما تشهده المنطقة من تطورات جيوسياسية واستمرار لحالة عدم اليقين، تبرز أهمية إعادة ترتيب الأولويات وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية الأعلى، بما يشمل التركيز على الخزن الإستراتيجي للأمن الغذائي، وتعزيز الأمن السيبراني، إضافة إلى دعم منظومة الدفاع والمنظومة الصحية. إذ من المُتوقع أن يسجّل الإنفاق على القطاعات ارتفاعًا في العام الحالي 2026م بنسبة 3.4% مقارنة بالعام السابق. ويُتوقع أن يرتفع الإنفاق على **قطاع البنود العامة** بنحو 8.9% مقارنة بالعام السابق وذلك نتيجةً إلى توجيه الإنفاق إلى القطاعات الجديدة الداعمة للنمو الاقتصادي حيث استمر الصرف على المرحلة الثانية من مشروع القدية الذي واصل مراحل التطوير عقب تدشين المرحلة الأولى في

ديسمبر 2025م، إضافة إلى استمرار الصرف على مشروع خادم الحرمين الشريفين للتوسعة الكبرى للمسجد النبوي الشريف، بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية لإنشاء مصنع للشركة الوطنية لصناعة السيارات "سير"، مع التزام المملكة بدعم التعاون الدولي والاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتنموية.

ومن المُتوقع أن يرتفع الإنفاق على **قطاع الموارد الاقتصادية** بحوالي 11.8% مقارنة بالعام السابق نتيجة الصرف على مشاريع البنية التحتية الصناعية مثل مشروع وعد الشمال لمشروع فوسفات (3)، وتطوير البنى التحتية مثل تطوير المدينة الصناعية الرابعة في الرياض واستكمال أعمال البنية التحتية وتصريف مياه الأمطار بالمدن الصناعية الأولى و الثانية والثالثة بجدة وذلك في ضوء مواصلة الحكومة تنفيذ المشاريع والمبادرات ذات الأولوية واستكمال المشاريع القائمة بتنفيذ مشاريع الصرف الصحي، إضافة إلى دعم المحروقات المخصص للآلات والمعدات والمحطات حيث يعكس ذلك استمرار عمل الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز كفاءة الخدمات الأساسية.

ويُتوقع أيضًا أن يرتفع الإنفاق على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** بنسبة 8.9% نتيجة الصرف المرتبط بنفقات الترتيبات المرحلية للمجموعة الأولى والثانية من التجمعات الصحية، إضافةً إلى استمرار تطوير خدمات الرعاية الصحية وتعزيز كفاءة المنظومة الاجتماعية. كما يُتوقع استمرار الإنفاق على القطاعات الجديدة الداعمة للنمو الاقتصادي كالصرف المرتبط باستضافة كأس آسيا وتطوير الملاعب الرياضية، زيادةً على ذلك؛ يُتوقع ارتفاع **القطاع العسكري** بنسبة 2.1% وذلك نتيجة مواصلة الحكومة في تسريع الإنفاق على بعض الخطط طويلة المدى للقطاع العسكري والاستمرار في تنمية الصناعات العسكرية والزيادة في الإنفاق على المشتريات الدفاعية نتيجة للتطورات الجيوسياسية، إلى جانب ارتفاع الإنفاق على **قطاع الأمن والمناطق الإدارية وقطاع الإدارة العامة** بنسبة 2.2% و 1.7% على التوالي.

في المقابل من المُتوقع أن ينخفض الإنفاق على **قطاع الخدمات البلدية** بحوالي 10.0% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى أثر النفقات غير المتكررة التي سُجّلت خلال العام السابق، وتُشير التوقعات إلى انخفاض الإنفاق على **قطاع التعليم وقطاع التجهيزات الأساسية والنقل** بنحو 3.6% و 3.3% على التوالي.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2024م	فعلي 2025م	ميزانية 2026م	توقعات 2026م	التغير السنوي* (فعلي 2025م - توقعات 2026م)
الإدارة العامة	54	58	57	59	%1.7
العسكري	237	249	240	254	%2.1
الأمن والمناطق الإدارية	127	127	120	130	%2.2
الخدمات البلدية	116	92	72	83	%10.0-
التعليم	204	212	202	205	%3.6-
الصحة والتنمية الاجتماعية	273	279	259	304	%8.9
الموارد الاقتصادية	93	92	92	103	%11.8
التجهيزات الأساسية والنقل	44	42	35	41	%3.3-
البنود العامة	228	236	236	256	%8.9
المجموع	**1,375**	**1,388**	**1,313**	**1,436**	**%3.4**

المصدر: وزارة المالية.

*نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

• عجز / فائض الميزانية والدين العام

تتميز المالية العامة في المملكة بمرونة عالية مكّنتها من الاستجابة للتطورات الاقتصادية والمالية محليًا وعالميًا، بما في ذلك التطورات الجيوسياسية، مع الحفاظ على الاستدامة المالية ودعم مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ بالاستمرار في تمويل البرامج والمشاريع التنموية وتعزيز جهود التنويع الاقتصادي. وتُشير التقديرات المحدثة لميزانية العام الحالي 2026م إلى تسجيل عجز في الميزانية بنحو 245 مليار ﷼ (4.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، ويأتي العجز في ظل التطورات الجيوسياسية القائمة والاستمرار في الإنفاق الموجّه نحو البرامج والمبادرات التي تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار وتسريع وتيرة التحول الاقتصادي بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

عجز/فائض الميزانية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

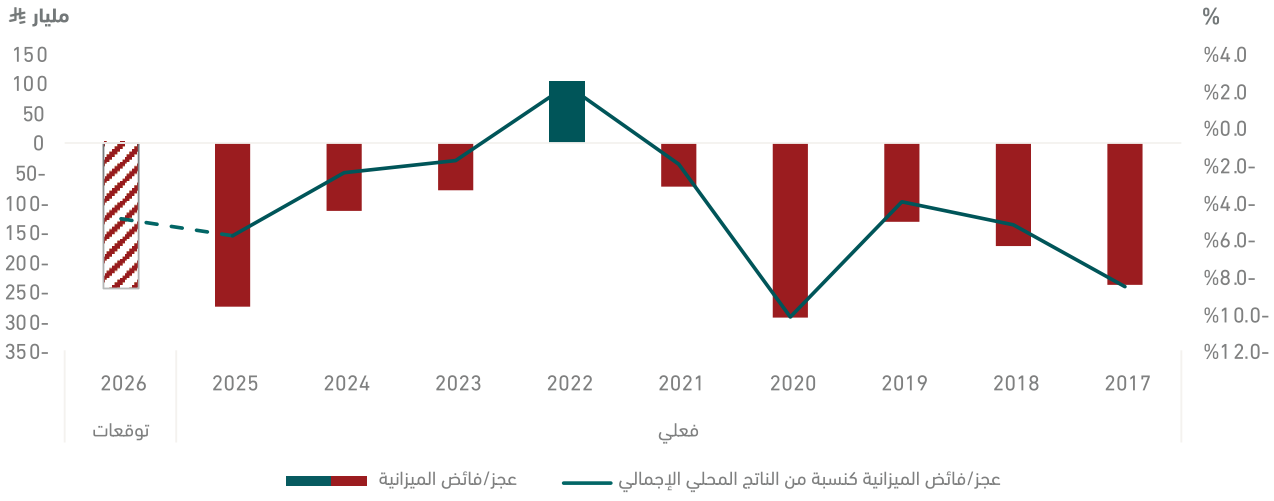

المصدر: وزارة المالية.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الفعلي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، والناتج المحلي الإجمالي لعام 2026م بحسب التوقعات المحدثة.

وبلغ إجمالي **عمليات التمويل الحكومية** حتى الربع الثالث من العام الحالي 2026م نحو 298 مليار ﷼ شاملة عمليات إعادة الشراء المبكر المحلية والتمويل الحكومي البديل، وتم سداد مدفوعات أصل الدين بنحو 44 مليار ﷼، إذ بلغ سداد أصل الدين المحلي نحو 43 مليار ﷼، وبذلك بلغ **رصيد الدين العام** حتى الربع الثالث من العام الحالي 2026م نحو 1,774 مليار ﷼، إذ تُشكّل الديون المحلية نسبة 64% من إجمالي محفظة الدين العام بينما بلغت الديون الخارجية نسبة 36%.

حركة الاقتراض حتى الربع الثالث من العام 2026م

(مليار ﷼)



المصدر: المركز الوطني لإدارة الدين.

*تشمل عملية شراء مبكر لجزء من استحقاقات الدين القائمة للأعوام 2027م، و2028م، و2030م بقيمة إجمالية تجاوزت 17 مليار ﷼ وإصدار صكوك جديدة مقابلها.

ومن المُتوقع أن يرتفع حجم محفظة **الدين العام** بنهاية العام الحالي 2026م ارتفاعًا مدروسًا لضمان استدامته، ليبلغ نحو 1,733 مليار ﷼[13] (34.5% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ 1,519 مليار ﷼ (31.8% من الناتج المحلي الإجمالي) للعام 2025م، وذلك لتمويل الاحتياجات التمويلية للعام الحالي 2026م، التي من المتوقع أن تبلغ نحو 297 مليار ﷼ شاملةً عجز الميزانية بنحو 245 مليار ﷼ وسداد أصل الدين المستحق خلال العام بنحو 52 مليار ﷼.

بادرت الحكومة استباقيًا بتنفيذ عمليات تمويلية إضافية عبر قنوات التمويل الخاصة وستستمر الحكومة في الاقتراض استباقيًا لتلبية الاحتياجات التمويلية للعام 2027م، من خلال التركيز على قنوات الأسواق المحلية والخاصة لمواصلة دعم أولويات الإنفاق وتلبية احتياجات التمويل والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق.

وتستهدف السياسة المالية المحافظة على المركز المالي وتحقيق الاستدامة المالية عبر الحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام ومستويات معتبرة من الاحتياطيات الحكومية، إذ من المتوقع المحافظة على رصيد **الاحتياطيات الحكومية** لدى البنك المركزي السعودي (ساما) في العام الحالي 2026م عند مستويات العام 2025م نفسها البالغة نحو 399 مليار ﷼.

[13] قد يختلف رصيد الدين الفعلي عن التقديرات عند الإغلاق بحسب حجم العمليات التمويلية المنفذة حتى نهاية ديسمبر 2026م. وسينشر المركز الوطني لإدارة الدين رصيد الإغلاق الفعلي ضمن خطة الاقتراض السنوية لعام 2027م.

ب . ميزانية العام 2027م وتقديرات المدى المتوسط

تستمر حكومة المملكة في الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية عبر سياسات مالية مرنة تتسق مع الأبعاد الإستراتيجية لرؤية السعودية 2030 والتخطيط المالي طويل المدى، وذلك لتحقيق التوازن بين دعم النمو الاقتصادي الشامل وتنويع القاعدة الاقتصادية من جهة، وتحقيق الاستدامة للمالية العامة على المديين المتوسط والطويل من جهة أخرى. وتواصل المملكة التركيز على رفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين، والمحافظة على المكتسبات الاقتصادية والتنموية المتحققة، بما يُعزز أسس التنمية المستدامة ويدعم استقرار الاقتصاد الكلي على المدى الطويل.

في هذا السياق، تُشير التقديرات إلى أن ميزانية العام المالي 2027م ستُسجّل عجزًا بنحو 191 مليار ﷼ (3.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن المتوقع أن يستمر عجز الميزانية عند مستويات مقاربة على المدى المتوسط، حيث يأتي هذا العجز وفقًا لإطار سياسة مالية تستند إلى الحيز المالي المتاح، بما يمكّن الحكومة من تبنّي سياسات مالية متوازنة عبر الدورات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي، ومواصلة التخطيط المالي طويل المدى عن طريق استمرار تنفيذ المشاريع ذات الأولوية بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030، إضافةً إلى التوسع في الاقتراض وفق إطار إستراتيجية الدين متوسطة المدى، وذلك لدعم النمو الاقتصادي، واستمرار تنفيذ المشاريع ذات الأولوية بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

تقديرات أداء المالية العامة

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

	ميزانية 2026م	توقعات 2026م	ميزانية 2027م
الإيرادات			
إجمالي الإيرادات	**1,147**	**1,191**	**1,202**
الضرائب	**412**	**397**	**414**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	33	33	33
الضرائب على السلع والخدمات	314	302	322
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	28	23	25
ضرائب أخرى	39	39	35
الإيرادات الأخرى	**735**	**794**	**787**
النفقات			
إجمالي النفقات	**1,313**	**1,436**	**1,392**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**1,151**	**1,254**	**1,214**
تعويضات العاملين	584	575	573
السلع والخدمات	247	323	302
نفقات تمويل	64	71	93
الإعانات	30	48	18
المنح	5	5	3
المنافع الاجتماعية	99	110	105
مصروفات أخرى	121	122	119
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**162**	**182**	**178**
عجز الميزانية			
عجز الميزانية	**165-**	**245-**	**191-**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%3.3-	%4.9-	%3.6-
الدين والأصول			
الدين العام	**1,622**	***1,733**	**1,923**
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%32.7	%34.5	%35.9
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	**390**	**399**	**399**

المصدر: وزارة المالية.
تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

* قد يختلف رصيد الدين الفعلي عند الإغلاق بحسب حجم العمليات التمويلية المنفذة حتى نهاية ديسمبر 2026م. وسينشر المركز الوطني لإدارة الدين رصيد الإغلاق الفعلي ضمن خطة الاقتراض السنوية لعام 2027م.

• الإيـــرادات

تسعى الحكومة في العام 2027م إلى الحفاظ على مكتسباتها المالية والاقتصادية بالاستمرار في تطبيق المبادرات والإصلاحات الهيكلية لتنويع القاعدة الاقتصادية، بما يُسهم في تعزيز أداء الأنشطة الاقتصادية وانعكاس آثارها إيجابًا على نمو الإيرادات غير النفطية. وتواصل الحكومة دعم النمو الاقتصادي لتعزيز الإيرادات غير النفطية المرتبطة بالأنشطة غير النفطية، مما يسهم في تحقيق إيرادات غير نفطية مستدامة على المديين المتوسط والطويل.

وتُشير التقديرات إلى أن **إجمالي الإيرادات** في العام 2027م سيبلغ حوالي 1,202 مليار ﷼ مرتفعًا بنسبة 1.0% عن المُتوقع تحقيقه في العام الحالي 2026م، ويأتي ذلك مدفوعًا بالتوقعات الإيجابية لأداء الأنشطة الاقتصادية في العام 2027م، مع استمرار تبني نهج متحفظ في تقديرات المدى المتوسط لمراعاة المخاطر والتطورات الاقتصادية المحتملة محليًا وعالميًا.

الضرائـب

يُقدر أن تبلغ **الإيرادات الضريبية** في العام 2027م حوالي 414 مليار ﷼، مرتفعة بنسبة 4.5% مقارنة بتوقعات العام الحالي 2026م؛ ويأتي ذلك نتيجةً للنمو الاقتصادي وافتراض استمرار التحسّن في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، والأثر الإيجابي للتطوير المستمر في الإدارة الضريبية.

ومن المُتوقّع أن تبلغ إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** 33 مليار ﷼ في العام 2027م لتبقى بمستويات متقاربة لتوقعات العام الحالي 2026م.

ومن المُقدر أن تحقق **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 322 مليار ﷼ في العام 2027م، بارتفاع نسبته 6.6% عن المُتوقع تحقيقه في العام الحالي 2026م، وذلك نتيجة التوقعات الإيجابية لتحسّن نمو الأنشطة غير النفطية والاستهلاك الخاص للعام القادم 2027م، إضافة إلى التحسّن في تحصيل الإيرادات الضريبية.

ويُتوقع أن تحقق **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** (الرسوم الجمركية) حوالي 25 مليار ﷼ في العام 2027م بارتفاع نسبته 7.3% عن المُتوقع تحصيله في العام الحالي 2026م، مدفوعة بتوقعات تحسّن نمو الواردات خلال العام القادم 2027م في ظل التوسع المتوقع في النشاط الاقتصادي.

ومن المُقدر أن تسجّل **الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** حوالي 35 مليار ﷼ في العام 2027م بانخفاض نسبته 10.2% مقارنة بالمُتوقع للعام الحالي 2026م، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تأثر أداء بعض الشركات خلال العام الحالي 2026م بالتطورات الجيوسياسية وما صاحبها من تحديات انعكست على توقعات إيرادات الزكاة.

الإيرادات الأخرى

يُقّدر أن تبلغ **الإيرادات الأخرى** التي تشمل الإيرادات النفطية، والأرباح من استثمارات ودائع الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات، نحو 787 مليار ﷼ للعام 2027م بانخفاض طفيف بحوالي 0.9% مقارنة بالمُتوقع تحقيقه في العام الحالي 2026م.

وفي ظل التطورات العالمية والمحلية، تبرز أهمية بناء توقعات مرنة بإعداد سيناريوهات للإيرادات جزءًا من التخطيط المالي طويل المدى لتقييم أثر المخاطر على الاستدامة المالية وتعزيز القدرة على اتخاذ قرارات إن تغيرت الظروف الاقتصادية، وقد أُعدّت ثلاثة سيناريوهات لإيرادات العام 2027م أخذًا بالاعتبار التطورات المذكورة آنفًا، وتشمل السيناريو الأساسي المعتمد في الميزانية، إضافة إلى سيناريوهين بإيرادات أقل وأعلى من السيناريو الأساسي، وستستعرض هذه السيناريوهات في قسم "أبرز المخاطر على المالية العامة للعام 2027م والمدى المتوسط" من هذا البيان.

• النفقـات

واصلت المملكة في الأعوام الماضية تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية هيكلية عزّزت من متانة الاقتصاد ومرونة المالية العامة واستدامتها، ورفعت قدرة المملكة على التعامل مع المتغيرات والصدمات الخارجية والحد من آثارها على الاقتصاد السعودي. وأسهمت هذه الإصلاحات والمكاسب المتحققة في ترسيخ أسس الاستقرار الاقتصادي والمالي، التي مكّنت المملكة من مواصلة تنفيذ مستهدفاتها التنموية ومشاريعها ومبادراتها الوطنية، رغم ما تشهده البيئتان الإقليمية والدولية من تطورات متسارعة وتحديات متزايدة.

وفي العام 2027م وعلى المدى المتوسط، تعتزم الحكومة مواصلة تنفيذ خططها لتحقيق مستهدفات المرحلة الثالثة من رؤية السعودية 2030، باستكمال المشاريع والإستراتيجيات الوطنية التي أثرت بشكل إيجابي على توسيع القاعدة الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي، والتي امتدت آثارها الإيجابية إلى الجوانب الاجتماعية بما يُعزز من التنمية الشاملة. كما واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تحسين جودة الحياة وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين، واستمرار الإنفاق المستهدف على برامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، مع المضي قدمًا إلى تعزيز كفاءة الإنفاق ورفع أثره التنموي بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويُعزز دور القطاع الخاص والاستثمار. عليه؛ تأتي ميزانية العام 2027م امتدادًا لهذا النهج، ومواصلةً للمسار التنموي للمملكة، حيث يُقدّر أن يبلغ **إجمالي النفقات** للعام 2027م نحو 1,392 مليار ﷼.

ويُقدر أن تبلغ **النفقات التشغيلية** للعام 2027م نحو 1,214 مليار ﷼، ويأتي ذلك في سياق مواصلة تنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية الرامية إلى رفع كفاءة الإنفاق العام، بما في ذلك مراجعة أولويات الإنفاق، إلى جانب مبادرات رفع كفاءة الإنفاق ضمن عدد من المسارات، بالإضافة إلى الإصلاحات المرتبطة بتعديل تعريفتي استهلاك الكهرباء والمياه والهادفة لرفع كفاءة استخدام الموارد وكفاءة الإنفاق العام، بما يدعم استدامة تقديم الخدمات العامة، ويُعزز استدامة المالية العامة، ويحافظ على قدرة الدولة على توجيه مواردها نحو الأولويات التنموية والاجتماعية التي تمس حياة المواطنين وتدعم النمو الاقتصادي.

حيث يُعزز التعديل كفاءة استخدام الكهرباء والمياه لدى المواطنين والمقيمين وقطاع الأعمال، بما يسهم في استدامة الموارد والخدمات ويرفع كفاءتها على المدى الطويل، في ظل استمرار النمو السكاني والاقتصادي وزيادة الطلب عليها. مع تخفيف حدة الأثر على المواطنين من خلال تقديم الدعم المباشر للفئات المستحقة.

وتنعكس الإصلاحات المرتبطة بتعديل تعريفتي استهلاك الكهرباء والمياه ومراجعة الدعم المرتبط بالخدمات العامة وفقًا لطبيعتها على تقديرات الإنفاق في عدد من الأبواب، وتشمل هذه الآثار التغير في الإنفاق المرتبط بخدمات الكهرباء والمياه على الحكومة، وانعكاس مراجعة الدعم المقدم للشركات على الإعانات، إلى جانب أثر إجراءات الدعم المباشر للمواطنين على تقديرات باب تعويضات العاملين وباب المنافع الاجتماعية.

فمن المُقدر أن تبلغ نفقات باب **تعويضات العاملين** للعام 2027م حوالي 573 مليار ﷼ منخفضةً بنسبة 0.3% مقارنة بالمُتوقع للعام 2026م، ويعكس هذا الانخفاض المحصلة الصافية لعدد من العوامل المتباينة، أبرزها انخفاض تعويضات العاملين نظرًا لانتقال جزء من التجمعات الصحية إلى شركة الصحة القابضة، ويقابل ذلك ارتفاع في زيادة تقديرات تكاليف انتقال موظفي التجمعات الصحية إلى شركة الصحة القابضة. بالإضافة إلى ارتفاع في التقديرات بسبب الزيادة في تعويضات العاملين التي تمت لبعض فئات موظفي الدولة من المدنيين والعسكريين والعاملين على برامج التشغيل المباشر، للتخفيف من أثر تعديل تعريفتي استهلاك الكهرباء والمياه.

كما من المُقدر أن يبلغ الإنفاق على باب **الإعانات** في العام 2027م نحو 18 مليار ﷼ منخفضًا بشكل كبير بنسبة 61.6% مقارنة بالمُتوقع في العام 2026م؛ نتيجة مراجعة الدعم المقدم للشركات في قطاعين الكهرباء والمياه، في إطار الإصلاحات الهادفة إلى رفع الكفاءة التشغيلية للقطاعين وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية. وفيما يتعلق في باب **المنافع الاجتماعية**، فمن المُقدر أن يبلغ الإنفاق عليه حوالي 105 مليار ﷼ منخفضًا بنسبة 5.1% مقارنة بالمُتوقع لعام 2026م؛ ويأتي ذلك في إطار تعزيز كفاءة الإنفاق ورفع فاعلية توجيه الإنفاق للفئات المستحقة، ومواصلة دعم مستفيدي الضمان الاجتماعي من خلال الإجراءات المقررة للتخفيف من أثر تعديل تعريفتي استهلاك الكهرباء والمياه، بما يعكس حرص الحكومة على مراعاة احتياجات الفئات المستفيدة وتحقيق التوازن بين مواصلة الإصلاحات المالية واستمرار الدعم الاجتماعي.

وفي المُقابل، يُقدر انخفاض ميزانية باب **السلع والخدمات** في العام 2027م بنسبة 6.5% عن الميزانية المُتوقعة للعام 2026م لتبلغ نحو 302 مليار ﷼، نتيجة استمرار جهود الحكومة في رفع كفاءة الإنفاق وترشيد النفقات التشغيلية، مع الحفاظ على جودة الخدمات ودعم النمو الاقتصادي، في حين يُقدر أن تبلغ ميزانية باب **نفقات التمويل** في العام 2027م نحو 93 مليار ﷼ مرتفعة بنسبة 31.1% مقارنة بالمُتوقع في العام 2026م؛ نتيجة لارتفاع حجم محفظة الدين. وعلى جانب باب **المصروفات الأخرى** فيُقدر أن تبلغ نحو 119 مليار ﷼ أي بانخفاض بنحو 2.1% عن المُتوقع للعام 2026م.

وعلى جانب **النفقات الرأسمالية**، فمن المُقدر أن تبلغ نحو 178 مليار ﷼ في العام 2027م لتُشكّل حوالي 12.8% من إجمالي النفقات، حيث يُقدر أن تنخفض النفقات الرأسمالية بنحو 2.1% مقارنة بالمُتوقع للعام 2026م؛ وذلك نتيجة إلى تسريع الإنفاق على بعض الخطط طويلة المدى للقطاع العسكري في العام 2026م، في المقابل ستستمر جهود الحكومة في تنفيذ المشاريع والمبادرات ذات الأولوية واستكمال المشاريع القائمة على بعض المشاريع الكبرى والإستراتيجيات الوطنية لتحقيق المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

النفقات التشغيلية والرأسمالية

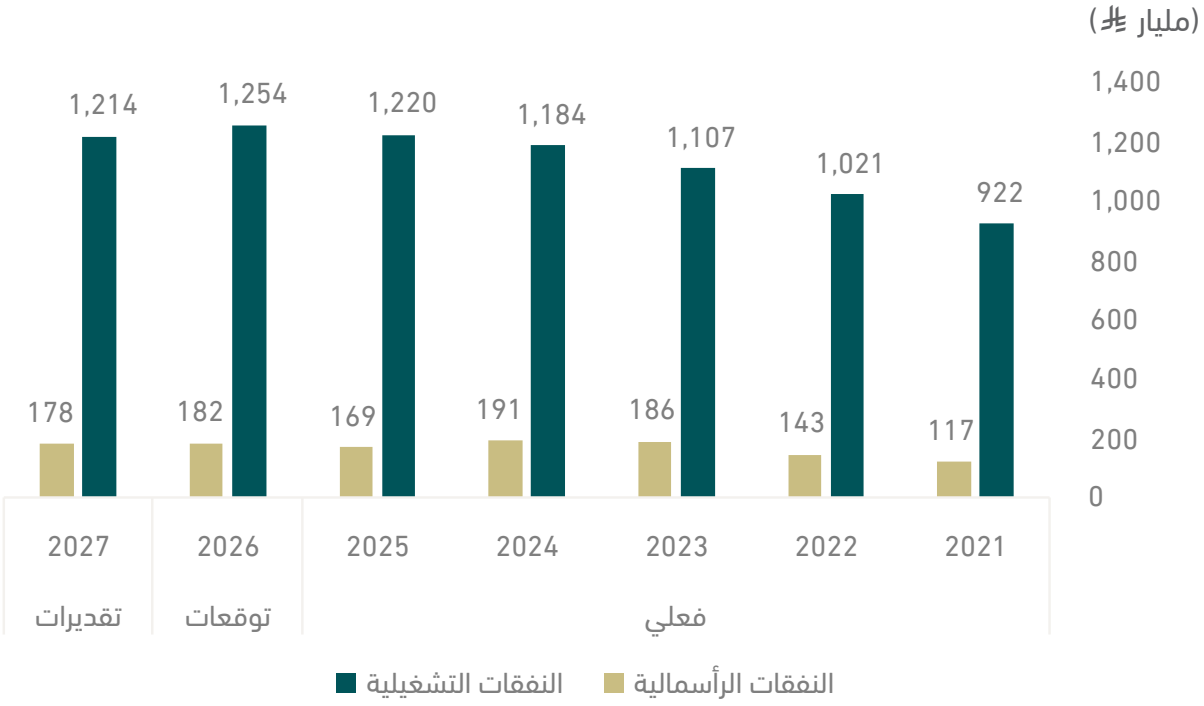

المصدر: وزارة المالية.

• عجز الميزانية والدين العام

تواصل الحكومة تبني سياسات مالية ترتكز على التخطيط المالي طويل المدى، باستمرار تنفيذ المشاريع ذات الأولوية بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030، إضافةً إلى التوسع في الاقتراض وفق إطار إستراتيجية الدين متوسطة المدى. عليه؛ من المُقدر أن تسجّل الميزانية عجزًا بنحو 191 مليار ﷼ (3.6% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2027م، حيث يأتي هذا العجز وفقًا لإطار سياسة مالية تستند إلى الحيز المالي المتاح، بما يمكّن الحكومة من تبنّي سياسات مالية متوازنة عبر الدورات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي، ومواصلة التخطيط المالي طويل المدى عن طريق استمرار تنفيذ المشاريع ذات الأولوية بما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030. وفي ظل التقدم المحرز نحو تحقيق هذه المستهدفات، من المتوقع أن يستمر عجز الميزانية عند مستويات مقاربة على المدى المتوسط، بالتزامن مع عودة الأوضاع الاقتصادية إلى مستوياتها الطبيعية، مدعومةً باستمرار نمو الإيرادات غير النفطية وتحسّن كفاءة الإنفاق.

عجز/فائض الميزانية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

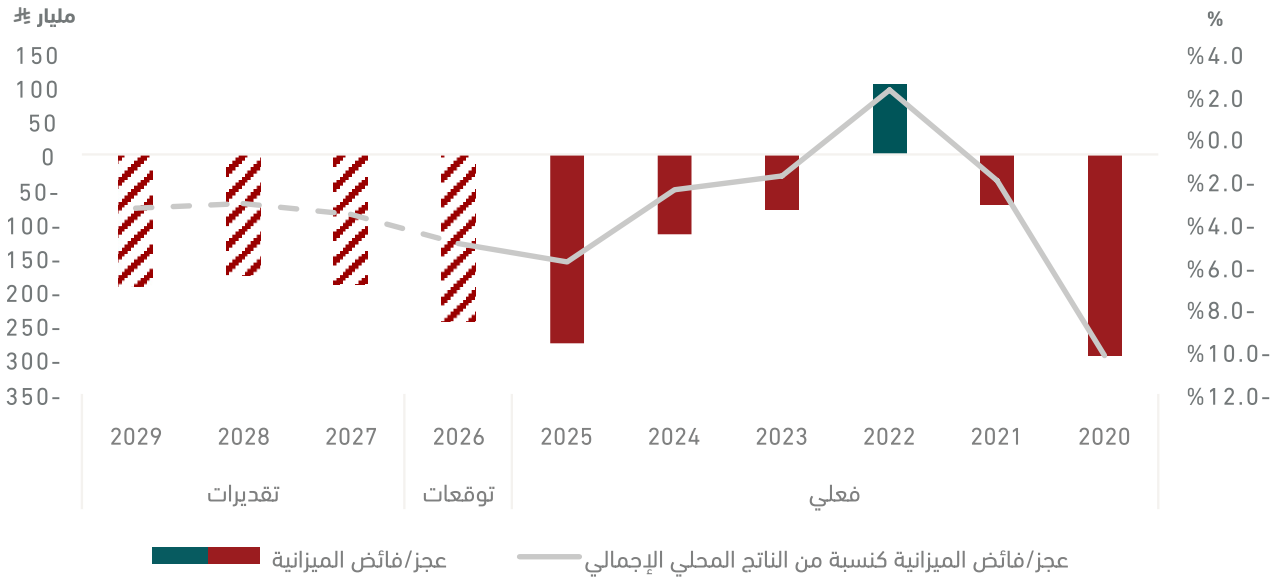

المصدر: وزارة المالية.

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الفعلي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، والناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2026-2029م بحسب التوقعات المحدثة.

ولتلبية احتياجات المملكة من التمويل؛ تعمل وزارة المالية من خلال المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق إستراتيجية الدين متوسطة المدى، التي تهدف إلى الحفاظ على استدامة الدين وتنويع مصادر التمويل بين محلية ودولية عبر القنوات العامة والخاصة، والوصول إلى أسواق الدين العالمية لتعزيز مكانة المملكة في الأسواق الدولية، ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر. وتراعي هذه الإستراتيجية مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي وتعميق سوق الدين المحلي بشكل كافٍ لاستيعاب إصدارات الدين واستقرار أوضاع السيولة.

كما تعتزم الحكومة الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والدولية عبر القنوات العامة والخاصة بإصدار السندات والصكوك والقروض بتكلفة عادلة، إضافة إلى التوسع في عمليات التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية ووكالات ائتمان الصادرات خلال العام 2027م والمدى المتوسط.

ومن المتوقع أن ترتفع محفظة الدين بنهاية العام المالي 2027م لتبلغ نحو 1,923 مليار ﷼ (35.9% من الناتج المحلي الاجمالي) لتلبية الاحتياجات التمويلية، وذلك وفق إطار إستراتيجية الدين متوسطة المدى التي تهدف إلى الحفاظ على استدامة الدين.

تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2025م	ميزانية 2026م	توقعات 2026م	ميزانية 2027م	تقديرات 2028م	تقديرات 2029م
إجمالي الإيرادات	1,112	1,147	1,191	1,202	1,302	1,351
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي *	%23.3	%23.1	%23.7	%22.4	%22.8	%23.0
إجمالي النفقات	1,388	1,313	1,436	1,392	1,479	1,544
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي *	%29.1	%26.4	%28.6	%26.0	%25.9	%26.3
عجز الميزانية	277-	165-	245-	191-	177-	192-
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي *	%5.8-	%3.3-	%4.9-	%3.6-	%3.1-	%3.3-
الدين العام	1,519	1,622	**1,733	1,923	2,100	2,293
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي *	%31.8	%32.7	%34.5	%35.9	%36.8	%39.0

المصدر: وزارة المالية.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

* الأرقام الفعلية المحدثة للناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، والناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2026-2029م بحسب التوقعات المحدثة.

** قد يختلف رصيد الدين الفعلي عن التقديرات عند الإغلاق بحسب حجم العمليات التمويلية المنفذة حتى نهاية ديسمبر 2026م، وسينشر المركز الوطني لإدارة الدين رصيد الإغلاق الفعلي ضمن خطة الاقتراض السنوية لعام 2027م.

وتهدف ميزانية العام 2027م إلى المحافظة على المركز المالي للمملكة وتحقيق الاستدامة المالية بالحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام ومستويات معتبرة من الاحتياطيات الحكومية، بما يُعزز قدرة المالية العامة على مواجهة الصدمات والمتغيرات الاقتصادية، ويدعم استدامة الإنفاق على الأولويات التنموية.

ويسهم تنوع مصادر الإيرادات الحكومية، إلى جانب الأداء الإيجابي للأنشطة غير النفطية واستمرار تطبيق المبادرات الداعمة لتنمية الإيرادات والتوسع في تنويع القاعدة الاقتصادية، في دعم نمو الإيرادات على المدى المتوسط؛ إذ يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات للعام 2027م حوالي 1,202 مليار ﷼ وحوالي 1,302 مليار ﷼ في العام 2028م وصولًا إلى حوالي 1,351 مليار ﷼ في العام 2029م.

وعلى جانب النفقات، واستنادًا إلى التقديرات المتوقعة للإنفاق للعام المالي القادم والأعوام على المدى المتوسط التي تُقدّر بحوالي 1,392 مليار ﷼ في العام 2027م، وبحوالي 1,479 مليار ﷼ في العام 2028م، وصولًا إلى حوالي 1,544 مليار ﷼ في العام 2029م تستمر الحكومة في تبني نهج إستراتيجي في ضوء رؤية السعودية 2030 والتخطيط المالي طويل المدى عن طريق ربط الإنفاق بالأولويات ذات العوائد الاقتصادية والاجتماعية الأعلى، وذلك في ضوء المكتسبات التي اكتسبتها في الأعوام الماضية وبناءً على تفعيل أدوات السياسة المالية بفضل جهود تعزيز جودة الحياة ودعم النمو الاقتصادي واستدامة المالية العامة، مع الحفاظ على مرونة الإنفاق الحكومي لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية وتمكين المالية العامة من المواجهة الحصيفة للتطورات المحلية والعالمية، إذ تشير نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي إلى حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد، فاستقرارها عند نسبة 26% يعكس استمرار دور الإنفاق الحكومي في دعم النمو والأولويات التنموية. ومن ثم فإن التقديرات بنيت على سياسات مالية تعزز من رفع الاستثمار في البنية التحتية وتحسين كفاءة النقل إضافة إلى تحسين الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين، والاستمرار في تعظيم الاستفادة من الأصول والاستثمارات الحكومية القائمة، وتعزيز الاستثمار في تنمية رأس المال البشري بتطوير قطاعَي التعليم والصحة، ورفع مساهمته في النمو الاقتصادي المستدام. وتواصل الحكومة تعزيز كفاءة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية بما يضمن وصولها إلى أكثر الفئات استحقاقًا ويُعزز أثرها التنموي.

ج . النفقات في ميزانية العام 2027م على مستوى القطاعات

يستعرض هذا الجزء أبرز البرامج والمشاريع المحددة التي سيُنفق عليها في كل قطاع سواء لاستكمال التنفيذ أو للبرامج والمشاريع الجديدة:

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	
أولًا: معلومات عن القطاع	
مخصص القطاع في ميزانية العام 2027م	38 مليار ﷼
أبرز مهام القطاع	إنشاء وتطوير الطرق وسلامة النقل وتنظيم وسائل النقل، والموانئ، والمطارات، والعقار، والاتصالات وتقنية المعلومات، والبيانات والذكاء الاصطناعي، والحكومة الرقمية والخدمات البريدية والفضاء والمدن الصناعية.
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	18 جهة

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	**المنجز**
الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار	**وصول حجم سوق الاتصالات والتقنية إلى 208 مليار ﷼ بنهاية العام 2026م،** محققًا نموًا بنسبة 4.5% مقارنة بالعام 2025م.
	انضمام شركتين ملياريتين جديدتين ليصل إجمالي الشركات المليارية 10 شركات خلال العام 2026م، مما عزز جاذبية البيئة الريادية في المملكة.
	تحقيق المملكة المرتبة الأولى إقليميًا والـ 28 عالميًا في مؤشر منظومة الشركات الناشئة للعام 2026م، كما حققت المرتبة الأولى إقليميًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار	**تحقيق المملكة المركز الأول عالميًا في مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية 2026م** (للعام الثاني على التوالي)، ودخولها قائمة أفضل 5 دول عالميًا في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية 2026م؛ ارتقاءً بجودة وكفاءة الخدمات الحكومية الرقمية وتحسين تجربة المستفيد.
البيانات والذكاء الاصطناعي	**إتاحة أكثر من 1,500 خدمة في تطبيق "توكلنا"**، ليصبح التطبيق منصة رقمية موحدة شاملة توفر الخدمات العامة والخاصة للمواطنين والمقيمين والزوار بهدف رفع كفاءة التواصل والتعاملات الإلكترونية بين الجهات والأفراد، وتحقيق التميز في الأداء الحكومي.
	تصدر مدن المملكة المراتب المتقدمة في مؤشر (IMD) للمدن الذكية للعام 2026م بصعود الرياض للمرتبة 24، وتقدم العُلا 27 مرتبة، وانضمام حائل وحفر الباطن لقائمة أفضل المدن الذكية عالميًا؛ مما يسهم في تسريع وتيرة التحول الرقمي والتنمية الحضرية الشاملة.
	حققت المملكة الأولى عالميًا في مؤشر الأمن والخصوصية والتشفير في الذكاء الاصطناعي، والأولى عالمياً في تمكين المرأة في الذكاء الاصطناعي. كما حققت الثالثة عالميًا في نسبة الكفاءات في مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي.
النقل والخدمات اللوجستية	**تعزيز مرونة واستمرارية تدفق البضائع إقليميًا** بتفعيل شبكة متكاملة من الممرات والمسارات اللوجستية البديلة، لضمان استمرارية الإمدادات، واستجابة البنية التحتية للأزمات المكانية، وترسيخ المملكة مركزًا لوجستيًا عالميًا.
	تدشين أكبر منطقة لتفويج الشاحنات في العالم وافتتاح 5 مناطق لوجستية جديدة في الموانئ السعودية وتوقيع 8 اتفاقيات لإنشاء وتوسعة مناطق لوجستية لتعزيز الطاقة الاستيعابية وجذب الاستثمارات.
	تفعيل استخدام العنوان الوطني لنقل الطرود ووصول نسبة الشحنات التي تحمل بيانات العنوان الوطني إلى أكثر من 95% من إجمالي الشحنات، رفعًا لدقة الربط المكاني وكفاءة وموثوقية خدمات الشحن.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
النقل والخدمات اللوجستية	**نمو خدمات النقل والتوصيل بنسبة 34% لطلبات التوصيل و19% لمستخدمي حافلات النقل العام** حتى الربع الثالث من العام 2026م مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، مما يدل على تنشيط حركة التجارة الإلكترونية وتحفيز الاقتصاد المحلي والتطبيقات اللوجستية.
	ارتفاع مستخدمي شبكات النقل السككي بين المدن وداخلها بنسبة 13% حتى الربع الثالث من العام 2026م ليتجاوز 124.9 مليون ﷼ مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2025م، تعزيزًا لسهولة النقل والربط بين المناطق والمدن وتخفيف الازدحام عبر بنية تحتية سككية متطورة.
	ارتفاع عدد المراكز اللوجستية المفعّلة إلى 25 مركزًا ضمن جهود تطوير البنية التحتية مع التركيز على جذب الشركات العالمية والمحلية ودعم القطاع الصناعي.
	إطلاق المرحلة التطبيقية الأولى للمركبات ذاتية القيادة في مدينة الرياض والتوسع في التمكين التشريعي والتنظيمي، بهدف تطبيق حلول التنقل الذكي لأكثر من 3.9 ألف رحلة لتعزيز كفاءة واستدامة قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار	**وصول حجم سوق الاتصالات إلى 88 مليار ﷼ وسوق تقنية المعلومات إلى 130 مليار ﷼ بنهاية العام 2027م؛** لرفع مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي، وترسيخ موقع المملكة ضمن أفضل 25 اقتصادًا رقميًا عالميًا.
	وصول عدد الشركات المليارية إلى 11 شركة بزيادة شركة جديدة خلال العام 2027م، تعزيزًا لمساهمة القطاع في الاقتصاد وخلق فرص العمل النوعية.
البيانات والذكاء الاصطناعي	**تطوير ورفع القدرات الحاسوبية فائقة الأداء بتخصيص 5 آلاف معالج ذكاء اصطناعي (GPUs) للاستخدام السيادي في العام 2030م؛** لتسريع تبني حلول الذكاء الاصطناعي في الجهات الحكومية ذات الأولوية ورفع كفاءتها وإنتاجيتها، تعظيمًا للأثر الأمني والتنموي الوطني.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
النقل والخدمات اللوجستية	**توقيع عقود الشراكة مع القطاع الخاص لمشاريع مطارات الطائف والقصيم الدولية الجديدة،** بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات النوعية.
	تدشين صالات سفر جديدة في مطارات المملكة، شملت مطار الملك سعود بالباحة، وصالة القدوم الدولية بمطار أبها الدولي؛ لرفع الطاقة الاستيعابية للمطارات وتحسين تجربة المسافرين والبنية التحتية الجوية.
	تفعيل مراكز تبادل الطرود الصغيرة لتسهيل تبادل الطرود البريدية داخل المدن؛ رفعًا لكفاءة الشحن والتوصيل وتخفيف الازدحام داخل المدن.
	توقيع عقود تطوير مشروعي طريقي (عسير–جازان) و (جدة–مكة) بنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ للإسهام في تطوير شبكة الطرق، وتعزيز الربط الإقليمي، وتحسين انسيابية الحركة وجودة الخدمات المقدمة لمستخدمي الطرق.
	تشغيل مشروع النقل العام بالحافلات في أبها الكبرى (أبها، وخميس مشيط، وأحد رفيدة)؛ ارتقاءً بجودة الحياة وتعزيزًا للترابط المكاني عبر توفير خيارات نقل عام متكاملة في المناطق الحضرية.
	إطلاق منطقتين لوجستيتين إضافيتين في الموانئ، وإنجاز عقود تطوير المناطق الخاصة اللوجستية المتكاملة في ميناء جدة الإسلامي وميناء الملك عبد العزيز بالدمام؛ لدعم الحركة التجارية، وترسيخ مكانة المملكة بوصفها مركزًا لوجستيًا عالميًا يربط سلاسل الإمداد الجوية بالأسواق.

قطاع التعليم

أولًا: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2027م	195 مليار ﷼
أبـــرز مهـــام القطـــاع	إنشاء المدارس، والكليات، والمدن الجامعية، وإدارة الابتعاث الخارجي لبرنامج خادم الحرمين الشريفين، إضافة إلى دعم الأبحاث والتطوير والابتكار، وتقديم الخدمات الطبية من خلال المستشفيات الجامعية، ودعم مصادر المعرفة.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	38 جهة

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م

النطاق	المنجز
التعليم	**صدور الأمر السامي بالموافقة على نظام التعليم العام** واضعًا إطارًا شاملًا يحدد الحقوق والواجبات ويوضح أدوار أطراف العملية التعليمية؛ توحيدًا للمرجعية التنظيمية، ودعمًا لحوكمة المنظومة والارتقاء بجودة مخرجات التعليم.
	إنشاء وتجهيز 6 مدارس مركزية للتعليم عن بُعد وربطها تقنيًا لتوسيع الوصول إلى التعليم النوعي للطلاب ذوي الظروف الخاصة وفي المدارس منخفضة الكثافة والمناطق النائية.
	إطلاق البوابة الموحدة لخدمات الوزارة "بوابة التعليم" لتجميع الخدمات في منصة واحدة؛ وشملت نحو 150 من الخدمات وسجّلت أكثر من 3 مليون عملية دخول، تسهيلًا لوصول المستفيدين إلى الخدمات وتحسين تكاملها.
	حقق طلاب وطالبات المملكة أكثر من 200 جائزة عالمية ومراكز متقدمة في المعارض والأولمبيات العلمية الدولية، تعزيزًا لحضور الكفاءات الوطنية الشابة في المحافل الدولية وإبراز قدراتهم وتنافسيتهم المعرفية.
	افتتاح جامعة المملكة الأهلية وفرعي جامعتي نيو هيفن الأمريكية وستراثكلايد البريطانية في المملكة؛ في خطوةٍ لتعزيز توفير برامج أكاديمية نوعية تلبي احتياجات سوق العمل.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
التعليم	**إطلاق مرصد البحث والابتكار (HERO)**، ليصبح منصةً وطنية تفاعلية لقياس ومتابعة أداء الجامعات السعودية في البحث والابتكار، مما يسهم في رفع جودة الأداء البحثي.
	ابتعاث 4,619 طالبًا وطالبة ضمن مسار "الرواد" في أفضل 30 جامعة، وإطلاق 60 برنامجًا للابتعاث بالشراكة مع شركات القطاع الخاص ضمن مسار "واعد"، لتنمية المهارات في التخصصات ذات الأولوية، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في إعداد كفاءات المستقبل.
	إطلاق المرحلة الثانية من منصة القبول الموحد "قبول"، تتيح التقديم عبر 190 جامعة وكلية، وأكثر من 5 آلاف برنامج وتخصص أكاديمي، كما تشمل مسارات للابتعاث إلى أكثر من 16 دولة، مع رفع التكامل بين الجهات التعليمية.
	التوسع في برامج التدريب التقني والمهني بقبول أكثر من 30 ألف متدربًا ومتدربة في الكليات والمعاهد التقنية، مع تحقيق مستهدف توظيف الخريجين خلال ستة أشهر بنسبة بلغت 59.1% للعام 2026م، تلبية لاحتياجات سوق العمل.
	تأهيل كوادر وطنية في هندسة الطائرات وصيانتها بتخريج 1,617طالبًا من الكلية التقنية لعلوم الطيران، بينهم 48 خريجة في الدفعة الأولى لتخصص صيانة الطائرات، وتجاوزت نسبة توظيف تلك الدفعة 88%، لرفد سوق العمل بكفاءات وطنية متخصصة تدعم قطاع الطيران.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
التعليم	**تجهيز وإطلاق 3 مراكز للبحوث الانتقالية والابتكارية** في الجامعات السعودية، وتعزيز الشراكات مع مراكز الابتكار والجهات الصناعية، دعمًا لتحويل المعرفة والأبحاث الأكاديمية إلى تطبيقات عملية ذات أثر اقتصادي وتنموي.
	قبول أكثر من 2000 متدربًا ومتدربة في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات التقنية، ولتوسيع فرص التدريب في التخصصات القائمة والجديدة، ومواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل.
	إطلاق منصة رقمية موحدة للفرص الاستثمارية في التعليم العالي تجمع الفرص الاستثمارية لـ 26 مؤسسة تعليم عالٍ في بوابة واحدة للمستثمرين والقطاع الخاص؛ توسيعًا لفرص الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي وتحسين سهولة الوصول إليها ووضوحها.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	**المستهدف**
التعليم	**إنشاء وتجهيز 7 مدارس مركزية إضافية** لتقديم التعليم عن بُعد للمدارس منخفضة الكثافة في المناطق النائية، لتوسيع فرص التعليم وضمان استمراره للطلاب في المناطق المستهدفة.
	إنشاء منصتين لتوظيف الذكاء الاصطناعي تشمل منصة لنظام الذكاء الاصطناعي في الوزارة ومنصة نظام مساعد المعلم بالذكاء الاصطناعي، ضمن المرحلة الأولى، بهدف مساندة المعلمين في إعداد الدروس والتخطيط والتقويم، وتخفيف الأعباء الإدارية وتحسين تجربة التعلم.
	رفع توظيف الخريجين من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني إلى 61.4% بهدف زيادة نسبة خريجي التعليم التقني والمهني الملتحقين بسوق العمل خلال ستة أشهر من التخرج، وتعزيز فرص التوظيف والاستفادة من مهارات الخريجين، ودعم دخولهم إلى سوق العمل.
	إلحاق 35,939 مبتعثًا بأفضل 200 جامعة أو معهد في العالم وزيادة عدد المبتعثين الملتحقين بالمؤسسات التعليمية المصنفة ضمن أفضل 200 جامعة أو معهد، سعيًا لتنمية قدرات المبتعثين ومواءمة مخرجات الابتعاث مع احتياجات سوق العمل.
	التوسع في مشروع تدريس اللغة الصينية في مدارس التعليم العام واستكمال متطلبات المناهج والتدريس، ليصل مستفيدي المشروع إلى 218,796 طالبًا وطالبة بهدف تعزيز المهارات اللغوية وفتح آفاق تعليمية وثقافية جديدة أمام الطلاب.

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

أولًا: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2027م	256 مليار ﷼
أبرز مهام القطاع	تقديم الخدمات الصحية والإسعافية والتشريعية والأبحاث، بالإضافة إلى إدارة الموارد البشرية والجانب الاجتماعي ويشمل ذلك خدمات الضمان والرعاية الاجتماعية، كما ينظم الجانب الثقافي والإعلامي والرياضي والترفيهي، وإدارة برنامج جودة الحياة.
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	30 جهة

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م

النطاق	المنجز
الصحة	**تطوير منظومة إدارة وجدولة العمليات الجراحية الاختيارية** مما أسهم في رفع نسبة المرضى الذين تتم جدولة مواعيدهم خلال أقل من 36 يومًا إلى 94%، متجاوزة المستهدف البالغ 80%.
	رفع نسبة مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تتوفر بها مواعيد خلال 5 أيام عمل إلى ما يقارب 99% بما يسهم في تعزيز الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية وتقليل فجوات توفر المواعيد.
	انخفاض متوسط انتظار المريض للحصول على أول موعد في العيادات من 23 يومًا إلى 11 يومًا، مما يسهم في رفع كفاءة الوصول إلى خدمات العيادات الخارجية من خلال تحسين إدارة المواعيد وتنظيم تدفق المرضى.
	اعتمدت الهيئة العامة للغذاء والدواء أربع مستحضرات مبتكرة كأول جهة ترخصها في العالم؛ مما يجسد الثقة العالية التي بات يوليها كبار مطوري الأدوية عالميًا للبيئة التنظيمية السعودية.
	إطلاق خدمة "راصد"، التي تختصر التحقق من الأدوية المقيّدة للمسافرين من 35 دقيقة إلى دقيقة واحدة، وتوفر أكثر من 1,500 ساعة عمل، بما يُعزز تجربة زوار المملكة.
	أعلنت منظمة الصحة العالمية تحقيق المملكة هدف التحكم في التهاب الكبد الفيروسي (ب) لدى الأطفال دون 5 سنوات، في إنجاز صحي نوعي إقليميًا، لترسيخ مكانة المملكة الدولية كنموذج رائد في القضاء على الأمراض المعدية، ودعم مستهدفات الصحة العامة ضمن رؤية السعودية 2030.
	إضافة 6 مدن صحية في العام 2026م، ليرتفع الإجمالي إلى 21 مدينة بصدارة إقليمية، لتعزيز العدالة الصحية باستهداف الفئات الأقل دخلًا، وخفض عبء الأمراض غير السارية (السمنة، والسكري، وأمراض القلب) عبر معالجة محدداتها البيئية والسلوكية.
	انخفاض الإحالات خارج المدن بنسبة 27%، ليبقى المريض قريبًا من أسرته دون عناء السفر، بما يُعزز جودة حياته ويدعم رحلة تعافيه.
	إطلاق "تأكد لصحتك" في الرياض، الأول من نوعه بالمملكة، لإجراء الفحوصات الوقائية عبر السيارة، وتوسيع أثره بحملة تقدم 10 فحوصات للكشف المبكر عبر التجمعات الصحية في المملكة.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
الصحة	**انخفاض متوسط إقامة المريض في المستشفى إلى 5.3 أيام في العام 2026م،** بما يُعزز كفاءة الخدمات الصحية والاستفادة من الموارد.
الإعلام	**إطلاق منصة "إعلام" الرقمية الموحدة** لتكون المرجع الرقمي الشامل لكافة لخدمات منظومة الإعلام في المملكة؛ تحقيقًا للتحول الرقمي المتكامل في إدارة أعمال القطاع.
	تدشين مركز "واس" للدراسات الإعلامية واستطلاعات الرأي ليكون منصة متخصصة تدعم صنّاع القرار بالبيانات الموثوقة؛ من خلال توظيف أدوات التحليل العلمي المتقدمة، وقياس اتجاهات الرأي العام بدقة وموضوعية.
	تنظيم وإطلاق معسكر الذكاء الاصطناعي "قصص سعودية لم تُروَ" لتطويع أحدث التقنيات في الإنتاج الإبداعي؛ مستهدفًا صقل المهارات الابتكارية والتقنية لدى الكوادر الوطنية، وتمكينهم من سرد الرواية الثقافية للمملكة وتقديم محتوى منافس عالميًا.
	إطلاق منصة الدعاوى الإعلامية بهدف تسريع وتيرة العدالة وتنظيم الحقوق في القطاع الإعلامي.
	إطلاق مسرعة الأعمال الإعلامية لدعم الشركات الناشئة في القطاع الإعلامي وتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الإبداعي.
الترفيه	**موافقة مجلس الوزراء على نظام الأنشطة الترفيهية والأنشطة المساندة لها،** والذي أسهم في وضع إطار نظامي وتشريعي يحفز الاستثمارات النوعية، ويسهم في زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية وخلق فرص استثمارية وتنويع الخيارات الترفيهية في مختلف مناطق المملكة.
	تنظيم موسم الرياض 2025م/2026م الذي استضاف 20 مليون زائر من أكثر من 100 دولة حول العام، ببرامج وتجارب ترفيهية عالمية متنوعة تلبي تطلعات مختلف فئات المجتمع، وترتقي بجودة الحياة، وتدعم المحتوى الترفيهي المحلي، إلى جانب خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتعزيز مكانة المملكة كوجهة ترفيهية وسياحية عالمية.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
الرياضة	**استضافة اللجنة المحلية المنظمة لكأس آسيا السعودية 2027** لعدد من البطولات الآسيوية، شملت كأس آسيا تحت 23 عامًا، وكأس آسيا تحت 17 عامًا "السعودية 2026م"، ونهائيات دوري أبطال آسيا للنخبة في جدة، بحضور تجاوز 200 ألف مشجع؛ تعزيزًا للتجربة الجماهيرية والسياحية، واكتساب خبرات تشغيلية تدعم جاهزية المملكة لاستضافة البطولات الكبرى.
	إطلاق مشروع الملعب الرقمي لتطوير التفاعل مع الجماهير، وتحسين الخدمات والتجربة الرقمية داخل الملاعب، وإتاحة تجربة حضور أكثر تكاملًا، وتعزيز جاهزية البنية التحتية الرقمية في الملاعب.
	إشراك القطاع الخاص في ملكية الأندية من خلال تخصيص ناديين رياضيين وتشغيل الملاعب وتطويرها، بالاستفادة من فرص استثمارية تتجاوز 300 مليون ﷼، وإطلاق 5 برامج لدعم أكثر من 150 رائد أعمال وشركة ناشئة، مما يسهم في رفع كفاءة الأصول الرياضية، وتعزيز الاستثمار والابتكار في القطاع.
	رفع عدد تراخيص المنشآت الرياضية الخاصة إلى 4,800 ترخيص بنهاية العام 2026م، بزيادة 14%، بهدف توسيع الخيارات المتاحة لممارسة الرياضة ودعم نمو نسبة الممارسين.
	اكتمال 72% من تطوير وتشييد ملعب الملك فهد الدولي لرفع سعته إلى 70 ألف مقعد، مما يسهم في تحسين تجربة الجماهير ورفع جاهزية الملعب لاستضافة البطولات والفعاليات الكبرى.
الموارد البشرية	**ارتفاع عدد المواطنين والمواطنات العاملين في القطاع الخاص ليتجاوز 2.7 مليون** مشتغل حتى النصف الأول من العام 2026م، ضمن الجهود المستمرة لخفض معدلات البطالة للسعوديين، ورفع كفاءة العاملين من خلال دعم تقديم برامج تدريبية لهم.
	وصول عدد المتطوعين إلى 1,373,587 متطوعًا ومتطوعة حتى النصف الأول من العام 2026م في مختلف المبادرات والأنشطة التنموية.
	ارتفاع نسبة العاملين من ذوي الإعاقة في سوق العمل لتبلغ قرابة 15.2% حتى النصف الأول من العام 2026م، والذي كان له دور في رفع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وزيادة استقلالهم الاقتصادي.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م

النطاق	المنجز
التنمية الاجتماعية	**تمويل أكثر من 63 ألف مستفيد ومنشأة بمبلغ 3 مليار ﷼** من بنك التنمية الاجتماعية، بهدف تعزيز الاستقرار المالي للأسر، وممارسي الأعمال الحرة، وتحفيز الاقتصاد الوطني عبر تمويل المشاريع الريادية.
	إطلاق وتشغيل عيادات التمكين الافتراضية بإدارة أكثر من 52 ألف حالة وتمكين 78,150 مستفيد من مستفيدي الضمان حتى الربع الثالث من العام 2026م، مما أسهم في توسيع نطاق الوصول إلى خدمات التمكين، وزيادة عدد المستفيدين المخدومين، ورفع كفاءة تقديم الخدمات من خلال إتاحة الوصول عن بُعد.
	تبني برنامج سخاء مشاريع تنموية مستدامة غير هادفة للربح بقيمة بلغت أكثر من 18.9 مليار ﷼، ساهمت في توفير 13,995 وظيفة، وزيادة عدد المستفيدين من الخدمات التنموية بتحقيق أكثر من 685 ألف مستفيد من خلال تقديم الخدمات لهم في المجالات الصحية والتعليمية والرياضية وغيرها، ورفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي.
	نمو عدد المنشآت الاجتماعية المرخصة إلى 544 منشأة، مما يعكس جهود تمكين القطاع الخاص والقطاع غير الربحي من المساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية وسد الاحتياج لمنشآت الخدمات الاجتماعية في مختلف مناطق المملكة.
الثقافة	**جاهزية افتتاح مركز الحفظ والترميم للأرشيف الوطني للأفلام،** وتجهيزه بأحدث التقنيات والمعدات المتخصصة والكوادر المؤهلة عالميًا وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الإرث البصري وتعزيز الدعم المستدام لحمايته للأجيال القادمة.
	افتتاح الجامعة الثقافية لتكون مركزًا رائدًا يجمع بين التعليم والثقافة، وتقدم برامج تعليمية متخصصة ومتنوعة في مجالات الإبداع الفني، بما يسهم في إعداد جيل مبدع قادر على إثراء المشهد الثقافي محليًا وعالميًا.
	تسجيل وتصنيف 25 ألف موقع تراث عمراني ليصل الإجمالي إلى 75 ألفًا، وتسجيل 3,500 موقع أثري إضافي ليبلغ الإجمالي 14 ألف موقع، مع تأهيل عدد من المواقع التراثية الوطنية ليصل الإجمالي إلى 268 موقعًا، وافتتاح 9 مراكز للزوار، بهدف حفظ مواقع التاريخ الإسلامي وتأهيلها وتفعيلها والتعريف بها، بما يُعزز مكانتها، ويدعم السياحة الثقافية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
الثقافة	**تعزيز البنية الثقافية في المملكة من خلال تأهيل وتشغيل المكتبات العامة** في الدمام وحائل وسكاكا وبريدة وجازان ونجران وواحة الرياض وأحد رفيدة، مع مواصلة تنفيذ المراكز الثقافية في الخبر وواحة الرياض في طويق والباحة وجدة، بهدف توفير مساحات معرفية وإبداعية تدعم الحراك الثقافي وتلبي احتياجات المجتمع.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
الصحة	**اكتمال انتقال الموجة الثالثة من التجمعات الصحية من وزارة الصحة إلى شركة الصحة القابضة بـ 10 تجمعات صحية،** لتحسين كفاءة التشغيل والاستخدام الأمثل للموارد، وتحسين الوصول للخدمة، وجودة الخدمات.
	اعتماد 7 مدن من منظمة الصحة العالمية، لتعزيز صحة الفرد والمجتمع وتحسين جودة الحياة.
	التوسع في التحقق من الحالة الصحية وعكس حالات الأمراض المزمنة ومخاطرها، للمساهمة في تحقيق مستهدف رؤية السعودية 2030 بزيادة متوسط العمر المتوقع إلى 80 سنة بحلول العام 2030م.
	توفير مضخات انسولين ومستهلكاتها، مما يسهم في ضمان استمرارية تقديم العلاج لمرضى السكري، مما ينعكس على تحسين التحكم بمستويات السكر وتقليل المضاعفات الصحية ودخول المستشفيات.
	المشروع الوطني لتوطين الفحوصات الجينية والوصول إلى صفر فحوصات جينية مرسلة إلى خارج المملكة (Zero Send-Out)، لتقليل الاعتماد على المختبرات الخارجية، ورفع جاهزية المختبرات الوطنية.
	تأسيس وتشغيل مركز الابتكار الدوائي، الذي يساهم في دعم تحويل الأبحاث والابتكارات إلى منتجات قابلة للتسجيل والتسويق بالإضافة لدعم الشركات الناشئة وتوطين الصناعات الدوائية والتقنيات الحديثة.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
الإعلام	**إطلاق مركز واس للغة الإنجليزية للإعلام والاتصال المؤسسي الدولي** لبناء وتأهيل الكوادر الإعلامية الوطنية وتطوير مهارات الاتصال الدولي والإعلام الموجه للعالم.
	إنتاج ضخم لسلسلة أفلام تاريخية عن رجال الملك المؤسس بعنوان (رجال الملك) يوثق تاريخ المملكة من خلال شخصيات تاريخية مؤثرة، تعزيزًا للهوية الوطنية والوعي التاريخي والموروث الثقافي للمجتمع عبر صناعة المحتوى المرئي.
الترفيه	**تنظيم موسم الرياض 2026م/2027م** لتحقيق استدامة الفعاليات الترفيهية وتعزيز مكانة الرياض كوجهة عالمية للترفيه، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وخلق الوظائف المباشرة وغير المباشرة.
الرياضة	**استكمال تصميم ملعب أبها** في جامعة الملك خالد، بسعة تتجاوز 45 ألف مقعد، وفق متطلبات الفيفا وبطابع معماري مستلهم من عسير، بهدف تعزيز جاذبية المنطقة للاستثمار وتحسين المرافق والخدمات الرياضية.
	استضافة وتنظيم 10 فعاليات رياضية عالمية في رياضات مختلفة في العام 2027م؛ جذبًا للاستثمارات والزوار، وتوسيع فرص العمل، وتنشيط المشاركة الرياضية.
	رفع معدل الحضور الجماهيري في مباريات دوري روشن السعودي لموسم 2027/2026م بنسبة 8.7%، ليصل إلى 2.5 مليون مشجع، بهدف تعزيز جاذبية الدوري وزيادة الإقبال الجماهيري.
	تخصيص ثلاثة أندية رياضية، بما يُعزز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الرياضي ويرفع كفاءة الأندية ماليًا وإداريًا ويدعم استدامة القطاع الرياضي.
	زيادة تراخيص المنشآت الرياضية الخاصة بنسبة 14%، لتصل إلى 5,472 ترخيصًا مفعّلًا، لتوسيع خيارات ممارسة الرياضة وتشجيع الاستثمار ورفع نسبة الممارسين.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	**المستهدف**
الموارد البشرية	**إطلاق الإطار الوطني للمهارات** لتوحيد مصطلحات المهارات والتعريفات بما يتماشى مع التعريفات والمعايير العالمية.
	إصدار 6 قرارات للتوطين في مختلف المهن، بهدف زيادة مشاركة الكوادر الوطنية في سوق العمل بمهن نوعية ملائمة لعمل السعوديين.
التنمية الاجتماعية	**زيادة عدد الجمعيات التعاونية للوصول إلى 43 جمعية لكل مليون مواطن؛** تعزيزًا لثقافة التضامن المجتمعي والاعتماد على الذات، ورفع مساهمة القطاع التعاوني في التنمية المستدامة.
	زيادة عدد المتطوعين في المملكة ليبلغ أكثر من 2 مليون متطوع، بهدف توسيع دائرة مشاركة الأفراد في المبادرات التنموية، وتمكين فئات متعددة من الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع.
	إطلاق خدمة التقييم الشامل للإعاقة وخدمة المساعد الافتراضي للرعاية والتأهيل، وتمكين أكثر من 2 مليون مستفيد سنويًا من تجربة رقمية موحدة.
الثقافة	**تأسيس نظام إدارة المقتنيات التراثية** عبر بناء منظومة متكاملة لإدارة مجموعات المقتنيات الموزعة على 21 متحفًا، وتضم ما يصل إلى 200 ألف قطعة محلية ودولية تتراوح بين الآثار والتراث الوطني الشعبي والأعمال الحديثة والمعاصرة والتاريخ الطبيعي.
	افتتاح 4 متاحف إقليمية في مكة المكرمة وعسير والجوف والقصيم، وبيتين ثقافيين في الخبر وطويق، ومعهد الأنثروبولوجيا، والمجمع الملكي للفنون التقليدية (فرع الأحساء)؛ توسيعًا لنطاق تقديم الخدمات والتجارب الثقافية النوعية.

قطاع الخدمات البلدية

أولًا: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2027م	93 مليار ﷼
أبـــرز مهـــام القطـــاع	إنشاء وتطوير البنية التحتية للمدن، والتخطيط العمراني، بالإضافة إلى توفير الحلول المرتبطة بالإسكان والتنمية الحضرية، علاوةً على إقامة الأنشطة الترفيهية والمهرجانات والمناسبات.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	308 جهة

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م

النطاق	المنجز
البلديات والإسكان	**تحفيز تداول أكثر من 37.5 مليون م^2 من الأراضي في مدينة الرياض والحد من احتكارها،** بما يعكس فاعلية برنامج رسوم الأراضي البيضاء في زيادة المعروض العقاري من الأراضي القابلة للتطوير وتحفيز تطوير الأراضي غير المطورة.
	تنفيذ 137 حديقة و37 تدخلًا حضريًا وإضافة 2.38 مليون م^2 من الفراغات العامة، بهدف تحسين جودة الحياة من خلال زيادة وصول السكان إلى الحدائق والفراغات العامة، وتوفير بيئات حضرية جاذبة تعزز الأنشطة المجتمعية والترفيهية.
	توسيع نطاق الدعم السكني للأسر الأشد حاجة من خلال تمكين أكثر من 25 ألف أسرة في العام 2026م، وتعزيز مساهمات القطاع الخاص وغير الربحي، بما يدعم استدامة توفير الحلول السكنية للفئات المستحقة.
	تعظيم مساهمة الاستثمار وتنويع مصادر الإيرادات البلدية من خلال طرح أكثر من17 ألف فرصة استثمارية منذ بداية العام 2026م، بقيمة إجمالية للعقود المبرمة بلغت 7.5 مليار ﷼، مما يعظم الاستفادة من الأصول والمرافق البلدية وتنمية عوائدها.
	إغلاق 33% من المرادم العشوائية بما يعادل 115 مردمًا، ورفع استبعاد النفايات عن المرادم إلى 13% للنفايات البلدية الصلبة و18% لنفايات البناء والهدم، بما يسهم في تقليل الاعتماد على المرادم، والحد من التلوث، وتعزيز الاستدامة البيئية وجودة البيئة الحضرية في المدن.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
البلديات والإسكان	**ارتفاع نسبة الامتثال للاشتراطات بالسكن الجماعي إلى 93% في العام 2026م** مما أسهم في تحسين الظروف المعيشية للعمالة، ورفع مستوى سلامة المساكن الجماعية.
الهيئة الملكية لمدينة الرياض	**الوصول إلى 500 مليون راكب عبر شبكة النقل العام بمدينة الرياض**، مما أتاح خدمات التنقل لـ 22.37 مليون طالب وطالبة، و4.41 مليون من كبار السن، و1.40 مليون من الأشخاص ذوي الإعاقة منذ انطلاق الشبكة حتى نهاية العام 2026م.
	إطلاق وتشغيل جميع مراحل قطار الرياض الست واكتمال الشبكة الرئيسية للنقل السريع بـ 6 مسارات رئيسية عبر قطارات آلية بالكامل لتسهيل تنقل جميع فئات المجتمع وتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة، مما يُعزز الترابط المجتمعي ويزيد فرص الوصول للتعليم والعمل.
	تقدم ترتيب جامعة الملك سعود في تصنيف QS من 143 إلى 107 عالميًا خلال عام واحد، مما يسهم في تعزيز تنافسية المملكة عالميًا وجذب الطلبة والباحثين والشراكات الدولية النوعية.
	اكتمال تشجير 235 كم من الطرق والمحاور الرئيسية بالرياض، وتطوير وتشجير 16 ميدانًا بمساحة 8 مليون م^2، وتأهيل الأودية بمساحة تتجاوز 5 مليون م^2؛ لرفع نسبة المساحات الخضراء والغطاء النباتي، وخفض درجات الحرارة، وتوسيع وجهات التنزه الطبيعية.
الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة	**تبريد محيط جبل الرحمة بعرفات من خلال تطبيق تقنيات التبريد الحضري**، عبر أكثر من 200 وحدة تبريد لتسهم في تقليل درجات الحرارة بنحو 15 درجة مئوية بما يُسهم في تحسين تجربة الحاج والخفض من الاجهاد الحراري في يوم عرفة.
	جذب استثمارات بقيمة 16.3 مليار ﷼ لتطوير 7 مواقع ضمن برنامج الأحياء المطوّرة في مكة المكرمة بهدف تهيئة المواقع للتطوير، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتحسين المشهد الحضري وجودة الحياة في الأحياء المستهدفة.
	تنفيذ أكثر من 1.2 مليون نسك خلال موسم حج 1447هـ والذي يُمثل رقم تاريخي غير مسبوق، ضمن منظومة الهدي والأضاحي، مع نمو الكفاءة التشغيلية بنسبة 50% مقارنة بالموسم السابق، لتحسين جودة الخدمة المقدمة لضيوف الرحمن، ودعم إيصال لحوم الهدي والأضاحي إلى المستفيدين.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة	**تطوير خمس محطات نقل نموذجية في المنطقة المركزية بمكة المكرمة**، بما أسهم في خفض زمن الرحلات بنسبة 40%، داخل مدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، بهدف تسهيل تنقل الحجاج والمعتمرين، وتحسين انسيابية الحركة وجودة خدمات النقل، وتعزيز الإدارة الرقمية للمرافق وتوظيف التقنيات الناشئة في غرفة التحكم بالنقل.
	تفعيل مكتب إدارة الوجهة وتطوير تجربة 42 موقعًا تاريخيًا وإثرائيًا، استقبلت 9 مليون زائر، وسجّلت نسبة رضا عن الخدمات بلغت 92%، ضمن جهود إثراء تجربة زوار مكة وضيوف الرحمن، وإبراز المقومات التاريخية والسياحية للمدينة.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
البلديات والإسكان	**خفض مؤشر التشوه البصري (VPI) إلى 73 في المناطق ذات الأولوية والمدن الرئيسية** عبر تكثيف التغطية الرقابية والجولات الميدانية، والتوسع في استخدام تقنيات الرصد الذكي لرصد مظاهر التشوه البصري ومعالجتها بكفاءة، مما يسهم في تحسين جودة المشهد الحضري والبيئة البصرية.
	رفع متوسط مؤشر جودة الطرق الرئيسية إلى 68.8% بنهاية العام 2027م بما يضمن تحسّن في حالة الشبكة والسلامة المرورية، وتعزيز كفاءة التنقل وجودة البنية التحتية في المدن.
	رفع مستوى جاهزية مراكز الطوارئ والأزمات إلى 80% بنهاية العام 2027م، من خلال استكمال متطلبات الجاهزية وتفعيل وتشغيل المنصات الرقمية الداعمة للتأهب والاستجابة، بما يُعزز كفاءة التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات واستمرارية الخدمات البلدية.
	ضخ 80 ألف وحدة سكنية وأرض مطورة بالشراكة مع المطورين العقاريين المحليين والدوليين في مختلف مناطق المملكة، لتوسيع فرص الوصول إلى خيارات سكنية متنوعة وملائمة لاحتياجات الأسر السعودية.
الهيئة الملكية لمدينة الرياض	**تنفيذ المرحلة الأولى من المسار السابع الجديد من قطار الرياض** بطول 66 كم ويضم 19 محطة بطاقة استيعابية 25 ألف راكب/ساعة، متضمنًا امتدادًا بطول 8.4 كم للمسار الثاني من جامعة الملك سعود إلى بوابة الدرعية؛ بهدف ربط المشاريع الكبرى وتحقيق عوائد اقتصادية للناتج المحلي الإجمالي تقارب 70 مليار ﷼.
	افتتاح 3 حدائق كبرى بمساحة تتجاوز 550 ألف م² ضمن برنامج الرياض الخضراء، وزراعة أكثر من 585 ألف شجرة وشجيرة فيها، لتحسين جودة الحياة والبيئة العمرانية.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	**المستهدف**
الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة	**جـذب اسـتثمارات لتطويـر ثمانيـة مواقـع ضمـن برنامـج الأحيـاء المطـوّرة،** بإجمالـي 14.3 مليار ﷼، لرفـع كفـاءة اسـتغلال الأراضـي، وتحسـين البيئـة السـكنية والخدمـات فـي المواقـع المسـتهدفة، وتعزيـز القيمـة الاقتصاديـة للمدينـة.
	تطويـر منظومـة النقـل والتنقـل الذكـي فـي مكـة المكرمـة والمشـاعر المقدسـة، عبر تطويـر المحطـات والخدمـات وتعزيـز الحلـول الرقميـة لإدارة الحركـة، لرفـع كفـاءة التنقـل، وتحسـين تجربـة الحجـاج والمعتمريـن والمصليـن، ودعـم إدارة الحركـة والتخطيـط واتخـاذ القـرار بالبيانـات.
	تطويـر منظومـة الخدمـات والمشـهد الحضـري فـي المشـاعر المقدسـة، مـن خـلال تحسـين البنيـة التحتيـة والخدمـات، وزيـادة المسـاحات الخضـراء، وتنفيـذ مشـاريع التشـجير، وتطويـر الإرشـاد المكانـي، بهـدف الارتقـاء بتجربـة الحجـاج، وتعزيـز الراحـة والسـلامة، وتحسـين جـودة الخدمـات والمشـهد الحضـري فـي المشـاعر المقدسـة.
	تطويـر حلـول رقميـة متكاملـة لمكـة المكرمـة والمشـاعر المقدسـة، تعتمـد علـى البيانـات لمحـاكاة الحركـة وتحليلهـا، ورصـد الاحتياجـات والأصـول ذات الأولويـة، وتعزيـز سـلامة السـكان والـزوار، ودعـم إدارة الحشـود والتخطيـط الاسـتباقي واتخـاذ القـرار.

قطاع الموارد الاقتصادية

أولًا: معلومات عن القطاع

مخصـص القطـاع في ميزانية العام 2027م	98 مليار ﷼
أبـرز مهـام القطـاع	يخـدم القطـاع التجـارة وخدمـات الأعمـال، والتحـول البيئـي وتنميـة الغطـاء النباتـي، ومصـادر الطاقـة والميـاه، والثـروة المعدنيـة والصناعيـة، إضافـة إلـى تطويـر أعمـال السـياحة والبيئـة الاسـتثمارية، وتنميـة الصناعـة والصـادرات ودعـم المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة، والأصـول العقاريـة للدولـة، وتعزيـز المحتـوى المحلـي، والاقتصـاد والتخطيـط، والشـراكات الإسـتراتيجية الدوليـة والتحـول الوطنـي.
عدد الجهات الحكومية التابعـة للقطـاع	48 جهة

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م

النطاق	المنجز
البيئة والمياه والزراعة	**زيادة إمدادات المياه في المملكة بأكثر من مليون م³/يوميًا** خلال العام 2026م ليصبح إنتاج المملكة ما يقارب من 17 مليون م³/يوميًا، ترسيخًا لريادة المملكة عالميًا في إنتاج المياه المحلاة وحفظًا للمصادر الجوفية بوصفها سعات إستراتيجية داعمة للأمن المائي.
	إنشاء وحدة مركزية لمراقبة الأوساط البيئية وتشغيل شبكة وطنية من 35 عوامة ذكية لرصد جودة المياه البحرية على امتداد 3,500 كم من سواحل البحر الأحمر والخليج العربي، لتعزيز القدرة الوطنية على الرصد الآني والإنذار المبكر للتلوث البحري في ظل التطورات الجيوسياسية المحيطة بالمنطقة.
	إنشاء نظام الإنذار المبكر المطور الخاص بالأغذية لمتابعة الإنتاج وسلاسل الإمداد ومستوى المخزونات المحلية للسلع الإستراتيجية وحركة الأسواق العالمية لحظيًا على مدار الساعة؛ لتمكين متخذي القرار والمحللين من التنبؤ بالمخاطر واتخاذ الإجراءات الاستباقية، وضمان استدامة وفرة السلع الغذائية.
	زيادة مساحة الغطاء النباتي من خلال التحقق من إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة بمساحة 242 ألف هكتار، واستزراع أكثر من 23 مليون شجرة مكافئة في العام 2026م؛ تحقيقًا لمستهدفات السعودية الخضراء.
	تعزيز مصادر المياه الجوفية عبر حفر 127 بئرًا، بطاقة يومية تبلغ 252 ألف م³ في مختلف مناطق المملكة، في مواقع مستهدفة بهدف تعزيز مصادر المياه الجوفية.
	تعزيز مصادر المياه السطحية والحد من مخاطر السيول بتأهيل واستكمال عدد 7 سدود في المدينة المنورة وجازان والباحة والتي تستهدف زيادة الطاقة الاستيعابية التخزينية بأكثر من 8 مليون م³، ولضمان سلامة البنية التحتية القائمة، والتحكم في تدفقات المياه أثناء مواسم الامطار والسيول.
التجارة	**سجّل مؤشر مطابقة المنتجات أعلى مستوياته عند 85.15% خلال العام 2025م،** ضمن جهود البرنامج الوطني لسلامة المنتجات؛ مما يسهم في دعم متابعة سلامة المنتجات وتعزيز حماية المستهلك.
	إتاحة 331 خدمة وترخيصًا جديدًا عبر المنصة الوطنية الموحدة لقطاع الأعمال، لتسهيل وصول المنشآت إلى الخدمات والتراخيص وتحسين إجراءات ممارسة الأعمال.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
التجارة	**تطوير 50 علامة تجارية محلية وتمكينها من التوسع بنموذج الامتياز التجاري،** بهدف دعم نمو المنشآت وتشجيع الاستثمار في العلامات المحلية.
	صدور مشروع نظام المعاملات التجارية لدعم وضوح الأحكام وتعزيز الثقة في البيئة التجارية.
	حققت المملكة المرتبة 13 عالميًا والثالثة بين دول مجموعة العشرين في تقرير التنافسية للعام 2026م، مما يسهم في تعزيز مكانة المملكة التنافسية دوليًا ودعم استدامة التقدم في مؤشرات التنافسية.
الصناعة والثروة المعدنية	**تقييم واعتماد حزم من الحوافز المعيارية لـ 29 مصنعًا بقيمة 714 مليون ﷼ لدعم القطاع الصناعي في المملكة** في عدة قطاعات منها الكيماويات، والصناعات الغذائية، والسيارات، والصناعات التعدينية، والآلات والمعدات، والأجهزة الطبية، بما يسهم في تحفيز الاستثمارات الصناعية، وتعزيز تنافسية القطاع.
	نمو القاعدة الصناعية في المملكة إلى 15.4 ألف مصنعًا حتى الربع الثالث من العام 2026م، ضمن الجهود المستمرة لتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي، ورفع القدرات الإنتاجية للمملكة، ودعم تنمية الصادرات وتعزيز المحتوى المحلي.
	رفع إجمالي السعة التطويرية لمراكز البيانات إلى 844 ميجاواط، والوصول إلى أكثر من 1.2 مليون م^2 كأراضي مخصصة لمراكز البيانات في المدن الصناعية والمناطق التقنية، مما يسهم في ترسيخ مكانة المملكة كمركز للبنية الرقمية والحوسبة السحابية، وتمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة.
	تسجيل 2,600 منتج جديد وتسجيل 440 شركة جديدة في برنامج "صنع في السعودية" خلال العام 2026م ليصل الإجمالي إلى 4,471 شركة؛ تعزيزًا لقاعدة المنتجات الوطنية، وتعزيز حضورها في الأسواق، ودعم تنافسيتها محليًا ودوليًا.
	تقديم تسهيلات ائتمانية وتغطيات تأمينية بقيمة 38.9 مليار ﷼ للصادرات غير النفطية حتى الربع الثالث من العام 2026م للمصدرين السعوديين ولمستوردي السلع والمنتجات السعودية غير النفطية لتمكين المصدرين السعوديين من زيادة صادراتهم غير النفطية بما ينعكس بالإيجاب على حجم الصادرات السعودية غير النفطية وتعزيز تواجدها في الأسواق الدولية.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م

النطاق	المنجز
الاستثمار	**تحقيق نمو سنوي استثنائي في التسجيلات الاستثمارية** حتى الربع الثالث من العام 2026م، بنسبة نمو سنوي بلغت 115% مع ارتفاع عدد التسجيلات إلى أكثر من 26 ألف تسجيّلا، مقارنة بأكثر من 12 ألف تسجيلًا خلال الفترة نفسها من العام 2025م، ويعكس هذا الأداء تنامي جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة، وفاعلية الجهود المبذولة في تطوير إجراءات التسجيل، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين.
	حققت المملكة تقدمًا بـ 3 مراتب في مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر (كيرني 2026م)، لتصل إلى المرتبة العاشرة عالميًا ضمن الاقتصادات الأكثر ترجيحًا لجذب الاستثمارات، مقارنة بالمرتبة 13 في العام 2025م، مما يعكس ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد الوطني.
	حققت المملكة أفضل تصنيف تاريخي لها في تقرير الاستثمار العالمي (الأونكتاد 2026م) بتقدمها 4 مراتب إلى المرتبة 13 عالميًا، بما يعكس نجاح الإصلاحات الاقتصادية في رفع تنافسية وجاذبية البيئة الاستثمارية بالمملكة.
	استقطاب أكثر من 2000 شركة ريادية وتسجيل 2,110 شركة خلال العام 2026م عبر برنامج (Startup Saudi)، إلى جانب تفعيل المشاركات الدولية لجذب الشركات الريادية من خلال إقامة فعاليات إقليمية وعالمية مثل (Sushi Tech Tokyo - Leap East) بالشراكة مع ممكنين منظومة ريادة الأعمال.
	تنمية محفظة المناطق الاقتصادية الخاصة بإنشاء منطقتين مرتبطة بمنافذ بحرية تشمل ميناء الملك عبد العزيز بالدمام، والخمرة بجدة، بما يسهم في تعزيز مرونة سلاسل الإمداد.
	إقرار اللوائح التنظيمية للمناطق الاقتصادية الخاصة بما يُعزز جاذبيتها الاستثمارية، ويسهم في وضوح الصلاحيات، وينعكس على تسريع إجراءات إصدار التراخيص، وتوحيد المسارات التنظيمية، وتمكين الجهات المختصة من أداء مهماتها بكفاءة ومرونة.
الزكاة والضريبة والجمارك	**تطوير وتحسين اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة السلع الانتقائية،** بهدف تنظيم الإيرادات العامة ودعم التوازن المالي وتوجيه الاستهلاك السلوكي.
	توقيع عدد من اتفاقيات الاعتراف المتبادل في مجال التعاون الجمركي مع 5 دول، وعدد من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، لتعزيز التنسيق الأمني والجمركي العابر للحدود، وحماية أمن الأسواق، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحفيز التبادل التجاري، وتسهيل حركة رؤوس الأموال.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
الزكاة والضريبة والجمارك	**تمديد مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين؛** سعيًا لتخفيف الأعباء المالية على القطاع الخاص وتحفيز نمو الأعمال والالتزام المالي.
الطاقة	**تعزيز أمن إمدادات البترول الخام ورفع موثوقية خط أنابيب (شرق-غرب)** بسعة ضخ وصلت إلى نحو 7 ملايين برميل يوميًا، لتأمين مسار تصديري إستراتيجي بديل يحد من مخاطر الممرات البحرية، ويضمن استدامة الإيرادات النفطية، ويُعزز مكانة المملكة القيادية في أسواق البترول عالميًا.
	تعظيم احتياطيات المملكة من البترول والغاز من خلال استبدال 99.7% من إنتاج البترول الخام والمكثفات للعام 2025م، وإضافة احتياطيات جديدة تُقدّر بـ 7.8 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، إلى جانب رفع السعة الإنتاجية لحقل الظلوف بمقدار 850 ألف برميل يوميًا بنهاية العام 2026م؛ ضمانًا لأمن الطاقة واستدامة الإيرادات النفطية.
	التقدم في أعمال تنفيذ مشروع التوسعة الثالثة لشبكة الغاز بنسبة إنجاز بلغت 81% بحلول نهاية العام 2026م، مع متابعة توسعة معامل الغاز في الجافورة وتناجيب؛ لرفع السعة التوزيعية، وتحقيق وفر مالي للميزانية عبر خفض استهلاك الوقود السائل المدعوم في توليد الكهرباء، وخفض الانبعاثات الكربونية.
	توفير "بنزين أوكتان 98" في الأسواق المحلية بالمناطق ذات الأولوية بما يلبي احتياجات المركبات ذات المحركات عالية الأداء، وتعزيز أمن وسلامة الإمداد، ورفع موثوقية شبكة إمدادات المنتجات المكررة.
	افتتاح وتوسعة 71 مصنعًا خلال العامين 2025م-2026م، بحجم استثمارات تتجاوز 7.03 مليار ﷼ نتج عنها استحداث أكثر من 6,900 وظيفة، ليصبح إجمالي عدد المصانع منذ إطلاق أعمال التوطين 103 مصنعًا بإجمالي استثمارات تتجاوز 10.5 مليار ﷼، مما يساهم في رفع نسبة توطين مكونات وخدمات قطاع الطاقة.
السياحة	**طرح 15 فرصة استثمارية نوعية على أراضٍ حكومية** موزعة في وجهات سياحية مختلفة داخل المملكة، باستثمارات متوقعة تقدر بـ 4.5 مليار ﷼؛ لدعم مشاركة القطاع الخاص، واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
	تشغيل مسارات جوية دولية مباشرة جديدة لربط الرياض والبحر الأحمر بمدن عالمية كبرى (طوكيو، وسنغافورة، ولندن، وباريس، وغيرها)؛ لتعزيز وتوسيع الربط الجوي الدولي للمملكة، ودعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 في زيادة عدد الوجهات الدولية.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
الهيئة السعودية للملكية الفكرية	**اعتماد نظام حقوق المؤلف ولائحته التنفيذية،** بما يحدّث الإطار التشريعي لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛ تعزيزًا لحماية المبدعين وأصحاب الحقوق، ودعم نمو الاقتصاد الإبداعي.
	اعتماد السياسة الوطنية للملكية الفكرية، لتوحيد التوجهات العامة وتنظيم الجهود الوطنية في هذا المجال، وتعزيز الوعي بحقوق الملكية الفكرية، ودعم الابتكار والبحث والتطوير والصناعات الإبداعية.
	تمكين 11 جهة وطنية من إنشاء وحدات إدارية متخصصة في الملكية الفكرية، واستحداث 24 وظيفة متخصصة؛ شملت الجهات 5 وزارات و3 هيئات عامة و3 شركات من القطاع الخاص؛ سعيًا لبناء خبرات وطنية متخصصة.
	بلغت نسبة الوعي في المملكة بأهمية الملكية الفكرية ودورها في دعم النمو الاقتصادي والابتكار 80% وفقًا لـ تقرير (WIPO Pulse) الذي شمل 35 ألف مشارك من 74 دولة.
	إيداع وثائق انضمام المملكة إلى بروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية ومعاهدة الرياض للتصاميم لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية، في خطوةٍ نحو توسيع فرص حماية العلامات التجارية والتصاميم السعودية، وتعزيز حضورها وتنافسيتها في الأسواق العالمية.
	إطلاق واعتماد الحزمة الأولى من مشاريع الصندوق السعودي الاستئماني للملكية الفكرية (SAFIT)، وتشمل أربعة مشاريع تمتد لعدة أعوام؛ دعمًا لتطوير منظومة الملكية الفكرية، بما في ذلك الحلول الرقمية في الدول العربية وأدوات قياس أثرها الاقتصادي.
الهيئة الملكية لمحافظة العلا	**تنفيذ أكثر من 50 برنامج وفعالية بمشاركة أكثر من 19 ألف مشارك من نحو 60 دولة،** بهدف تنشيط قطاعات السياحة والضيافة والنقل والخدمات المحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية.
	تعزيز مكانة العلا كوجهةً عالمية للثقافة والسياحة خلال العام 2026م، إذ بلغ إنفاق الزوار 785 مليون ﷼، ووصل عدد زوار المبيت إلى نحو 152ألف زائر، وتجاوزت مبيعات المواقع التراثية 4.2 مليون ﷼، واستقبل مهرجان فنون العلا 48 ألف زائر.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
المالية	**إطلاق نظام إيرادات الدولة المحدث** الذي يهدف إلى مواكبة المتغيرات والتطورات الاقتصادية والتنظيمية في المملكة وتمكين الجهات الحكومية من تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية تحقيقا لمستهدفات رؤية السعودية 2030، وبما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية.
	إطلاق مبادرة تقسيط الغرامات المالية المستحقة للدولة، لتمكين منشآت القطاعين الخاص وغير الربحي بتقسيط مبالغ الغرامات لتحقيق التوازن بين حفظ حقوق الدولة وتمكين المنشآت من الوفاء بالتزاماتها بما يدعم الاستدامة المالية.
	العمل بنظام الرقابة المالية واعتماد اللائحة التنفيذية، لتحسين ورفع كفاءة البيئة الرقابية في الجهات الحكومية، وتقييم مستوى الكفاءة الرقابية وتفعيل أسلوب الرقابة الذاتية.
	اعتماد مبادئ الدرعية التوجيهية (اللجنة المالية والنقدية لدى صندوق النقد الدولي)، لتعزيز تأثير المملكة دوليًا، إذ تركز على اصلاح حصص صندوق النقد الدولي وحوكمته، ممثلة إطارًا مرجعيًا للمناقشات والإصلاحات المستقبلية.
	اعتماد نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد، الذي يهدف إلى تطوير وتحسين نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
	إطلاق معجم المصطلحات المالية والاقتصادية، الذي يعد من أكثر المعاجم ثراءً بعدد المصطلحات على مستوى الجهات الحكومية، ويعد من الممكنات المعرفية والرقمية للسياسة الوطنية للغة العربية التي تم إطلاقها في فبراير 2026م، ويساهم في توحيد المفاهيم والمصطلحات المالية والاقتصادية وتقديم تعريفات دقيقة لها باللغتين العربية والإنجليزية.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
الاقتصاد والتخطيط	**إطلاق المنصة الوطنية الرقمية للاستدامة ومنصة بيانات التنمية المستدامة؛** تعزيزًا للشفافية ودعم اتخاذ القرار المبني على البيانات، متابعة قياس الأثر البيئي وتعزيز الشفافية في استدامة الموارد، ورصد وتحليل مؤشرات التنمية المستدامة لحماية الموارد واستدامتها.
	إطلاق منصة التصنيف الآلي باستخدام الذكاء الاصطناعي (TasneefAI)، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في رفع كفاءة المعالجة ودقة التصنيف الآلي.
	زيادة عدد مؤشرات منصة البيانات السعودية مع تمكين تقنيات الذكاء الاصطناعي التوكيلي، لتعزيز البنية التحتية للبيانات المفتوحة وتوظيف التقنيات الذكية في التحليل.
المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية	**إطلاق المنصة التعليمية لخدمات ومنتجات "اعتماد" المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي** وتدريب أكثر من 6 آلاف متدرب ومتدربة عبر 8 برامج رقمية و82 ورشة عمل؛ إسهامًا في رفع كفاءة تقديم البرامج التدريبية، وتحسين تجربة التعلم، وتعزيز المعرفة الرقمية.
	تأسيس المعمل الرقمي لاستكشاف وتقييم التقنيات الحديثة بوصفه بيئة هندسية وتقنية متخصصة وذراعًا استباقيًا لاستكشاف التقنيات الحديثة واختبارها وتقييم جدواها وتطويعها، مما أسهم في استكشاف أكثر من 112 قدرة تقنية وتخريج أكثر من 9 تقنيات تدعم التحول الرقمي بالشراكة مع أكثر من 22 شريكًا إستراتيجيا وتقنيًا.
المركز الوطني لإدارة الدين	**تأكيد التصنيف الائتماني للمملكة** عند "Aa3" مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة "موديز"، وعند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة "فيتش" ووكالة "ستاندرد آند بورز"؛ بما يعكس قوة الاقتصاد السعودي، ومتانة المركز المالي، والمحافظة على الاستدامة المالية.
	إدراج إصدارات الصكوك المحلية في مؤشرات السندات الخاصة ببنك "جي بي مورغان" ووكالة "بلومبيرغ"؛ بهدف تعزيز حضور أدوات الدين السعودية ضمن محافظ الاستثمار العالمية، وتعزيز السيولة في السوق الثانوية، ورفع القدرة التنافسية الدولية لسوق الدين المحلي.
التخصيص	**تطوير مطار أبها الدولي** بتصميم فريد من نوعه بهدف زيادة عدد المسافرين إلى 8 ملايين بحلول العام 2030م و13 مليونًا بحلول العام 2054م عبر إنشاء صالة سفر جديدة تُنفذ على عدة مراحل، بمساحة تبدأ من 69,400 م^2 لتصل إلى 73,200 م^2؛ بما يسهم في تنمية الحركة السياحية.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
التخصيص	**إطلاق مشروع التفتيش البيئي** بالشراكة مع القطاع الخاص عبر تفعيل مسارات تفتيش ميدانية وحلول تقنية متخصصة؛ لرفع كفاءة الرقابة والامتثال للاشتراطات البيئية، والمساهمة في حماية صحة وسلامة المجتمع.
	تخصيص ناديي (النجمة والأخدود) ضمن مشروع تخصيص الأندية الرياضية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في صناعة الرياضة، وتطوير الأندية الرياضية من خلال تحسين الاستدامة المالية والإدارية الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تنمية وازدهار الرياضة السعودية بما يتماشى مع الأهداف الوطنية لرؤية السعودية 2030.
مركز تنمية الإيرادات غير النفطية	**دراسة أكثر من 137 مشروعًا بالتعاون مع أكثر من 88 جهة حكومية واعتماد 46 مشروعًا،** بهدف تمكين الجهات الحكومية من تحقيق إيرادات من استغلال أصولها وخدماتها بالشراكة مع القطاع الخاص وفق نموذج المشاركة في الدخل، بما يرفع من جودة الخدمات المقدمة وكفاءة التشغيل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
البيئة والمياه والزراعة	**رفع حجم إنتاج السلع الزراعية الأساسية بإجمالي 13.25 مليون طن بحلول العام 2027م،** مما يساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة إلى 128 مليار ﷼ بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة الاقتصادية في القطاع الزراعي في المملكة.
	التوسع في البنية التحتية لمنظومة المياه بإنجاز مشاريع نقل مياه محلاة بسعة إضافية تبلغ 4.7 مليون م^3/يوميًا في سعة أنظمة نقل المياه 9 مليون م^3؛ لتعزيز الأمن المائي، وخفض التكاليف التشغيلية، وتحسين جودة الخدمات الأساسية.
	تقديم تمويلات زراعية بقيمة 6.6 مليار ﷼ للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية، وتوفير 11,628 وظيفة، مع تخصيص 27% من التمويل للتقنيات الحديثة المرشدة للمياه؛ بما يسهم في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي ومضاعفة نمو الناتج المحلي الزراعي إلى 11.7%.
التجارة	**انضمام المملكة إلى المركز الاستشاري لتسوية المنازعات الاستثمارية الدولية،** بهدف تعزيز البيئة التنظيمية للاستثمار ودعم ثقة المستثمرين في آليات تسوية المنازعات.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
التجارة	**زيادة عدد المختبرات المعتمدة إلى 720 مختبرًا** معتمدًا بحلول العام 2027م، مقارنة بـ 539 مختبرًا في العام 2025م؛ لتوسيع القدرة على تلبية احتياجات السوق من الفحص والاختبار، وتعزيز موثوقية النتائج وجودة المنتجات.
	تفعيل مراكز دعم المنشآت لخدمة 60 ألف مستفيد خلال العام 2026م، ودعم أكثر من 500 نشاط تجاري جديد وتوفير 2,000 وظيفة جديدة؛ بما يسهم في تمكين رواد الأعمال ودعم نمو المنشآت وفرص العمل.
	إطلاق تطبيق للأجهزة الذكية للمنصة الوطنية لقطاع الأعمال مما يتيح التطبيق لأصحاب الأعمال والمستثمرين إنجاز الخدمات الحكومية المرتبطة بأعمالهم بسهولة أكبر، وتسريع الإجراءات وتحسين تجربة المستفيد ورفع كفاءة الخدمات الرقمية.
	تطوير تطبيق "تأكد" ليكون المنصة الوطنية لهوية المنتجات وربطه بقواعد بيانات تضم أكثر من 351 ألف منتج حاصل على علامة الجودة بهدف توفير مرجع موثوق للمستهلك لمعرفة تفاصيل المنتجات.
الصناعة والثروة المعدنية	**استكمال متطلبات انضمام المملكة إلى اللجنة الدولية لمعايير تقارير الاحتياطيات المعدنية (كريسكو)**، لمواءمة معايير الإفصاح عن نتائج الاستكشاف والموارد والاحتياطيات المعدنية مع أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز موثوقية وشفافية التقارير التعدينية.
	توسيع منظومة المناطق التقنية والتجمعات المتخصصة باستكمال تطوير وتدشين منطقتين تقنيتين في الدمام والظهران بمساحة إجمالية تتجاوز 1.3 مليون م^2، وإطلاق أعمال تطوير منطقتين تقنيتين جديدتين في المنطقة الغربية للوصول إلى إجمالي 5 مناطق تقنية مطورة (أو قيد التطوير) حول المملكة لدعم استقطاب الاستثمارات والأنشطة التقنية ذات القيمة المضافة.
	إطلاق تجمع صناعي لقطاع أدوية علوم الحياة في المدينة الصناعية الأولى بجدة على مساحة مليون م^2، لتغطية سلسلة القيمة للصناعات الحيوية والمعدات الطبية والمستحضرات الصيدلانية؛ بما يستهدف المساهمة بنحو 2.3 مليار ﷼ في الناتج المحلي توفير 10 آلاف فرصة وظيفية متخصصة بحلول العام 2035م.
الاستثمار	**تحقيق 137 مليار ﷼ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2026م،** بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوطين السلع والخدمات، وتوفير فرص العمل.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
الاستثمار	**استكمال تحديث واعتماد الإستراتيجية الوطنية للاستثمار (الإصدار الثاني)** وإطلاقها بالمواءمة مع أكثر من 60 جهة حكومية وخاصة؛ لرفع جودة الاستثمارات وتنافسيتها وحوكمتها، بما يسهم في تنويع مصادر الدخل، وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للقطاعات الواعدة، وتوفير وظائف مباشرة وغير مباشرة.
الزكاة والضريبة والجمارك	**الإصدار العلمي للبنود الزكوية** لتعزيز فهم المعايير الشرعية وتوضيح مرتكزاتها الفقهية، بما يدعم التطبيق السليم لها في المؤسسات المالية الإسلامية.
الطاقة	**التقدم في أعمال تنفيذ مشروع التوسعة الثالثة لشبكة الغاز الرئيسية** لتبلغ نسبة الإنجاز 96% بنهاية العام 2027م، بما يسهم في زيادة القدرة التوزيعية لنقل الغاز الطبيعي إلى مراكز الطلب عبر إضافة أكثر من 4,000 كيلومتر من خطوط الأنابيب وربط أكثر من 40 منشأة، مما يسهم في خفض الانبعاثات الكربونية.
	تعظيم احتياطيات المملكة من البترول والغاز واستدامتها، وتعزيز مكانتها الريادية عالميًا في قطاع الطاقة، من خلال استبدال كامل إنتاج عام 2026م من البترول الخام والمكثفات، وإضافة احتياطيات جديدة تُقدَّر بـ 7.5 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام.
	إطلاق منصة لمراقبة مخزون الوقود لأكثر من 7000 محطة وقود عن طريق ربط أنظمة مراقبة المخزون في المحطات بمركز التحكم في مقر وزارة الطاقة؛ بما يسهم في ضمان أمن الإمداد للمنتجات البترولية، وتقليل الانقطاعات، وتوحيد وأتمتة إجراءات التراخيص وتسهيلها لرفع كفاءة الخدمات الرقمية للقطاع.
	تنفيذ المرحلة الأولى من الممكنات الوطنية الأساسية لتطوير وابتكار التقنيات النووية والمساندة لبدء التشغيل المشترك لأول مفاعل نووي بحثي سعودي، بما يسهم في دعم المشروع الوطني للطاقة الذرية، ورفع الجاهزية لبناء وتشغيل أول محطة نووية بالمملكة، وتوطين التقنيات وبناء الكفاءات والقدرات البشرية.
السياحة	**جذب 144.5 مليون سائح خلال العام 2027م** عبر تنويع الوجهات السياحية، وتطوير الحملات التسويقية العالمية، وتحسين تجربة الزائر، وتوفير خدمات وتجارب سياحية متكاملة.
	تحقيق إنفاق سياحي إجمالي قدره 358.4 مليار ﷼ خلال العام 2027م من خلال تقديم منتجات وخدمات سياحية ذات قيمة مضافة وجاذبة للسياح؛ بما يسهم في زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي وتنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمارات الجديدة، وتحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
الهيئة الملكية لمحافظة العلا	**رفع نسبة استدامة المواقع التراثية إلى 76%** لتعزيز استدامة المواقع التراثية ودعم نمو السياحة الثقافية، بما يُعزز جاذبية العلا كوجهة سياحية عالمية، ويدعم الاستفادة الاقتصادية المستدامة من أصولها التراثية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة.
	تعزيز مشاركة أهالي وسكان العلا وزوارها في الأنشطة الرياضية والثقافية والتراثية، من خلال **استهداف 19 ألف مشارك في الأنشطة الرياضية بنهاية العام 2027م**، ورفع نسبة المشاركة في الأنشطة التراثية والثقافية إلى 57%، ما يُسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التفاعل المجتمعي، إلى جانب جاذبية العلا للسياحة والاستثمار.
المالية	**إطلاق اللائحة التنفيذية لنظام إيرادات الدولة**، بهدف حماية الديون الحكومية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتخفيف الأعباء المالية عن المدينين.
الاقتصاد والتخطيط	**تنفيذ إستراتيجية استدامة الشركات** لترسيخ الممارسات البيئية والمجتمعية بالحوكمة لحماية الموارد وضمان استدامتها في قطاع الأعمال.
	تفعيل توطين التنمية المستدامة في مدن ومناطق المملكة العربية السعودية، لتحقيق التوازن البيئي واستدامة الموارد على المستوى المحلي والمناطقي.
	تطوير تجربة شبكة شركاء التنمية المستدامة (Sustain)، لتوظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي وبناء الشبكات الذكية لخدمة التنمية.
	إطلاق منصة محاكاة السياسات التجارية والصدمات الاقتصادية العالمية، لاستشراف المستقبل وبناء أداة رقمية متقدمة للتنبؤ بالصدمات ودعم اتخاذ القرار.
المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية	**تعزيز حوكمة وإدارة البيانات الرئيسية والمرجعية** بما يضمن جودة البيانات واتساقها ودعم اتخاذ القرار ورفع نسبة اعتمادية تقارير البيانات على منصة البيانات الرئيسية الموحدة بنسبة 65%، مما يسهم في رفع موثوقية البيانات ويُعزز جودتها.
التخصيص	**تطوير وتوسعة مطار الأمير نايف الدولي بالقصيم ومطار الطائف الدولي الجديد** بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يسهم في رفع السعة الاستيعابية للركاب ومواءمة مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للطيران، والارتقاء بالبنية التحتية والخدمات التنافسية الداعمة لحركة السياحة بالمنطقتين.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	**المستهدف**
التخصيص	**تنفيذ مشروع الحافلات السريعة ذات المسار المحدد بالمدينة المنورة** لخدمة المحاور والمواقع الأكثر كثافة، بما يسهم في تعزيز جودة الحياة، وتسهيل تنقل السكان والزوار عبر إنشاء 3 مسارات للحافلات الترددية وتغذيتها بنحو 200 حافلة.
	تخصيص أعمال تشغيل وصيانة 1,081 حديقة عامة في (المدينة المنورة، وجدة، والمنطقة الشرقية) بالشراكة مع القطاع الخاص، مما يُعزز كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي، وتحسين جودة المرافق العامة والخدمات المقدمة لرواد الحدائق في الأحياء السكنية.
	استكمال مشروع مستشفى جامعة أم القرى وتشغيله بالكامل بحلول العام 2027م، لتقديم خدمات صحية متكاملة تشمل التخصصات الأساسية والخدمات السريرية والمساندة، بما يُسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية..

قطاع الإدارة العامة

أولًا: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2027م	58 مليار ﷼
أبرز مهام القطاع	يتولى إدارة العلاقات الخارجية والشؤون السياسية والدبلوماسية، وخدمات الشؤون الإسلامية، بالإضافة إلى الشؤون العدلية والقضائية، وتنظيم الحج والعمرة والعناية بالحرمين الشريفين، كما يشرف على تيسير أعمال الحكومة المركزية وإدارة الهيئات العامة.
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	34 جهة

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م

النطاق	المنجز
الشؤون الإسلامية	**استضافة برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للحج لعام 1447هـ لعدد 2,510 حاج وحاجة من أكثر 100 دولة مختلفة،** بهدف تمكين المسلمين عالميًا من أداء المناسك وتوطيد أواصر الأخوة الإسلامية والرعاية الاجتماعية.
	إطلاق خدمة "بطاقة مسلم جديد" لأتمتة إجراءات تسجيل الداخلين بالإسلام، وتسهيل اندماج المسلمين الجدد ورعايتهم اجتماعيًا عبر خدمات موجهة ومؤتمتة.
	توسيع نطاق البرامج الدعوية والتوعوية بتنفيذ 6,697,964 برنامجًا بنهاية العام 2026م؛ تعزيزًا للوعي القيمي والفكري وبناء المجتمع معرفيًا وثقافيًا.
	استهداف 190 دولة في برنامج خادم الحرمين الشريفين لتوزيع التمور وتغطير الصائمين، بهدف مد جسور التكافل الاجتماعي والدعم الإنساني الدولي.
العدل	**تجهيز وتشغيل معامل الرقمنة المركزية لرقمنة 300 مليون وثيقة عدلية،** وإتاحتها إلكترونيًا ضمن أنظمة مؤتمتة، لتسريع الإجراءات العدلية والتوثيقية، وتمكين التحول الرقمي الشامل للخدمات العدلية.
	بناء وتطوير خدمات توثيقية إلكترونية لجميع منتجات التوثيق (الوكالات، الإقرارات، كتابة العدل الافتراضية) بما يسهم في تعزيز العدالة الوقائية.
	إطلاق منصة التكامل (ناجز مطورين) لربط أنظمة وزارة العدل بأنظمة الجهات الحكومية والخاصة، وتتيح تبادل البيانات والخدمات العدلية بشكل فوري وآمن، بما يسهّل على الجهات بناء خدماتها الرقمية.
	استكمال تطوير خدمة عقد الزواج الموحد عبر تحسين وأتمتة إجراءاتها، وذلك بهدف تمكين المستفيد من تقديم طلب إنشاء عقد الزواج بمسارات مختلفة دون الحاجة لزيارة المقرات العدلية، وتسريع الإجراءات العدلية على اختلاف أنواعها.
الحج والعمرة	**تطوير وتفعيل المحفظة الرقمية الموحدة لضيوف الرحمن ضمن تطبيق نسك،** لتمكينهم من إدارة مدفوعاتهم وأرصدتهم والاستفادة من خدمات الدفع والاسترداد عبر محفظة رقمية موحّدة وآمنة، بما يسهم في تبسيط التعاملات المالية، ودعم التحول الرقمي في منظومة الحج والعمرة.
	إنشاء أكبر مدينة لاستراحة الحجاج والمعتمرين على الطرق البرية الشمالية بالمملكة، بما يجسد عناية حكومة خادم الحرمين الشريفين بضيوف الرحمن، ويعكس قيم الكرم وحسن الوفادة الأصيلة في المجتمع السعودي.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م

النطاق	المنجز
الحج والعمرة	**توسيع نطاق المصليات المهيأة في المناطق القريبة من المسجد الحرام، ضمن مبادرة "مكة كلها حرم"**، بما يتيح لضيوف الرحمن أداء الصلاة في مواقع مجهزة وقريبة، ويسهم في تخفيف الضغط على المنطقة المركزية، وتحسين انسيابية الحركة، ورفع مستوى الراحة وجودة التجربة خلال مواسم الذروة.
	تطوير نموذج تأشيرة العمرة من دخول لمرة واحدة إلى تأشيرة متعددة الدخول، تتيح للمعتمر الإقامة لمدة تصل إلى 90 يومًا خلال عام واحد، دون فرض رسوم حكومية إضافية، بهدف توفير تجربة أكثر مرونة للمعتمرين، ومنحهم فرصة تكرار الزيارة وأداء العمرة على مدار العام، مع ربط كل رحلة بباقة عمرة مسبقة بما يسهم في تنظيم الطلب، وتحسين تجربة الضيف، وزيادة أعداد المعتمرين والإنفاق المرتبط بالزيارة.
الخارجية	**أسهمت جهود التحسين في الأنظمة الرقمية في تسهيل رحلة إصدار التأشيرات،** إذ ما يقارب 18 مليون تأشيرة بمختلف أنواعها خلال العام 2026م، بما يعكس الكفاءة التشغيلية والقدرة الاستيعابية العالية لمنظومة التأشيرات الرقمية.
	توقيع اتفاقية إعفاء متبادل من تأشيرات الدخول مع جمهورية روسيا الاتحادية مما يسهل حركة تنقل مواطني الدولتين، وزيادة أعداد الزوار وتعزيز مكانة المملكة كوجهة سياحية عالمية، وتسهيل انتقال رجال الأعمال والمستثمرين، ورفع تصنيف الجواز السعودي وتنافسيته عالميًا.
	حصول مركز الاتصال بوزارة الخارجية على الميدالية الذهبية كأفضل مركز اتصال وأفضل توظيف للذكاء الاصطناعي في مراكز الاتصال في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا؛ تتويجًا لجهود الوزارة في تطبيق أفضل الممارسات العالمية في خدمة المستفيدين.
	تطوير وثائق السفر الدبلوماسية والخاصة بالتحول إلى الجواز الإلكتروني المزود بشريحة ذكية وسمات أمنية متقدمة ومتوافقة مع المعايير والمواصفات الدولية، بما يُعزز موثوقية وثائق السفر، ويحد من مخاطر التزوير، ويسرّع إجراءات العبور.
	إطلاق خدمة التوثيق الرقمي للمستثمر العقاري من خارج المملكة لتمكين المستثمر الأجنبي من توثيق هويته وبياناته الحيوية وإصدار هوية رقمية عن بعد من خارج المملكة، بهدف استكمال إجراءات تملك العقار من خارج المملكة، وتسهيل رحلة المستثمر، وتعزيز جاذبية الاستثمار العقاري في المملكة.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
الشؤون الإسلامية	**استهداف 200 دولة في برنامج خادم الحرمين الشريفين لتوزيع التمور وتفطير الصائمين** لتعزيز أثر المملكة الإنساني والاجتماعي عالميًا.
	طباعة وتوزيع وبيع إصدارات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف من المصحف الشريف سنويًا، وإصدار تراجم ومعاجم بلغات متعددة، مما يسهم في تحقيق الاستدامة التشغيلية للإنتاج والتوزيع العلمي والمعرفي المطبوع.
العدل	**تطوير رحلة النظر القضائي من خلال أتمتة وضبط آلية تحليل الوقائع في النظام التقني،** بهدف تعزيز الشفافية من خلال توحيد إجراءات النظر القضائي؛ مما يسهم في رفع كفاءة وجودة الخدمات القضائية، تحقيق الوصول إلى العدالة الناجزة وتعزيز الضمانات القضائية.
	تطوير خدمات إدارة الإحالات بين المحاكم عبر بناء نموذج مركزي موحّد للمحاكم باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يُعزز من رفع كفاءتها التشغيلية، وتحقيق الوصول إلى العدالة الناجزة وتعزيز الضمانات القضائية، تفعيل القضاء المؤسسي وسرعة البت في الدعاوى.
	أتمتة عمليات إخلاء العقارات والتنفيذ المباشر والاستغناء عن الإجراءات الورقية، لتحسين تجربة المستفيدين، تعزيز قيم العدالة والشفافية.
	تطوير تطبيق لنظام تقاضي على الأجهزة الذكية؛ لتقديم تجربة ميّسرة وفعّالة تدعم المستفيد في إنجاز المهام والخدمات المستهدفة بكل يسر وسهولة، وتفعيل القضاء المؤسسي وسرعة البت في الدعاوى عبر تسهيل وتيسير تنفيذ الإجراءات القضائية من خلال إتاحة تنفيذ الإجراءات على التطبيق.
الحج والعمرة	**إطلاق مبادرة "رحلة بلا أمتعة | من السكن إلى الطائرة"** لتقديم تجربة سفر أكثر راحة وسلاسة للمعتمرين، وتخفيف عناء التنقل بالأمتعة، وتقليل الازدحام في المطارات، وتسريع إجراءات السفر، وتعزيز التكامل بين الجهات ذات العلاقة.
	إطلاق منصة العاملين الشاملة في منظومة الحج لتطوير منصة موحدة لإدارة دورة حياة العامل الموسمي في الحج بدءًا من التحقق من الأهلية والتسجيل المبكر ثم التدريب والترخيص حتى إصدار التصريح وبطاقة نسك ثم التقييم بعد انتهاء الموسم؛ إسهامًا في أتمتة إجراءات التسجيل والتأهيل والترخيص.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	**المستهدف**
الخارجية	**إطلاق التأشيرة الخليجية الموحدة الصادرة من دول مجلس التعاون** كتكتل إقليمي؛ تسهيلًا لحركة تنقل السياح والزوار بين دول المجلس، وزيادة أعداد الزوار، وتعزيز مكانة المملكة كوجهة سياحية عالمية.
	إطلاق النسخة الجديدة من منصة "تأشيرة السعودية" بهوية رقمية وتجربة مستفيد متكاملة، تتضمن إعادة تصميم رحلة الحصول على التأشيرة وتوحيد وتبسيط إجراءات مختلف أنواع التأشيرات ضمن منصة وطنية موحدة، بما يُعزز كفاءة تقديم الخدمات وسهولة الوصول إليها.
	تدشين المرحلة الأولى من المنصة القطاعية الموحدة لخدمات القطاع الدبلوماسي والقنصلي، بهدف توحيد الأنظمة والمنصات القائمة ضمن منظومة رقمية متكاملة، مما يُعزز التكامل الحكومي ويحقق تجربة رقمية موحدة ومتكاملة.
	إبرام اتفاقية إعفاء من التأشيرات مع كوريا الجنوبية وسنغافورة لتسهيل انتقال مواطني المملكة، مما يُعزز تصنيف الجواز السعودي عالميًا، ويسهّل تنقل المواطنين السعوديين، ويشجع حركة الاستثمارات وحركة التجارة الدولية.

قطاع الأمن والمناطق الإدارية

أولًا: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2027م	118 مليار ﷼
أبرز مهام القطاع	يركز على استقرار الأمن داخليًا وأمن الدولة ويتضمن حرس الحدود، ومكافحة الإرهاب والتطرف والمخدرات، والحماية المدنية، وإدارة الجوازات، بالإضافة إلى السلامة المرورية، وإدارة وتنظيم شؤون إمارات المناطق الإدارية، والاصلاحيات والسجون، والربط التقني لمعاملات المواطنين للأحوال المدنية، والأمن السيبراني، والإقامة المميزة.
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	31 جهة

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
الداخلية	**تدشين 59 خدمة إلكترونية جديدة لوزارة الداخلية عبر منصة أبشر،** لتسهيل الوصول للخدمات الحكومية، وتعظيم الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي.
	افتتاح 9 مقرات أمنية جديدة في مختلف مناطق المملكة، لتسهيل الوصول للخدمات الأمنية لجميع المناطق، وتعزيز سرعة الاستجابة لبلاغات المواطنين والمقيمين والزائرين.
	تدشين البوابات الإلكترونية في 4 مطارات وتشغيلها تجريبيًا في مطارين؛ واستفاد منها أكثر من 17 مليون مسافر، إسهامًا في خفض التكاليف التشغيلية، ورفع جودة الخدمات الحكومية الرقمية، وتسهيل إجراءات السفر.
	تنفيذ مبادرة "طريق مكة" لموسم حج 1447هـ للعام الثامن؛ لاختصار رحلة الحاج وتحسين الخدمات المقدمة له من خلال إنهاء إجراءات سفرهم في بلدانهم، وتسهيل إجراءات وصولهم إلى المملكة، وشملت الدول المستفيدة 10 دول، و17 منفذ بري، إضافة إلى أكثر من 388 ألف حاج وحاجة.
	إطلاق "بوابة سلامة" الإلكترونية وإصدار 348 ألف رخصة سلامة للمنشآت، لتسهيل إجراءات استخراج رخص السلامة من الدفاع المدني، والاستفادة من البنية التحتية الرقمية للحكومة.
	تدشين المركز الرقمي للعمليات الأمنية بمحافظة جدة، بهدف رفع سرعة الاستجابة للحالات الأمنية الطارئة، ومساندة مركز العمليات الأمنية الموحد في منطقة مكة المكرمة.
	تنفيذ البرنامج الوطني لنشر الوعي بالظواهر الجوية لرفع وعي المواطنين والمقيمين والزوار بالظواهر الجوية وطرق الوقاية من مخاطرها، وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية، وتعزيز سرعة وصول التنبيهات.
	تحقيق المركز الأول في مؤشر جاهزية تبني التقنيات الناشئة، بهدف تقديم خدمات حكومية متقدمة وأكثر فاعلية، وتعزيز ريادة المملكة في المؤشرات الدولية.
	إنشاء مركز الأمير نايف للتميّز والابتكار الطبي، ليكون منصة مؤسسية لتطوير الابتكار الصحي ودعم البحث والتطوير وتمكين الحلول الطبية والتقنيات الحديثة، ويشمل المركز 4 تخصصات علاجية متقدمة، و12 عيادة تخصصية، و30 سريرًا، وأكثر من 5 آلاف مستفيد سنويًا.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
الأمن السيبراني	**حافظت المملكة، للعام الثالث على التوالي، على المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني** الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، وفق الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2026م، والذي أسهم في تعزيز مكانة المملكة عالميًا وتنمية قطاع الأمن السيبراني وتحفيز الاستثمار فيه.
	اختيرت الرياض مقرًا لأول مكتب لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) يُعنى بالأمن السيبراني، ووقّعت حكومة المملكة، ممثلةً بالهيئة الوطنية للأمن السيبراني، اتفاقية المقر مع المعهد؛ هادفةً إلى تعزيز مكانة المملكة عالميًا وترسيخ موقعها وجهةً لاستضافة الكيانات والمنظمات الإقليمية والدولية.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
الداخلية	**تدشين 30 خدمة جديدة على منصة أبشر "أفراد – أعمال – حكومة"، للإسهام** في خفض التكاليف التشغيلية وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي، والتعزيز من الشمولية الرقمية، وتسهيل الوصول إلى كافة الخدمات الحكومية لجميع فئات المجتمع.
	افتتاح 4 مقرات أمنية في مختلفة مناطق المملكة، لتعزيز كفاءة الخدمات الأمنية في مختلف مناطق المملكة، وتسريع إغلاق البلاغات.
	مبادرة طريق مكة لموسم حج 1448هـ، زيادة عدد الدول المستفيدة من المبادرة، والوصول إلى أكثر من 450 ألف حاج، وتطوير الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، وتسهيل وصولهم للمملكة.
الأمن السيبراني	**المحافظة على المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر الأمن السيبراني،** الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)؛ بهدف تعزيز مكانة المملكة عالميًا وتنمية قطاع الأمن السيبراني في المملكة.
	المحافظة على تصنيف المملكة ضمن أعلى فئات المؤشر العالمي للأمن السيبراني (GCI)، في فئة الأنموذج الرائد (Role-Model)، بهدف تعزيز الأمن السيبراني وتحفيز الاستثمار في القطاع.

القطاع العسكري

أولًا: معلومات عن القطاع

مخصـــص القطـــــاع في ميزانية العام 2027م	263 مليار ﷼
أبـــرز مهـــام القطـــاع	يتمحور القطاع في الدفاع عن المملكة وحماية سيادتها، كما يشمل تعزيز القدرات العسكرية وتطوير وتوطين الصناعات العسكرية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الطبية من خلال المستشفيات العسكرية، ودعم البحوث العسكرية والتعليم والتدريب عبر الكليات والجامعات العسكرية، كما يعمل على تشغيل وصيانة المرافق والقواعد والمدن العسكرية.
عدد الجهات الحكومية التابعـــــة للقطـــــاع	18 جهة

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م

النطاق	المنجز
الحرس الوطني	**توطين عربات اللاف الجيل الأول،** لتعزيز توطين الصناعات العسكرية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة مساهمة المحتوى المحلي في الناتج المحلي الإجمالي.
	إجراء أول عملية جراحية روبوتية نوعية عبر الطب الاتصالي (عن بعد) في المملكة، لمريض بمدينة جدة من قبل فريق طبي بمدينة الرياض، في نموذج متقدم للتكامل بين الفريقين الجراحيين في قسمي جراحة الكلى والمسالك البولية بمدينتي الملك عبد العزيز الطبية في الرياض وجدة.
	تسجيل براءة اختراع في المجال الطبي عن ابتكار متقدم يعمل على توجيه التخدير مباشرة إلى الأعصاب، دعمًا للبحث والابتكار الطبي ورفع كفاءة التدخلات الجراحية والعلاجية.
	حصول الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني على اعتماد من "الشبكة العالمية للتميز في مجال الحساسية والربو"، مما يعكس استمرار تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والمقيمين، وتعزيز مكانة المملكة في المجال الصحي.
الصناعات العسكرية	**توطين 12 قدرة صناعية دفاعية لبناء قاعدة اقتصادية وتصنيعية متقدمة؛** تعزيزًا للاكتفاء الذاتي ورفع جاهزية القدرات الصناعية الدفاعية الوطنية.

أهم المشاريع المنجزة للعام 2026م	
النطاق	المنجز
الصناعات العسكرية	**تعزيـز البيئـة الاسـتثمارية والشـراكة مـع القطـاع الخـاص فـي قطـاع الصناعـات العسـكرية من خـلال تمويـل 7 شـركات بإجمالي 32 مليون ﷼ وتأهيل 8 شـركات لـدى البنـوك المشـاركة فـي برنامـج كفالـة؛** لتمكين الشـركات الوطنيـة من التوسـع والوصـول إلـى الأسـواق الدوليـة وزيـادة جاذبيـة القطـاع لـرؤوس الأمـوال النوعيـة.
	تطويـر 3 أدوات نظاميـة خـلال العـام 2026م بهـدف تعزيـز المنظومـة التنظيميـة والتشـريعية الممكنـة لنمـو قطـاع الصناعـات العسـكرية، ورفـع كفـاءة الحوكمـة والامتثـال، وتعزيـز موثوقيـة الإجـراءات التنظيميـة وتحسـين بيئـة الأعمـال.
	تعزيـز تنميـة رأس المـال البشـري فـي المنظومـة العسـكرية، مـن خـلال تخريـج 4 مبتعثيـن وتدريـب 3 مبتعثيـن مـن برنامـج الإيفـاد والابتعـاث لقطـاع الصناعـات العسـكرية، وتخريـج 189 طالـب من برنامـج الأكاديميـة الوطنيـة للصناعـات العسـكرية؛ لرفـع جاهزيـة الكفـاءات الوطنيـة المتخصصـة فـي قطـاع الصناعـات العسـكرية.
الدفاع	**تعزيـز كفـاءة منظومـة النقـل الطبـي الجـوي والخدمـات الإسـعافية الطارئـة** لضمـان سـرعة وتسـهيل وصـول المرضـى للرعايـة الصحيـة مـن خـلال عمليـات النقـل الطبـي الجـوي التـي بلغـت 1,944 حالـة حتـى الربـع الثالـث مـن العـام 2026م، ممـا يسـاهم فـي إنقـاذ الأرواح عبـر تقليـص زمـن الاسـتجابة الطبيـة، وضمـان وصـول المرضـى للمستشـفيات المرجعيـة بكفـاءة عاليـة.
	نجـاح إجـراء أول عمليـة جراحيـة نـادرة لزراعـة صمـام بولـي صناعـي متطـور بالمملكـة عبـر فريـق طبـي بمدينـة الأميـر سـلطان الطبيـة العسـكرية، والتـي تعـد الأولـى مـن نوعهـا محليًـا ومـن الأوائـل علـى مسـتوى الشـرق الأوسـط؛ بمـا يرفـع كفـاءة الخدمـات الطبيـة التخصصيـة ويسـهم فـي تحسـين جـودة حيـاة المرضـى.
	رفـع الطاقـة الاسـتيعابية لبرامـج زراعـة الكلـى بنسـبة 100% لتصـل إلـى 48 عمليـة شـهريًا، بالتـوازي مـع التوسـع فـي وحـدات التقييـم والتبـرع عبـر المتوفيـن دماغيًـا إلـى 12 وحـدة؛ لتخفيـف تكاليـف الغسـيل الكلـوي والارتقـاء بصحـة المسـتفيدين.
	اختيـار المملكـة كأول شـريك إسـتراتيجي للاتحـاد الدولـي للمعلومـات الجيومكانيـة المفتوحـة (OGC)، مـن خـارج الولايـات المتحـدة ودول الاتحـاد الأوروبـي لتنضـم إلـى وكالـة الفضـاء الأمريكيـة "ناسـا NASA" ووكالـة الفضـاء الأوروبيـة "إيسـا ESA" بهـدف تطويـر البنيـة التحتيـة وحوكمـة البيانـات الجيومكانيـة الوطنيـة، وترسـيخ ريـادة المملكـة إقليميًـا ودوليًـا فـي تبنـي وتطويـر المعاييـر المفتوحـة وتطبيقـات الـذكاء الاصطناعـي الجيومكانـي.

أهم المشاريع المخططة للعام 2027م	
النطاق	المستهدف
الحرس الوطني	**استحداث وتشغيل خدمة الفصادة الضوئية خارج الجسم** لعلاج مرض الطعم ضد المضيف وبعض أمراض الجلد اللمفاوية، بما يدعم برامج زراعة الأعضاء والخلايا الجذعية.
الدفاع	**تأسيس وتشغيل مختبر تطبيقي في مقر الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية (مختبر الذكاء الاصطناعي والابتكار الجيومكاني)**، بهدف تطوير نماذج أولية، مشاريع ناشئة قابلة للاستثمار
	رفع الطاقة الاستيعابية لعمليات زراعة الكلى والوصول لزراعة 600 كلية خلال العام 2027م، ليصبح مركز التميز لزراعة الأعضاء بالخدمات الصحية من اعلى خمس مراكز في العالم في زراعة الكلى.

البنود العامة

بلغ ما خصص لقطاع البنود العامة في ميزانية العام المالي 2027م (قطاع الإنفاق المركزي) حوالي 272 مليار ﷼، يتولى القطاع النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، والمساهمات في المنظمات الدولية، وتكلفة الدين، وإدارة المخصصات مثل (مخصص دعم الميزانية، ومخصص دعم مرافق الخدمات الأساسية، ومخصص الطوارئ)، إضافة إلى تقديم الإعانات للجهات الحكومية، ومخصص المشاريع الكبرى.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ﷼ ما لم يذكر غير ذلك)

القطـاع	ميزانية 2026م	توقعات 2026م	ميزانية 2027م	التغير السنوي* (ميزانية 2027م- توقعات 2026م)
الإدارة العامة	57	59	58	%2-
العسكري	240	254	263	%3
الأمن والمناطق الإدارية	120	130	118	%9-
الخدمات البلدية	72	83	93	%12
التعليم	202	205	195	%5-
الصحة والتنمية الاجتماعية	259	304	256	%16-
الموارد الاقتصادية	92	103	98	%5-
التجهيزات الأساسية والنقل	35	41	38	%7-
البنود العامة	236	256	272	%6
المجموع	**1,313**	**1,436**	**1,392**	**%3-**

المصدر: وزارة المالية.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

*نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم.

ميزانية 2027
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

03

أبـرز المخاطـر علـى الماليـــة العامـــة

للعام 2027م والمدى المتوسط

القسم الثالث

أبرز المخاطر على المالية العامة للعام 2027م والمدى المتوسط

في ظل ما تشهده آفاق الاقتصاد العالمي من مخاطر قد تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي ونمو التجارة العالمية في العام 2027م والمدى المتوسط، تظهر أهمية رصد وتحليل وتقييم مخاطر المالية العامة، التي تُمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز كفاءة التخطيط المالي وضمان مرونة واستدامة المالية العامة، من خلال توجيه السياسات استباقيًا لإدارة ومواجهة التحديات المحتملة والتخفيف من تداعياتها السلبية. ويستعرض هذا القسم **أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحلية والعالمية** المحيطة باقتصاد المملكة، التي قد تؤثر على تحقيق مستهدفات الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2027م والمدى المتوسط.

أ . مخاطر الاقتصاد العالمي

شهد **الاقتصاد العالمي** خلال العام الحالي 2026م حالة من عدم اليقين نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية؛ مما انعكس على وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي وآفاق النمو، إذ تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 3.5% بنهاية العام 2025م إلى 3.1% في العام الحالي 2026م فيما يُتوقع أن يرتفع إلى 3.4% في العام 2027م[14] مدعومًا بانحسار حدة التوترات الجيوسياسية، إلى جانب وتيرة التقدم التقني المتسارعة، ولا سيما في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وعلى الرغم من ذلك، تظل آفاق النمو للعام 2027م والمدى المتوسط معرضة لعدد من المخاطر المحتملة، من أبرزها: **استمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية**، وما قد يترتب عليها من آثار محتملة على الممرات البحرية الإستراتيجية وأسواق الطاقة، إضافةً إلى **استمرار القيود التجارية والسياسات الحمائية**، مما قد يؤثر سلبًا على حركة التجارة العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد؛ فضلًا عن آثارها المحتملة على تقلبات أسعار السلع الأولية وتكاليف الشحن والإنتاج.

وفي ظل هذه التحديات واستمرار حالة عدم اليقين، يظل **مسار السياسة النقدية العالمية** مرهونًا بتحركات المستوى العام للأسعار عالميًا وتعافي سلاسل الإمداد، مما قد يُبقي معدلات الفائدة عند مستويات أعلى من المتوقعة، وهو ما قد ينعكس على تكاليف التمويل ويزيد الضغوط على مستويات الدين العالمي.

[14] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2026م.

ب . مخاطر الاقتصاد المحلي

يتأثر الاقتصاد المحلي بتطورات الاقتصاد العالمي خلال العام 2027م والمدى المتوسط عبر عدة قنوات تشمل أسواق الطاقة والتجارة والأوضاع المالية العالمية. وفي ظل حالة عدم اليقين المحيطة بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة، تظل احتمالات امتداد تداعياتها إلى الممرات البحرية وسلاسل الإمداد قائمة. مما قد ينعكس على **وتيرة نمو الأنشطة النفطية** بسبب تقلبات الطلب والأسعار ومستويات الإنتاج والصادرات النفطية. وقد تمتد آثار هذه المخاطر على **وتيرة نمو الأنشطة غير النفطية** بارتفاع تكاليف المدخلات والتمويل، واضطراب حركة التجارة، إلى جانب تأثر قرارات المستثمرين. وقد تتزايد حدة هذه الآثار في حال تزامن التطورات الجيوسياسية مع تباطؤ أكبر في الاقتصاد العالمي أو استمرار تشديد الأوضاع المالية العالمية.

في هذا السياق، قد يواجه الاقتصاد المحلي احتمالية انتقال **الضغوط التضخمية المستوردة**، ولا سيّما في حال استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتكاليف الشحن. إلا أن الإجراءات المُنفّذة من الحكومة عبر توفير مسارات بديلة للنقل ودعم قطاع الشحن، أسهمت في ضمان تدفق السلع ووفرة المخزون الغذائي، ودعم استقرار الأسعار محليًا. إذ بلغ **معدل التضخم** في المملكة من بداية العام الحالي وحتى شهر أكتوبر 2026م نحو 1.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق[15]، ويُعد هذا المستوى من بين الأدنى ضمن دول مجموعة العشرين.

وقد أثبتت المملكة قدرتها ومكانتها **موردًا عالميًا مستدامًا وموثوقًا في تأمين إمدادات الطاقة العالمية**، مدعومةً باستثماراتها الإستراتيجية في تطوير البنية التحتية لقطاعي الطاقة والخدمات اللوجستية، بما يضمن تدفق الصادرات النفطية وغير النفطية، وذلك بالاستفادة من خط أنابيب شرق–غرب والموانئ المتاحة على الساحل الغربي بديلًا تشغيليًا فعّالًا يُعزز مرونة الإمدادات عبر البحر الأحمر، ويعكس النظرة الإستراتيجية للمملكة. واستكمالًا لهذه الجهود، جاء إطلاق **الوعاء السعودي لتأمين أخطار الحرب للبضائع والسفن**، بهدف تعزيز جاهزية سوق التأمين للتعامل مع مخاطر التأمين البحري، ودعم استمرارية حركة التجارة وسلاسل الإمداد،

[15] المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

والحد من آثار تقلبات أسواق إعادة التأمين العالمية. كما أسهمت **الإصلاحات والمبادرات الداعمة للاستثمار وبيئة الأعمال ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030**، بما في ذلك تطوير الأطر التنظيمية، وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية، في تعزيز دور القطاعات غير النفطية ودعم النمو الاقتصادي.

ج . مخاطر المالية العامة

قد تواجه المالية العامة خلال العام 2027م والمدى المتوسط عددًا من التحديات المرتبطة بحالة عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد العالمي والمحلي، من أبرزها: تراجع معدلات نمو الطلب العالمي نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية، وانعكاساتها على أسعار النفط ومستويات الإنتاج وأثرها المحتمل على **الإيرادات النفطية**. كما قد تتأثر **الإيرادات غير النفطية** في حال تباطؤ نشاط الاقتصاد المحلي تبعًا لاضطراب حركة التجارة العالمية وسلاسل الإمداد، فيما قد تُسهم الضغوط التضخمية العالمية واستمرار معدلات الفائدة عند مستويات مرتفعة في زيادة تكاليف التمويل.

في هذا السياق، تواصل الحكومة تبنى سياسات مالية تتسم بالمرونة، أخذًا بالاعتبار البُعد الإستراتيجي في التخطيط المالي طويل المدى، واعتماد سياسات استباقية لمواجهة التطورات العالمية المتسارعة، إضافة إلى المراجعة الدورية للمتغيرات الاقتصادية والمالية. وتستمر الجهود في تعزيز **استدامة المالية العامة** بتنمية الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق، والحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام واحتياطيات مالية ضمن المستويات المستهدفة، بما يُعزز قدرة المالية العامة على امتصاص الصدمات والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وتواصل الحكومة مسيرتها في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تدعم كفاءة واستدامة المالية العامة، دون التأثير على أولويات الإنفاق التنموي، حيث أسهم تسريع وتيرة تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع في تحقيق مكاسب ملموسة خلال الفترة الماضية. إلى جانب ذلك، تستهدف الحكومة تعظيم الأثر من الإنفاق الحكومي المُوجَّه، بترتيب أولويات الإنفاق وتوجيه الموارد نحو البرامج والمشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي؛ بما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي.

وتستمر الحكومة في **إدارة الدين العام** وفق إطار إستراتيجية الدين متوسطة المدى، بما يوازن بين تكلفة التمويل والمخاطر، ويدعم استمرارية تنفيذ المشاريع ذات الأولوية دون الارتباط الكامل بتقلبات الدورة الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن الجدارة الائتمانية المرتفعة للمملكة تتيح لها تنويع أدوات التمويل والوصول إلى الأسواق الدولية والمحلية بتكلفة مناسبة، وهو ما يمنحها مساحة مالية كافية يمكن اللجوء إليها إذا ما دعت الحاجة.

د . سيناريوهات الإيرادات لميزانية العام 2027م

وفي ضوء تبني الحكومة لمنهجية استباقية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية المختلفة، جرى العمل على سيناريوهات للإيرادات في ميزانية العام 2027م، تتضمن: سيناريو أعلى من الميزانية، سيناريو الميزانية الأساسي، سيناريو أقل من الميزانية؛ وتُسهم تلك السيناريوهات في تعزيز مرونة المالية العامة للتعامل مع أي منها في حال تحققها، بما يضمن تحقيق الاستقرار والاستدامة المالية.

سيناريوهات الإيرادات لميزانية العام 2027م

(مليار ﷼)

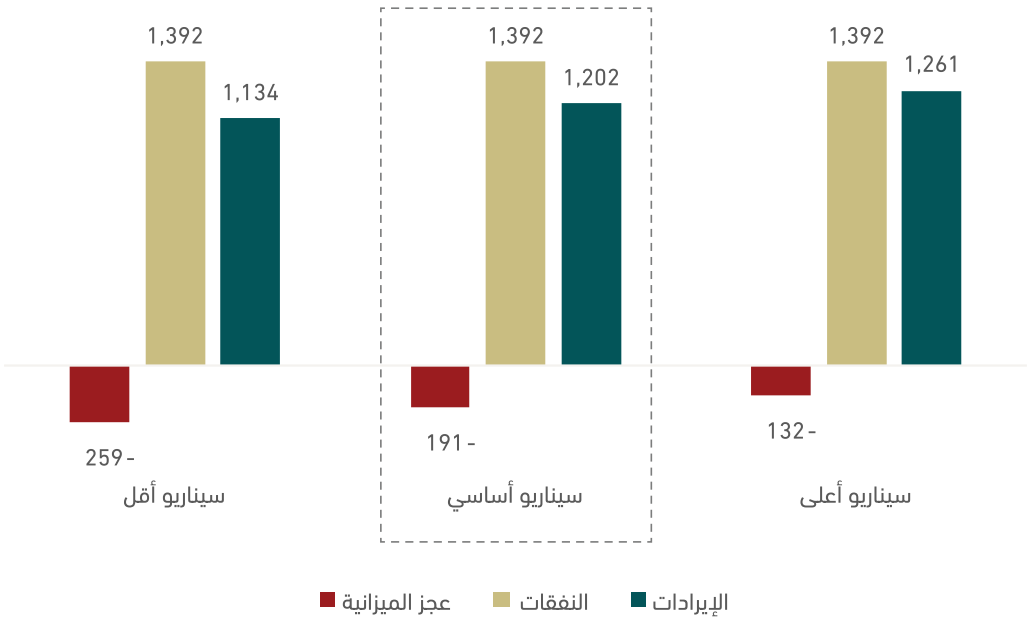

المصدر: وزارة المالية.

يقدم **سيناريو الميزانية الأساسي** المسار المرجح لميزانية العام 2027م، الذي يأخذ بالاعتبار **أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحلية والعالمية** المحيطة باقتصاد المملكة، والتي قد تؤثر في تحقيق مستهدفات ميزانية العام 2027م، ويفترض السيناريو تحقيق إيرادات بنحو 1,202 مليار ﷼، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 10.9%، وتحقيق عجز في الميزانية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي يُقدر بنحو 3.6%.

وفي حال **انحسار حدة المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي والمحلي** ومن أبرزها: تصاعد التوترات الجيوسياسية بما يدعم استقرار النشاط الاقتصادي وحركة التجارة والتصدير؛ فمن المحتمل تحقق **السيناريو الأعلى** من الميزانية الذي يفترض ارتفاع الإيرادات بنحو 59 مليار ﷼ عن السيناريو الأساسي. وبناءً عليه، من المقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 10.9% مع تحقيق عجز في الميزانية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي يُقدر بنحو 2.4%.

في المقابل، وفي حال **استمرار حدة المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي والمحلي** من أبرزها: استمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية وما قد يصاحبها من تأثيرات على حركة التجارة ومستويات التصدير والنشاط الاقتصادي. من المحتمل تحقق **السيناريو الأقل** من الميزانية الذي يفترض انخفاض الإيرادات بنحو 68 مليار ﷼ عن السيناريو الأساسي. عليه، من المقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 10.9% مع تحقيق عجز في الميزانية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي يُقدر بنحو 5.0%.

هـ . أبرز الإجراءات التي اتخذتها المملكة للتعامل مع التطورات الجيوسياسية وانعكاساتها الاقتصادية والتنموية

في ظل ما تشهده المنطقة من تطورات جيوسياسية متسارعة وما يصاحبها من تحديات وتداعيات اقتصادية وتنموية، **تبرُز المملكة بوصفها طرفًا محوريًا في دعم الاستقرار وتعزيز الجهود الرامية إلى احتواء الأزمات والحد من انعكاساتها**؛ وذلك من خلال جهودها لتعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي، ومساعيها الاقتصادية والتنموية التي تهدف إلى الحفاظ على المكتسبات الوطنية وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني واستدامة نموه. وفي هذا السياق، يستعرض هذا الجزء ملخصًا لجهود المملكة في التعامل مع المستجدات الإقليمية منذ بداية الأزمة في نهاية شهر فبراير 2026م، وتحييد انعكاساتها الاقتصادية والتنموية على اقتصاد

المملكة؛ مع تسليط الضوء على أبرز الإجراءات والمبادرات الوطنية التي اتُخذت من خلال تكامل جهود مختلف القطاعات الاقتصادية لتعزيز الصمود الاقتصادي في مواجهة المتغيرات الإقليمية المحيطة.

على صعيد الإجراءات، **اتخذت المملكة -مُمثلة بمختلف القطاعات الاقتصادية- عددًا من الإجراءات والمبادرات لمعالجة التداعيات المصاحبة للأزمة**؛ حيث تنوعت هذه الإجراءات بين إجراءات استباقية اتُخذت مع بداية الأزمة وأخرى تم اتخاذها بناءً على التطورات. وتهدف الحكومة من خلال هذه الإجراءات إلى دعم استمرارية الأنشطة الاقتصادية والتنموية وتعزيز قوة الاقتصاد الوطني ومرونته ضد الصدمات الناشئة عن التطورات الجيوسياسية والتقلبات الاقتصادية العالمية المترتبة عليه. كما تعمل المنظومات الاقتصادية وغيرها من القطاعات الداعمة على تحليل وتقييم الأثر القطاعي والمالي على مختلف الأنشطة الاقتصادية. وعلاوةً على ذلك، تقوم القطاعات المختلفة باتخاذ العديد من السياسات الوقائية وتنفيذ عدد من الإجراءات والمبادرات الاستباقية لدعم استقرار القطاعات المتأثرة وتحفيز نموها.

وعلى مستوى **قطاع النقل والخدمات اللوجستية**، تمثلت الجهود في استمرار تعزيز متانة ومرونة سلاسل الإمداد واستدامة عملياتها التشغيلية، وذلك من خلال تسهيل استخدام مطارات وموانئ المملكة، وتفعيل حلول النقل البري لدعم الشحن الجوي، وإضافة طاقات استيعابية من الخطوط الملاحية، بالإضافة إلى تقديم الإعفاءات على الرسوم، وتسهيل عمليات الفسح الجمركي، وإطلاق حلول ومنتجات التأمين البحري للبضائع والسفن، وغيرها من المبادرات الهادفة لضمان انسيابية الحركة اللوجستية من وإلى المملكة وتقليل التكاليف المرتبطة بها.

كما تعمل **القطاعات الصناعية والتجارية والصحية والأمن الغذائي** بشكل استباقي وتكاملي مع القطاعات الأخرى على تقييم حركة مرور السلع والخدمات، وبحث مدى توافر مدخلات الإنتاج، واقتراح التدخلات والإجراءات الاحترازية لتعزيز القدرات الإنتاجية لهذه القطاعات لمواجهة الطلب عليها. ومن أبرز الإجراءات المُتخذة: المتابعة اليومية اللحظية لمخزونات السلع، ومراقبة الأثر المتوقع على مخزونات المواد الأساسية وأسعارها، وتيسير حركة الشحنات الصناعية والغذائية والدوائية والمواد الأولية في الموانئ والمنافذ. إلى جانب دعم الشركات

التصديرية لتغطية ارتفاع تكاليف العمليات اللوجستية أثناء الأزمة للمنتجات المحلية، ومعالجة التحديات ذات الصلة برحلة استيراد السلع الأساسية إلى المملكة، وغيرها من الإجراءات الداعمة للمخزونات الإستراتيجية، وتعزيز صمود سلاسل الإمداد للقطاعات واستمرارية أعمالها.

أما من ناحية **القطاعات الخدمية** ومن ضمنها: قطاعات السياحة والحج والعمرة، تتمثل الجهود المبذولة من خلال تقييم الأثر الاقتصادي عبر رصد وتحليل مؤشرات حركة التنقل والإيواء عبر مختلف منافذ المملكة. حيث تتكامل الجهود مع القطاعات الأخرى لتمكين خططها الاستباقية وتنفيذ إجراءاتها لدعم حماية وتنمية الحصة السوقية لهذه القطاعات. ومن أبرز الجهود والتدخلات الاستباقية المنفذة تسهيل إجراءات إيواء المتأثرين من الأزمة، وتسهيل دخول السياح إلى المملكة، بالإضافة إلى تسهيل الزيارات من دول الجوار، وتعزيز السياحة المحلية.

إضافةً إلى الجهود أعلاه، تعمل **الصناديق التنموية** على دعم وتمويل القطاعات المتضررة وذلك لتعزيز صمودها أمام مختلف التحديات المترتبة من تداعيات الأزمة. ومن أبرز الإجراءات المُتخذة تأجيل سداد دفعات القروض الحكومية للمنشآت المتضررة وذلك لتخفيف أثر الأزمة، وتوفير الدعم المالي والتشغيلي للشركات القائمة لمواجهة التضخم الحالي والمستقبلي، وتوفير الدعم المالي الإضافي لضمان وفرة السلع الغذائية الأساسية، وغيرها من المبادرات ذات الصلة بتعزيز إمكانية الصناديق والبنوك التنموية التابعة لمنظومة صندوق التنمية الوطني لتمويل القطاعات الأكثر تأثرًا نتيجة الأزمة.

أخيرًا، يتمثل **الهدف من تنفيذ إجراءات ومبادرات التعافي** في تخفيف العبء على أداء القطاعات وأنشطتها الاقتصادية ورفع قدرتها على التصدي للتأثيرات الجيوسياسية الراهنة. كما تُسهم الإجراءات المُتخذة في الحد من امتداد التطورات الجيوسياسية إلى حركة التجارة والشحن وسلاسل الإمداد، بما يدعم استمرارية تدفق السلع وتوافر مدخلات الإنتاج والتقليل من الضغوط المحتملة على مستويات الأسعار والتضخم في مختلف القطاعات. علاوةً على ذلك، تعمل هذه الإجراءات على احتواء التداعيات على كافة القطاعات، ومن ضمنها قطاعات الأعمال والاستثمار والتجارة وسوق العمل والاستهلاك، إلى جانب المحافظة على استمرارية تنفيذ المشاريع التنموية والمكتسبات الوطنية.

ميزانية 2027
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

04

أهم الممكنات المالية والاقتصادية للعام 2026م

ومستهدفات ميزانية العام 2027م

القسم الرابع

أهم الممكنات المالية والاقتصادية للعام 2026م ومستهدفات ميزانية العام 2027م

أ . الإستراتيجيات الوطنية

وضعت الرؤية منذ العام 2016م أسس التنمية، من خلال برامج تحقيق الرؤية، ومبادرات إستراتيجية استهدفت إحداث إصلاحات هيكلية، وتنفيذ موجة من خطط التحول على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وبمرور السنوات تتابع إطلاق الإمكانات الواعدة في قطاعات متنوعة، وبرزت الحاجة إلى تطوير إستراتيجيات وطنية تُركّز على إحداث مزيد من التغطية للقطاعات وتضمن استثمار ممكناتها والاستفادة من الفرص التي تنشأ في كُلّ منها، بالإضافة إلى إستراتيجيات تنموية لمناطق مختلفة؛ تضمن استثمار فرص النمو في كل منطقة وتمكين أفرادها وتحسين جودة الخدمات المقدمة فيها، مما يُعزز مسيرة التحول الشاملة، ويسهم في التنويع الاقتصادي، وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية في مختلف أرجاء المملكة، حيث تُعد الإستراتيجيات الوطنية القطاعية والمناطقية أدوات حيوية لتنفيذ رؤية السعودية 2030؛ إذ تُساهم في تحقيق النمو المستدام، وتوجيه التحول الاقتصادي على المدى الطويل. وتُركّز هذه الإستراتيجيات على تطوير القطاعات وتنمية المناطق، فتضمن مجتمعةً تحقيق الازدهار على كافة المستويات.

وستشهد المرحلة القادمة دورًا أكبر للإستراتيجيات الوطنية التي تتضمن إستراتيجيات قطاعية شاملة وإستراتيجيات فرعية وإستراتيجيات مناطقية؛ لتتمكّن المملكة من مواكبة الفرص الناشئة واستثمارها، واستكمال رحلة استثنائية من النمو المستدام، تجعل المملكة مركزًا حيويًا لكل فرصة وليدة، وحاضنة لكل طموح يرغب أن يكون جزءًا من تشكيل مستقبل مزدهر.

ففي جانب **الإستراتيجية الوطنية لسوق العمل**، ساهم صندوق تنمية الموارد البشرية في زيادة التوظيف في سوق العمل، مما يعكس فاعلية برامج ومبادرات الصندوق الرامية إلى تعزيز فرص التوظيف النوعي والمستدام، وقد بلغ إجمالي الدعم المباشر للأفراد والمنشآت

المستفيدة من برامج ومنتجات دعم التدريب والتمكين والإرشاد في النصف الأول من العام 2026م نحو 4.9 مليار ﷼[16].

أمّا على جانب تعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة، فتأتي جهود **الإستراتيجية الوطنية للاستثمار** بوصول المملكة إلى المركز الـ 13 عالميًا بين أكبر الاقتصادات المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2025م[17]، وذلك بتقدم بلغ أربع مراتب عالميًا عن العام 2024م، مما يعكس جاذبية الاقتصاد السعودي للاستثمارات الأجنبية، وفي هذا السياق بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت نحو 1.4 تريليون ﷼ تقريبًا بنهاية العام 2025م، متجاوزًا مستهدف العام 2025م، وبلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي نحو 28.4% متجاوزةً المستهدف البالغ 26.4%. حيث بلغت تدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو 159مليار ﷼ في العام 2025م، وحقق ارتفاعًا بنسبة 33.5% في العام 2025م مقارنةً بالعام 2024م. وقد وصل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.1 تريليون ﷼ تقريبًا بنهاية العام 2025م، محققًا ارتفاعًا بنحو 8.3% مقارنة بالعام السابق. كما نجح البرنامج السعودي لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى المملكة في جذب ما يزيد عن 740 شركة عالمية منذ انطلاق البرنامج متجاوزًا مستهدف العام 2030م المتمثل بـ 500 شركة، مما يُعزز مكانة المملكة إقليميًا لتكون مركزًا للشركات العالمية لإدارة استثماراتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقديم خدماتها للمنطقة من المملكة. ويعكس هذا الأداء ارتفاع ثقة المستثمرين الأجانب تجاه البيئة الاستثمارية في المملكة، والتسهيلات التشريعية غير المسبوقة، مع تنامي جاذبية القطاعات الإستراتيجية المتوافقة مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وتواصل المملكة جهودها في تعزيز مشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتمكين القطاع الخاص وتوسيع مشاركته في التنمية الاقتصادية، حيث استُكملت أعمال ومبادرات برنامج التخصيص، بعد نجاحه في تحقيق الغاية الأساسية من إنشائه وإرساء الأسس التنظيمية والتشريعية الداعمة للتخصيص، واستكمالًا لهذه الجهود انتقلت المملكة إلى مرحلة جديدة من خلال **الإستراتيجية الوطنية للتخصيص**، إذ أسهمت الإستراتيجية حتى الربع الثالث من العام الحالي 2026م، في إغلاق 98 عقدًا للتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك باستثمارات رأسمالية من القطاع الخاص تجاوزت 57 مليار ﷼، مما أسهم

[16] المصدر: صندوق تنمية الموارد البشرية.
[17] تقرير الاستثمار العالمي لعام 2026م، الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

فـي تطويـر البنيـة التحتيـة ورفـع كفـاءة وجـودة الخدمـات العامـة. وعلـى الصعيـد الدولـي، عـززت المملكـة مكانتهـا فـي مجـال الشـراكة بيـن القطاعيـن العـام والخـاص، بتحقيقهـا المركـز الثانـي عالميًـا فـي طـرح المشـاريع والمرتبـة الخامسـة كذلـك فـي إدارة العقـود، وفقًـا لتقييـم البنـك الدولـي المعلـن فـي العـام 2026م للأطـر التنظيميـة لمشـاريع الشـراكة بيـن القطاعيـن العـام والخـاص.

كمـا تهـدف **الإسـتراتيجية الوطنيـة للسـياحة** إلـى تعزيـز مكانـة المملكـة وجهـةً سـياحية عالميـة؛ يتجلـى ذلـك فـي عـدد مـن المؤشـرات التـي تعكـس الزخـم المتنامـي فـي القطـاع مـن أبرزهـا: مسـاهمة قطـاع السـياحة بنسـبة 5% فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي، وتتصـدر المملكـة بوصفهـا أكبـر اقتصـاد سـياحي فـي منطقـة الشـرق الأوسـط للعـام 2025م، ممثلـة نحـو 46% مـن الاقتصـاد السـياحي للمنطقـة وفقًـا للمجلـس العالمـي للسـفر والسـياحة. وتعـد المملكـة أكبـر سـوق سـياحية فـي الشـرق الأوسـط مـن حيـث حجـم الاسـتثمارات فـي مشـاريع التطويـر السـياحي التـي تتجـاوز 450 مليـار ﷼؛ إلـى جانـب توسـع قاعـدة الضيافـة العالميـة فـي المملكـة لتضـم أكثـر مـن 50 علامـة ضيافـة عالميـة. وتسـتهدف الإسـتراتيجية إضافـة 200 ألـف غرفـة فندقيـة إلـى المعـروض السـياحي بحلـول العـام 2030م.

وفـي إطـار تنفيـذ **الإسـتراتيجية الوطنيـة للبيانـات والـذكاء الاصطناعـي**، واصلـت المملكـة تعزيـز مكانتهـا وتنافسـيتها عالميًـا فـي مجالـي البيانـات والـذكاء الاصطناعـي، محققـةً المركـز الأول عالميًـا فـي كلٍ مـن الأمـن والخصوصيـة والتشـفير فـي الـذكاء الاصطناعـي، وأيضًـا المركـز الأول عالميًـا فـي تمكيـن المـرأة فـي الـذكاء الاصطناعـي وذلـك وفقًـا لمؤشـر سـتانفورد للعـام 2026م. كمـا تقدمـت مدينـة الريـاض 3 مراكـز فـي مؤشـر المـدن الذكيـة لتصـل إلـى المرتبـة 24 عالميًـا وفقًـا لمؤشـر IMD للمـدن الذكيـة للعـام 2026م. كمـا تشـمل مسـتهدفاتها للعـام 2027م تأهيـل 15 ألـف مختـص فـي مجالـي البيانـات والـذكاء الاصطناعـي لتأهيـل وتنميـة الكفـاءات الوطنيـة بمـا يلبـي احتياجـات سـوق العمـل. كمـا يسـتهدف أيضًـا تحقيـق نسـبة 100% فـي دمـج خدمـات التطبيقـات الحكوميـة فـي التطبيـق الوطنـي الشـامل (توكلنـا) وذلـك لتسـهيل وصـول المواطنيـن والمقيميـن والـزوار إلـى الخدمـات الحكوميـة والخاصـة عبـر منصـات رقميـة موحـدة وفعالـة.

وفـي إطـار الجهـود المبذولـة لتنميـة القـدرات البشـرية وجهـود تحسـين التعليـم وموائمـة مخرجـات التعليـم مـع احتياجـات سـوق العمـل والإسـهام فـي بنـاء كـوادر وطنيـة مؤهلـة عالميًـا، حققـت **إسـتراتيجية برنامـج خـادم الحرميـن الشـريفين للابتعـاث الخارجـي** منـذ انطلاقهـا فـي بدايـة الربـع الأول مـن العـام 2022م حتـى نهايـة العـام 2025م عـددًا مـن المنجـزات مـن أبرزهـا: ابتعـاث أكثـر مـن 4,619 طالـب وطالبـة ضمـن مسـار "الـرواد" الـذي يسـتهدف أفضـل 30 جامعـة علـى مسـتوى العالـم، ضمـن برنامـج خـادم الحرميـن الشـريفين للابتعـاث، بالإضافـة إلـى توقيـع 112 اتفاقيـة وشـراكة مـع القطـاع الخـاص والمؤسسـات فـي دول الابتعـاث، لتوفيـر فـرص تدريـب وتعليـم مميـزة للطـلاب المبتعثيـن.

كمـا تعتبـر الميـاه أحـد المـوارد الحيويـة التـي ترتكـز عليهـا التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، نظـرًا لدورهـا الأساسـي فـي تلبيـة احتياجـات السـكان ودعـم مختلـف الأنشـطة الاقتصاديـة. وانطلاقًـا مـن ذلـك تهـدف **الإسـتراتيجية الوطنيـة للميـاه** إلـى ضمـان الوصـول المسـتمر إلـى كميـات كافيـة مـن الميـاه المؤمنـة فـي الحـالات العاديـة وفـي حـالات الطـوارئ، وتحسـين إدارة الطلـب علـى الميـاه فـي جميـع الاسـتخدامات، وتقديـم خدمـات ميـاه وصـرف صحـي عاليـة الجـودة وموفّـرة للتكلفـة لضمـان أسـعار مقبولـة، والمحافظـة علـى مـوارد الميـاه وتحسـين اسـتخدامها مـع المحافظـة علـى البيئـة المحليـة لمـا فيـه مصلحـة المجتمـع السـعودي حاليًـا ومسـتقبلًا، وضمـان تنافسـية قطـاع الميـاه ومسـاهمته الإيجابيـة فـي الاقتصـاد الوطنـي مـن خـلال تعزيـز الحوكمـة الفعالـة ومشـاركة القطـاع الخـاص وتوطيـن القـدرات والابتـكار. وفـي هـذا الإطـار حققـت الإسـتراتيجية الوطنيـة للميـاه عـددًا مـن المنجـزات مـن أبرزهـا: زيـادة إمـدادات الميـاه فـي المملكـة للعـام 2026م إلـى مايقـارب 17 مليـون م^3/يوميًـا، وزيـادة سـعة خـزن الميـاه المحـلاة بـ 1.8 مليـون م^3، وبذلـك تصـل سـعة الخـزن إلـى 31.8 مليـون م^3. ولتعزيـز مصـادر الميـاه الجوفيـة تسـتهدف الإسـتراتيجية الوطنيـة للميـاه فـي العـام 2027م حفـر 127 بئـرًا، بطاقـة يوميـة تبلـغ 252 ألـف م^3 فـي مختلـف مناطـق المملكـة، وذلـك ضمـن جهـود دعـم منظومـة الإمـداد المائـي فـي المناطـق التـي تعانـي مـن شـح فـي المـوارد أو تعتمـد بشـكل رئيسـي علـى الميـاه غيـر المتجـددة.

وعلى صعيد **الإستراتيجية الوطنية للصناعة** واصلت المملكة جهودها لتنمية القاعدة الصناعية، ليصل عددها إلى 15.4 ألف مصنعًا حتى الربع الثالث من العام الحالي 2026م. كما ساهمت الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 530 مليار ﷼ للعام 2025م، بما يُعزز مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي، ورفع القدرات الإنتاجية للمملكة، وتعزيز المحتوى المحلي.

ب . برامج تحقيق رؤية السعودية 2030

عزّزت برامج تحقيق الرؤية -التي تعد كيانات متوسطة المدى استحدث معظمها في المرحلة الأولى من إطلاق رؤية السعودية 2030 باعتبارها الأدوات الأساسية للتنفيذ- مستويات التعاون بين المنظومة، وسرّعت وتيرة الإنجاز وساهمت في تجاوز الرؤية عددًا من مستهدفاتها الطموحة، بالإضافة إلى مساهمتها في بناء المهارات والقدرات المؤسسية، وتزويد الكيانات الحكومية بالأدوات والأطر اللازمة لتعزيز استدامة النمو والتطوير. وكونها أدوات للتنفيذ؛ فقد شهدت تطورات طوال رحلتها، فدُمجَت بعضها وأنشئت برامج جديدة بحسب ما تطلّبته المراحل السابقة من مناحي للتركيز وأغلقت بعضها بعد أن أكملت خططها التنفيذية، وحققت أهدافها التي أُنشأت من أجلها، لتقوم كيانات أخرى بالبناء على ما أنجزته هذه البرامج من خلال إستراتيجياتها وخططها وفق نموذج عمل أكثر استدامة.

وفي سياق التحولات التنموية التي تشهدها المملكة، يتطلع **برنامج الإسكان** إلى إحداث أثر إيجابي على الجانب الاجتماعي والإستراتيجي والاقتصادي من خلال تنفيذ مبادرات وبرامج تساهم في توفير خيارات سكنية متنوعة وملائمة لتعزيز الاستقرار السكني. وقد انعكست هذه الجهود في رفع نسبة تملك الأسر السعودية للوحدات السكنية إلى 66.24% بنهاية العام 2025م متجاوزًا مستهدف العام 2026م، من خلال توسيع إتاحة الحلول التمويلية والدعم السكني، وتوفير منتجات سكنية متنوعة تتناسب مع احتياجات الأسر وقدراتها. كما يهدف البرنامج إلى تحسين القدرة على تحمل تكاليف السكن. كما ساهم البرنامج في دعم الفئات الأشد حاجة ضمن برنامج الإسكان التنموي وتمكين أكثر من 25 ألف أسرة خلال العام 2026م من الحصول على المسكن الملائم وتعزيز مساهمة القطاع الخاص وغير الربحي لضمان

استدامة توفير الحلول السكنية للفئات المستحقة. وسعيًا لتسهيل وصول المستفيدين إلى الخدمات البلدية والإسكانية عبر القنوات الرقمية، فقد تم تبني الخدمات الرقمية وترسيخها كقناة رئيسية والوصول إلى 1.1 مليون مستخدم نشط على "منصة بلدي" و "منصة سكني"، وتنفيذ أكثر من 4.9 مليون إجراء رقمي عبر منصات القطاع، بما يسهم في تسهيل وصول المستفيدين إلى الخدمات، وتسريع إنجاز الإجراءات، وتقليص الاعتماد على القنوات التقليدية، وتحسين كفاءة وجودة تجربة المستفيد.

وسعيًا إلى تحويل المملكة إلى وجهة للفعاليات الرياضية والترفيهية على الصعيدين المحلي والدولي، يهدف **برنامج جودة الحياة** إلى تهيئة واستحداث مجموعة من الخيارات المتنوعة في جميع القطاعات لتوسيع الخيارات المتاحة في مختلف مجالات الترفيه لتحسين جودة حياة كل من المواطن والمقيم. وفي خطوة نوعية لتعزيز منظومة التعليم الثقافي والإبداعي، تم تأسيس جامعة الرياض للفنون كأول جامعة متخصصة في الفنون والثقافة في المملكة، وتتيح الجامعة القبول للطلبة من داخل المملكة وخارجها بما يُعزز مكانتها كمركز إقليمي للتعليم الفني والثقافي. وتعزيزًا للحضور الأدبي وتطويرًا للمشهد الثقافي، تم تنفيذ 2,833 فعالية أدبية ضمن مبادرة الشريك الأدبي حتى الربع الثاني من العام الحالي 2026م. وتجسيدًا للتكامل بين قطاعي الثقافة والطاقة، تم افتتاح متحف الذهب الأسود خلال الربع الثاني من العام الحالي 2026م، الذي يُعد الأول من نوعه عالميًا كأول متحف دائم ومخصص لاستعراض قصة النفط من منظور فني وثقافي وإنساني، وبلغ عدد الزوار له نحو 13,643 زائر خلال الثلاث أشهر الأولى من افتتاحه. كما ساهم البرنامج في تعزيز أنماط الحياة الصحية وتنمية المواهب والإبداع في مجالات الثقافة والفن عبر إطلاق البرنامج الصيفي "نادينا" لتفعيل أندية الحي واستقطاب أكثر من 200 ألف مستفيد حول المملكة خلال الربع الثاني من العام الحالي 2026م. وانطلاقًا نحو الريادة الدولية وتطوير أدوات قياس جودة الحياة، قد تم إطلاق مؤشر جودة الحياة العالمي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، الذي حظي بإشادة اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة كأداة إستراتيجية لقياس جودة الحياة في المدن وتمكين صناع القرار من الاعتماد على بيانات ومؤشرات موثوقة في التخطيط الحضري.

وعلى صعيد تطوير المنظومة الصحية، يركز **برنامج تحول القطاع الصحي** على رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة وتعزيز الجاهزية وتلبية احتياجات المستفيدين. وتحقيقًا لمساعي تسهيل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، فقد ارتفع مؤشر نسبة التجمعات السكانية المغطاة بخدمات الرعاية الصحية الأساسية إلى 97.5% بنهاية العام 2025م. وعلى جانب رفع القدرة الاستيعابية للمنظومة الصحية وتعزيز توفر الكوادر التمريضية، فقد ارتفع عدد العاملين المؤهلين في التمريض إلى 863.43 ممرض لكل 100 ألف نسمة خلال العام 2025م. كما وصلت نسبة المستشفيات التي حققت المتطلبات الأساسية لسلامة المرضى إلى 80.66% خلال العام 2025م في إنجاز يعكس التقدم في تطبيق معايير سلامة المرضى وتعزيز جودة الرعاية الصحية وترسيخ ثقافة التحسن المستمر في المنشآت الصحية. وانخفض معدل الوفيات من الأمراض غير المعدية إلى 362 وفاة لكل 100 ألف نسمة في العام 2025م مدعومة بجهود تعزيز الوقاية والكشف المبكر وتحسين التشخيص وعلاج الأمراض المزمنة ورفع الوعي بعوامل الخطورة وتبني نمط الحياة الصحي.

وامتدادًا لجهود المملكة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، تواصل تطوير منظومة خدمة ضيوف الرحمن، حيث يتجسد هذا الدور في **برنامج خدمة ضيوف الرحمن** الذي يتيح سبل وصول الحجاج والمعتمرين إلى البقاع المقدسة بيسر وسهولة. وفي إطار رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين، فقد تم تحديد فرص التحسين ومعالجة التحديات في مختلف مراحل رحلة الحج والعمرة، بحيث انعكس ذلك بشكل إيجابي بتجاوز نسبة 90% في مؤشر رضا الحجاج والمعتمرين متجاوزة مستهدف رؤية السعودية 2030. كما يعمل البرنامج على تأهيل وتطوير المواقع التاريخية والثقافية بهدف تعميق التجربة الدينية وإثرائها والتعرف على الثقافة المحلية والتاريخ الإسلامي، بحيث بلغ عددها 20 موقع في مكة المكرمة والمدينة المنورة بنهاية العام الحالي 2026م. كما بلغ عدد المتطوعين أكثر من 131 ألف متطوع في مؤشر أعداد المتطوعين في خدمة ضيوف الرحمن خلال العام الحالي 2026م، ليعكس التطور المستمر في منظومة الحج والعمرة وقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الزوار. كما عمل برنامج إدارة مشاريع الحج في برنامج خدمة ضيوف الرحمن بالتعاون مع أكثر من 60 جهة مختلفة في أداء كافة الجهود التنسيقية للتخطيط ورفع الجاهزية لموسم حج 1447هـ بما يُسهم في رفع جودة الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام.

يسعى **برنامج تنمية القدرات البشرية** إلى بناء الأساس التعليمي الراسخ لجميع أبناء الوطن وتطوير منظومة التعليم ورفع جاهزية المواطنين لمتطلبات سوق العمل بما ينعكس على الاقتصاد المستقبلي. حيث أطلق البرنامج مبادرة البرامج الجامعية القصيرة بعدد 123 برنامج جامعي قصير حتى الربع الثاني من العام الحالي 2026م موجهة لأكثر من 15 ألف طالب وطالبة، تتميز تلك البرامج بأنها مرنة ومكثفة وتركز على تطوير المهارات المتخصصة التي تواكب سوق العمل في القطاعات ذات الأولوية. وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين تصنيف المؤسسات التعليمية في المملكة، يتم قياس عدد الجامعات السعودية المصنفة ضمن أفضل 100 – 200 جامعة عالميًا وفقًا للتصنيفات العالمية (شنغهاي، وكيو إس، والتايمز). ويُتيح هذا القياس مقارنة جودة التعليم العالي على المستوى العالمي، استنادًا إلى عدة مؤشرات تعليمية رئيسية تشمل جودة التدريس، والبحث العلمي، وعدد الاستشهادات، والانفتاح الدولي، بالإضافة إلى دخل الأعمال. وقد حققت الجامعات السعودية حضورًا بارزًا في التصنيفات العالمية، حيث تقدم ترتيب جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من المرتبة (67) في العام 2025م إلى المرتبة (63) في العام الحالي 2026م في تقرير كيو إس العالمي للجامعات، محققًا مستهدف مؤشر "عدد جامعات المملكة العربية السعودية المصنف عالميًا ضمن أفضل 100 جامعة".

وفي إطار تحفيز نمو القطاع الصناعي وبناء اقتصاد متنوع ومستدام وتحقيق التميز والريادة، يضع **برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب"** في مقدمة أولوياته أربع قطاعات أساسية تتضمن الصناعة والطاقة والخدمات اللوجستية والتعدين. انطلاقًا من الجانب الصناعي، فقد ساهم البرنامج خلال النصف الأول من العام الحالي 2026م باستقطاب الاستثمارات النوعية وتعزيز النمو ليصل إجمالي الاستثمارات المستقطبة إلى 20 مليار ﷼ منها 5.9 مليار ﷼ كاستثمار أجنبي، إلى جانب خلق فرص وظيفية بنحو 32 ألف وظيفة جديدة. كما نجحت المملكة من خلال الكفاءات الوطنية بإطلاق القمر الصناعي السعودي "شمس" الذي يتيح رصد تأثيرات النشاط الشمسي والإشعاعي. أما على جانب قطاع الطاقة، فقد تم إطلاق اللائحة التنفيذية لنظام المواد البترولية والبتروكيماوية سعيًا لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين وتعزيز المتابعة والرقابة على المنشآت المرخصة. كما تم تطوير نموذج أولي لخلايا شمسية متقدمة بمستويات عالية من كفاءة تحويل الطاقة تجاوزت 27% لخلية شمسية مكدسة ميكانيكيًا بمساحة 100 سم^2 خلال العام الحالي 2026م. وعلى صعيد قطاع الخدمات اللوجستية، فقد تم تنفيذ حزمة متكاملة من المشاريع والاستثمارات لتطوير القدرات

التشغيلية واللوجستية للموانئ السعودية وتعزيز الربط البحري للمملكة، شملت تطوير ورفع الطاقة الاستيعابية، وإطلاق مشاريع إستراتيجية، وتوسعة ساحات الحاويات، وتطوير مرافق التبريد، وإطلاق 20 خدمة شحن ملاحية جديدة؛ بما يُعزز كفاءة سلاسل الإمداد وحركة التجارة ويرفع تنافسية الموانئ السعودية وربطها بالأسواق العالمية. واختتامًا بقطاع التعدين، فقد حققت المملكة إنجازًا عالميًا بدخولها قائمة أفضل 10 دول عالميًا في مؤشر جاذبية الاستثمار التعديني وفق المسح السنوي لشركات التعدين الصادر عن معهد فريزر للعام 2025م. وسعيًا لتعزيز جاذبية قطاع التعدين للاستثمارات النوعية وتوسيع نطاق أعمال الاستكشاف في المناطق الواعدة، فقد تم تأهيل 24 شركة وتحالفًا محليًا وعالميًا للمنافسة على رخص الكشف في ثلاثة أحزمة تعدينية تغطي مساحة 13 ألف كيلو م^2.

يرسخ **برنامج التحول الوطني** مكانة المملكة ضمن الدول الرائدة عالميًا في التنظيم الرقمي، ويعد داعمًا لسوق العمل، ومساهمًا في تحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة الأداء الحكومي. ومن إسهامات البرنامج في تعزيز كفاءة تقديم الخدمات، فقد حققت وزارة العدل تقدمًا متسارعًا في رقمنة خدماتها؛ إذ بلغت نسبة الخدمات الإلكترونية 96.64% في نهاية الربع الثاني من العام الحالي 2026م متجاوزة المستهدف البالغ 91%. وحقّقت المملكة وفورات مالية بقيمة 1.255 مليار ﷼ حتى الربع الثالث من العام الحالي 2026م عن طريق المبادرات الحكومية الرقمية، لتصل الوفورات التراكمية منذ العام 2020م إلى نحو 10.499 مليار ﷼، وذلك يعكس التقدم في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتعظيم الاستفادة من الموارد المخصصة للتحول الرقمي، ويدعم توجيه الموارد بكفاءة نحو الأولويات الوطنية. كما حقّقت الأسر المنتجة المدعومة من بنك التنمية الاجتماعية مبيعات بقيمة 2.847 مليار ﷼ حتى الربع الثالث من العام الحالي 2026م، لترتفع القيمة التراكمية لمبيعاتها منذ العام 2016م إلى نحو 25.4 مليار ﷼، مما يعكس نمو النشاط الاقتصادي للأسر المنتجة، وتعزيز قدرتها على تنمية مصادر دخلها وإسهامها في الاقتصاد الوطني. وسجّلت المملكة رقمًا قياسيًّا عالميًّا في موسوعة غينيس للأرقام القياسية في كفاءة استهلاك الطاقة لتحلية المياه بالتناضح العكسي بعد تحقيق استهلاك بلغ 1.55 كيلو واط ساعة/م^3، مقارنة بالرقم القياسي السابق البالغ 1.7 كيلو واط ساعة/م^3. كما طوّر معهد «وتيرا» ابتكارًا حاصلًا على براءة اختراع يُسهم في استخلاص المعادن من المحاليل الملحية وتعظيم قيمتها الاقتصادية، ما يدعم تطبيقات الاقتصاد الدائري في قطاع المياه.

ج . صندوق الاستثمارات العامة

واصل صندوق الاستثمارات العامة خلال العام الحالي 2026م تطوير في أنشطته الاستثمارية ومشاريع الشركات التابعة له، بما يُعزز مساهمته في تنويع قاعدة الاقتصاد المحلي وتطوير المنظومات الاقتصادية المتكاملة، وتوسيع الفرص المتاحة للقطاع الخاص. ويأتي ذلك امتدادًا لانجازات الصندوق ونموه خلال الأعوام الماضية، حيث بلغ إجمالي أصول الصندوق المدارة ما يفوق 3.4 تريليون ﷼ في العام 2025م، فيما بلغت استثماراته المحلية نحو 750 مليار ﷼ خلال الفترة 2021م–2025م، كما ساهم الصندوق وشركاته في جذب استثمارات أجنبية مباشرة بما يقارب 61 مليار ﷼ خلال الفترة نفسها في عدد من القطاعات الناشئة والجديدة، وساهم الصندوق بما يعادل 11% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة في العام 2025م، فيما وصلت مساهمته التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للمملكة خلال الفترة 2021م - 2025م إلى 1.286 تريليون ﷼. وذلك في إطار جهوده لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد المحلي، كما أطلق الصندوق وشركات محفظته ضمن إستراتيجيته للاستثمار في رأس المال البشري العديد من البرامج والمبادرات التي تستهدف نقل المعرفة وبناء القدرات وتطوير مهارات الكفاءات الوطنية القادرة على قيادة المستقبل؛ بما في ذلك برنامج "عزم" و برنامج "تطوير الخريجين"، وبرنامج "تطوير إدارة المحافظ الاستثمارية".

ومع الانتقال من مرحلة النمو والتوسع السريع إلى مرحلة تحقيق القيمة المستدامة وتعظيم الأثر، أقرّ مجلس إدارة الصندوق إستراتيجيته للفترة 2026م–2030م، التي تركز على بناء منظومات اقتصادية محلية ذات قدرة تنافسية عالية، وتعزيز التكامل بين القطاعات واستثمارات الصندوق، وتعظيم قيمة الأصول الإستراتيجية، وتحقيق عوائد مالية مستدامة، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمستثمرين الدوليين.

وفي إطار **تعزيز مشاركة القطاع الخاص**، أتاحت منصة القطاع الخاص التابعة للصندوق فرص أعمال بقيمة تتجاوز 40 مليار ﷼، وحقق الصندوق وشركات محفظته مساهمة واسعة في دفع نمو المحتوى المحلي عبر مجموعة من البرامج والمبادرات، حيث وصلت نسبة المحتوى المحلي من إجمالي إنفاقه وشركات محفظته إلى 60% بنهاية العام 2025م، حيث عمل على زيادة الفرص للشركات المحلية للمساهمة في المشاريع، وتحفيز المورّدين المحليين لتطوير

إمكاناتهم وقدراتهم، وزيادة توطين السلع والخدمات المستوردة، وإتاحة الفرص الاستثمارية للصندوق لتحسين سلسة الإمداد المحلية. وامتدادًا لتمكين القطاع الخاص فقد شهد العام الحالي 2026م إطلاق **شركة "توريد للحلول التمويلية"**، وهي منصة رقمية مبتكرة متخصصة بتقديم منتجات تمويل سلاسل الإمداد للشركات في السوق السعودية. كما أسهمت شراكاته مع كبار مديري الأصول العالميين في توسيع أعمالهم وافتتاح مقرات لهم في المملكة، وجذب استثمارات أجنبية تتجاوز 75 مليار ﷼ خلال الفترة 2021م–2025م، إلى السوق السعودية مما عزّز من عمق السوق المالية السعودية وطرح منتجات استثمارية مبتكرة، إلى جانب إطلاق أكاديميات وبرامج تدريبية للكفاءات الوطنية لبناء قدرات مديري الأصول المحليين. وانسجامًا مع إستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة 2026م – 2030م، ومستهدفات محفظة الرؤية والمنظومات الاقتصادية التنافسية، حققت شركات محفظته خلال العام 2026م العديد من الإنجازات التي تدعم تحقيق مهمته الأساسية في تعزيز التحول الاقتصادي في المملكة.

وعلى صعيد الصناعات الناشئة والجديدة، أطلقت **شركة "سير"** أول إصداراتها من السيارات المصنعة محليًا، و في فبراير 2026م وقّعت 16 اتفاقية تجارية لسلاسل التوريد والإمداد بقيمة بلغت 3.7 مليار ﷼، بما يُسهم في توطين صناعة السيارات وتطوير سلاسل الإمداد المحلية، كما واصلت دورها في بناء القدرات وتطوير وتعزيز مهارات الكفاءة الوطنية واستحداث فرص العمل من خلال شراكاتها مع العديد من المؤسسات الأكاديمية المحلية والعالمية؛ بما في ذلك الأكاديمية الوطنية للسيارات والمركبات (نافا).

أما على جانب التقنيات المتقدمة، فقد أعلن صندوق الاستثمارات العامة وأرامكو السعودية، إتمام صفقة استحواذ أرامكو السعودية، على نسبة 49% من **شركة هيومين**، مع احتفاظ الصندوق بنسبة 51% من ملكية الشركة. وستُسهم هذه الصفقة في تسريع نمو هيومين وتعزيز نطاق إمكاناتها الكاملة في مجال الذكاء الاصطناعي عالميًا، حيث سيُساهم كلٌ من صندوق الاستثمارات العامة وأرامكو السعودية بأصول وقدرات وكوادر في مجال الذكاء الاصطناعي.

وعلى مستوى التطوير الحضري والعمراني، وضمن الجهود لتطوير مجمعات سكنية متكاملة على مستوى مناطق المملكة، أنجزت **مجموعة "روشن"** كامل وحدات المرحلة الأولى من مشروع سدرة بمدينة الرياض بإجمالي 3,041 وحدة، مع دخول مرافقها الخدمية مرحلة التشغيل الفعلي، إلى جانب طرح مشاريع ووحدات سكنية جديدة في الرياض وجدة، بما يُسهم في زيادة المعروض السكني وتطوير المجتمعات المتكاملة.

وتعزيزًا لاقتصاديات المدن، شهد العام 2026م إطلاق **شركة "ساحل الخليج للتطوير العقاري"** بهدف تطوير وجهة سياحية وسكنية متكاملة على ساحل مدينة الخفجي المطلة على الخليج العربي، بما يواكب الطلب المتزايد على خيارات السكن والسياحة في شمال المنطقة الشرقية من المملكة، كما افتتحت **شركة "أسفار"**، إحدى شركات صندوق الاستثمارات العامة، منتجع قمرة الجبلي في منطقة الباحة على مساحة تتجاوز 21 ألف م^2، ويضم 30 غرفة وجناحًا جبليًا.

وضمن خطتها لتطوير 40 فندقاً من خلال استقطاب كبار المشغلين العالميين، بدأت **شركة الدرعية** ضمن اتفاقية تطوير مشترك جديدة مع شركة مِداد للتطوير والاستثمار العقاري، لبناء فندق فورسيزونز الدرعية الفاخر.

كما افتتحت **شركة مشاريع الترفيه السعودية "سفن"** وجهتين ترفيهيتين في أبها وتبوك، ضمن خطتها لتطوير 14 وجهة ترفيهية متكاملة في مختلف مناطق المملكة، بما يُسهم في توسيع الخيارات الترفيهية، وتعزيز جودة الحياة، ودعم نمو قطاع الترفيه وفق إستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة ومستهدفات رؤية السعودية 2030، وأطلقت **شركة القدية للاستثمار** مركز التنس الوطني، الذي يُعد إضافة نوعية للمشهد الرياضي والترفيهي المحلي، وافتتحت "أكواريبيا" أول متنزه ألعاب مائية من نوعه في المملكة العربية السعودية والأكبر في المنطقة، بما يساهم في دفع جهود تحسين جودة الحياة، وتعزيز التحول الرياضي والترفيهي في المملكة.

وفي الإطار عينه، أطلقت **شركة "داون تاون السعودية"** مشروع داون تاون الخُبر، ضمن منظومة الصندوق للتطوير العمراني والتنمية الحضرية، حيث يهدف إلى تطوير وجهة حضرية

متكاملة تجمع بين السكن والعمل والتسوق والترفيه على الواجهة البحرية بمحافظة الخبر، ويضم أكثر من 4 آلاف وحدة سكنية، وما يزيد عن 500 غرفة فندقية، وأكثر من 40 ألف م^2 من المساحات المكتبية. ويُمثل مشروع "داون تاون الخبر" خطوة هامة لتوفير بيئة حضرية متكاملة تعكس هوية الخبر وتواكب تطلعاتها المستقبلية.

وفي قلب تحول المشهد السياحي في المملكة تبرز مساهمات الصندوق وشركات محفظته، حيث سجّلت **شركة البحر الأحمر الدولية** نسبة إنجاز في المرحلة الأولى من مشروع البحر الأحمر بلغت نحو 98%، مع إنجاز 11 منتجعًا تضم 1,405 وحدة فندقية، كما شهد العام الحالي 2026م تدشين "وجهة أمالا" وبدء استقبال الزوار في عدد من منتجعاتها، إلى جانب إعادة تشغيل مطار الوجه الدولي بعد استكمال أعمال تطويره، وافتتحت منطقة "أدرينا" للمغامرات والترفيه، كما افتُتح مستشفى البحر الأحمر في وجهة البحر الأحمر بموجب شراكة إستراتيجية مع مجموعة الدكتور سليمان الحبيب الطبية لإدارة المستشفى وتشغيله، بالإضافة إلى افتتاح منتجع "جراند حياة البحر الأحمر" في جزيرة "شورى"، ما يوسّع خيارات الضيافة في وجهة "البحر الأحمر"، ويستحدث فيها أكبر مساحة مصممة خصيصًا للفعاليات. وشهدت الشركة تخريج الدفعة الرابعة من برنامج "البحر الأحمر للتدريب المهني"، والتي ضمت 386 خريجًا وخريجة من الكفاءات الوطنية للمساهمة في قيادة مستقبل قطاع الضيافة والسياحة في المملكة.

وعلى صعيد النقل والخدمات اللوجستية، نقلت قطارات **شركة الخطوط الحديدية السعودية** أكثر من 14 مليون راكب خلال العام 2025م، فيما تجاوز عدد الركاب 1.2 مليون راكب خلال النصف الأول من العام الحالي 2026م، بما يُسهم في تعزيز كفاءة منظومة النقل والربط بين مناطق المملكة، ودعم حركة الركاب والبضائع. كما وصلت نسبة الإنجاز في الأعمال الإنشائية لتوسعة محطة الحاويات (T1) وتعزيز عملياتها في ميناء نيوم إلى 80%، ويجري العمل حاليًا على التشغيل التجريبي للأرصفة الجديدة.

د . المشاريع التنموية

وفـي إطـار ترجمـة التوجهـات الإسـتراتيجية والمسـتهدفات التنمويـة إلـى مشـاريع ملموسـة، تواصـل المملكـة تنفيـذ مجموعـة مـن المشـاريع التنمويـة التـي تُسـهم فـي تطويـر البنيـة التحتيـة والمرافـق العامـة، وتعزيـز الاسـتدامة البيئيـة وتنميـة الأنشـطة الاقتصاديـة والسـياحية والثقافيـة. وقـد شـهد العـام الحالـي 2026م تقدمًـا فـي تنفيـذ عـدد مـن المشـاريع والمبـادرات التنمويـة فـي المملكـة، شـمل تطويـر وتشـغيل وجهـات ومرافـق جديـدة، والتوسـع فـي المسـاحات الخضـراء، ورفـع كفـاءة منظومـة النقـل، بمـا يُسـهم فـي تحسـين جـودة الحيـاة، وتعزيـز جاذبيـة المـدن والمناطـق، وتوسـيع الفـرص الاسـتثمارية. وفـي العـام 2027م والمـدى المتوسـط، تتواصـل الجهـود لاسـتكمال مراحـل جديـدة مـن هـذه المشـاريع وتوسـيع نطاقهـا، بمـا يُعـزز أثرهـا الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي.

وفـي جانـب تعزيـز الاسـتدامة البيئيـة وتحسـين المشـهد الحضـري تبـرز **مبـادرة السـعودية الخضـراء**، التـي تمثـل إطـارًا وطنيًـا لتعزيـز العمـل البيئـي عبـر زيـادة الغطـاء النباتـي، ومكافحـة التصحـر، وحمايـة التنـوع الحيـوي واسـتعادة النظـم البيئيـة. وفـي إطـار هـذه الجهـود، شـهد العـام الحالـي 2026م تنفيـذ المرحلـة الأولـى مـن مشـروع تشـجير أراضـي المحميـات الملكيـة، مـن خـلال 19 مشـروعًا موزعـة علـى 9 مناطـق فـي المملكـة، حيـث تمـت زراعـة نحـو 6.88 مليـون شـجرة. وتسـهم هـذه الجهـود فـي تحسـين جـودة الهـواء، والحـد مـن التصحـر والعواصـف الرمليـة، وتعزيـز التنـوع الحيـوي، إلـى جانـب دعـم السـياحة البيئيـة وخلـق فـرص عمـل نوعيـة فـي قطاعـات البيئـة والتشـجير. ويسـتهدف المشـروع اسـتكمال زراعـة 7 ملاييـن شـجرة بحلـول الربـع الرابـع مـن العـام 2028م، بمـا يدعـم التوسـع فـي الغطـاء النباتـي والحفـاظ علـى المـوارد الطبيعيـة واسـتدامتها.

وتتكامـل هـذه الجهـود مـع التوسـع فـي المسـاحات الخضـراء وتحسـين المشـهد الحضـري مـن خـلال **برنامـج الريـاض الخضـراء**، أحـد مشـاريع الريـاض الكبـرى، الـذي يعمـل زيـادة نسـبة المسـاحات الخضـراء والتشـجير فـي مدينـة الريـاض، مـن خـلال إنشـاء الحدائـق الكبـرى، وتشـجير الطـرق والميادين الرئيسـية، وتأهيـل وتشـجير الأوديـة، وتشـجير الأحيـاء السـكنية، بمـا يشـمل حدائـق الأحيـاء والمسـاجد والمـدارس ومواقـف السـيارات. وقـد شـهد البرنامـج خـلال العـام الحالـي 2026م تقدمًـا ملحوظًـا

في عدد من مساراته، حيث يجري تنفيذ 14 حديقة كبرى بإجمالي مساحة تتجاوز 12 مليون م^2، من أبرزها حديقة الملك عبد العزيز وحديقة العروبة، إلى جانب تنفيذ أعمال التشجير في الأحياء السكنية والمرافق العامة. كما يستهدف البرنامج خلال العام 2027م افتتاح 296 حديقة جديدة بمساحة تتجاوز 1.9 مليون م^2، وثلاث حدائق كبرى بمساحة تتجاوز 550 ألف م^2، بما يُسهم في زيادة المساحات الخضراء وتوفير وجهات ترويحية ورياضية جديدة لسكان المدينة.

وفي إطار **تأهيل الأودية وتطويرها**، شملت أعمال البرنامج تأهيل 5 ملايين م^2 من الأودية وروافدها، ومن أبرزها شعيب غذوانة، الذي اكتملت أعمال تأهيله، وشملت زراعة الأشجار والشجيرات المحلية وتوفير مسارات للمشي والدراجات ومرافق عامة. كما يستهدف البرنامج خلال العام 2027م افتتاح شعيب أم قصر، الذي تتقدم أعمال تأهيله على مساحة تبلغ 1.3 مليون م^2 ويمتد بطول 4.7 كم، بما يُعزز الاستفادة من الأودية بوصفها مساحات طبيعية وترفيهية تُسهم في تحسين البيئة الحضرية.

وامتدت أعمال البرنامج إلى **تشجير الطرق والميادين الرئيسية**، حيث بلغت أطوال الطرق والمحاور التي شملتها أعمال التشجير 235 كيلومترًا، إلى جانب تشجير 16 ميدانًا رئيسيًا بإجمالي مساحة تبلغ 8 ملايين م^2، فيما تجاوز إجمالي الأشجار المزروعة ضمن أعمال البرنامج 4.5 مليون شجرة.

وفي جانب **البنية التحتية الداعمة لاستدامة التشجير**، يعمل البرنامج على تطوير الشبكة الرئيسية لتوزيع المياه المعالجة على مستوى المدينة، التي تمتد عند اكتمالها لأكثر من 800 كيلومتر، بطاقة استيعابية تبلغ نحو 1.7 مليون م^3 يوميًا، بهدف إعادة استخدام المياه المعالجة بنسبة 100%. وقد بدأ تشغيل عدد من الشبكات وضخ المياه لمشاريع البرنامج والمشاريع الكبرى في المدينة، مع تطوير منظومة للتحكم والمراقبة وإدارة مياه الري عن بُعد، بما يدعم كفاءة استخدام المياه واستدامة أعمال التشجير.

كما امتد أثر البرنامج إلى تعزيز المشاركة المجتمعية ورفع مستوى الوعي البيئي، من خلال تنظيم أكثر من 30 فعالية ومبادرة للتوعية بأهمية التشجير والمحافظة على البيئة، بما يُعزز مشاركة المجتمع في تحقيق مستهدفات البرنامج، ويُسهم في تحسين المشهد الحضري والارتقاء بجودة الحياة في مدينة الرياض.

وامتدادًا لجهود تطوير الحدائق والوجهات الحضرية الكبرى، تواصل أعمال تطوير **حديقة الملك سلمان** والتي تعد إحدى أكبر الحدائق الحضرية في العالم، وتهدف إلى توفير وجهة خضراء متكاملة تجمع بين المساحات الطبيعية والأنشطة الرياضية والثقافية والفنية والترفيهية والتجارية. شهد المشروع تقدمًا في أعماله حتى الربع الثالث من العام الحالي 2026م، حيث اكتملت البنية التحتية للمرحلة الأولى، كما حصد المشروع 16 جائزة محلية ودولية. وعلى صعيد التشجير والتنوع الحيوي، تم إنتاج أكثر من مليوني بذرة، وزراعة أكثر من 4 ملايين أشجار وشجيرات ومغطيات تربة. وفي العام 2027م، يستهدف المشروع بدء الافتتاح التجريبي للمرحلة الأولى، واستكمال المجمع الملكي للفنون وحديقة الفنون والمرافق والخدمات، ومواصلة أعمال التشجير، إلى جانب تطوير المناطق الاستثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يوسع الخيارات الترفيهية والثقافية ويدعم النشاط الاقتصادي والسياحي.

وعلى صعيد تطوير منظومة النقل والبنية التحتية، شهد العام الحالي 2026م تقدمًا في تطوير شبكة التنقل بمدينة الرياض، من خلال ثلاثة مسارات متكاملة تشمل تطوير الطرق، وتوسيع خدمات النقل العام، ورفع كفاءة إدارة الحركة المرورية، لمواكبة النمو السكاني والاقتصادي والتوسع العمراني، وتعزيز الترابط بين المناطق السكنية والمراكز الاقتصادية والخدمية والوجهات التنموية، وشهد **برنامج تطوير محاور الطرق الدائرية والرئيسية** في مدينة الرياض تقدمًا في أعماله حتى شهر أكتوبر من العام الحالي 2026م، بما يُسهم في رفع كفاءة شبكة الطرق وتحسين انسيابية الحركة المرورية وتعزيز الترابط بين أجزاء المدينة، لمواكبة النمو السكاني والتوسع العمراني والمشاريع التنموية الكبرى. ويستهدف البرنامج تطوير ما يقارب 700 كيلومتر من الطرق والمحاور الرئيسية، وأكثر من 330 تقاطعًا رئيسيًا، تشمل تنفيذ أكثر من 300 جسر و80 نفقًا في مختلف أنحاء المدينة. وقد شهدت مجموعات المشاريع تقدمًا متفاوتًا في نسب الإنجاز، حيث بلغت نسبة الإنجاز في مشروع ربط طريق الطائف بالقدية 81%، وفي الطريق الدائري الجنوبي الثاني 45%، وفي مشروع الجسرين الموازيين للجسر المعلق 42%، إلى جانب استمرار الأعمال في تطوير محور طريق الثمامة، الممتد من طريق الملك خالد غربًا إلى طريق الشيخ جابر الأحمد الصباح شرقًا، ويشمل تطوير 13 تقاطعًا رئيسيًا وتنفيذ 10 أنفاق و17 جسرًا، لتحويله إلى طريق حر الحركة، بما يُعزز انسيابية التنقل بين شرق الرياض وغربها.

كما شهد البرنامج اكتمال عدد من الأعمال وإتاحتها للحركة المرورية، من أبرزها جسر تقاطع طريق التخصصي مع طريق الملك عبد الله، وجسر طريق الثمامة عند تقاطعه مع طريق الأمير محمد بن سلمان، فيما تتواصل الأعمال لاستكمال عدد من المحاور والجسور والأنفاق، من بينها جسر طريق عثمان بن عفان عند تقاطعه مع طريق الملك سلمان، والجسور الجديدة على محور طريق التخصصي.

ويتكامل مع هذه الجهود العمل على رفع كفاءة إدارة الحركة المرورية، من خلال تنفيذ معالجات هندسية في 26 موقعًا حرجًا بالمدينة تستهدف تخفيض زمن الرحلة، وتطوير تقنيات الإشارات المرورية في 720 تقاطعًا وربطها بغرفة تحكم واحدة، لتكون أكثر تفاعلًا مع الكثافات المرورية واستيعاب حركة المشاة. كما بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من إدارة الحركة المرورية عند مداخل الطرق الرئيسية في 80 موقعًا، لتنظيم تدفق المركبات إلى المحاور بحسب كثافة الحركة.

ومن المتوقع أن يُسهم اكتمال تنفيذ البرنامج بحلول العام 2030م في رفع متوسط سرعة السير على شبكة الطرق بنسبة 40%، وتقليص الساعات المستغرقة على الشبكة بنسبة 20%، ورفع مستوى الخدمة المرورية بنسبة 85%، بما يُعزز كفاءة التنقل ويدعم التنمية الحضرية والاقتصادية في المدينة.

وتتكامل هذه الجهود مع تطوير منظومة النقل العام وتوسيع نطاق خدماتها، حيث أسهم **مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام** بمدينة الرياض في توفير شبكة متكاملة تضم 6 مسارات رئيسة لقطار الرياض، تمتد لنحو 176 كيلومترًا وتشمل 85 محطة، بما يُعزز الربط بين المناطق السكنية والمراكز الاقتصادية والتجارية والخدمية. وقد شهدت منظومة النقل العام خلال العام الحالي 2026م نموًا ملحوظًا في أعداد المستفيدين من خدماتها، حيث تجاوز إجمالي عدد الركاب عبر شبكة النقل العام بمدينة الرياض 500 مليون راكب منذ بدء التشغيل، وأظهر استبيان أجرته الهيئة الملكية لمدينة الرياض أن 83% من الركاب يستخدمون قطار الرياض يوميًا، بما يعكس دوره في تلبية احتياجات التنقل اليومية. ولمواكبة زيادة الطلب على استخدام الشبكة والاستحقاقات المقبلة في المدينة، وقّعت الهيئة عقودًا لشراء 94 قطارًا جديدًا، ليرتفع أسطول قطار الرياض من 183 إلى 277 قطارًا، بما يتيح زيادة الطاقة

الاستيعابية وتوجيهها نحو المسارات الأكثر كثافة في الاستخدام، وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وتتكامل شبكة قطار الرياض مع شبكة حافلات الرياض، التي تضم أسطولًا مكونًا من 842 حافلة، وتغطي 80 مسارًا بإجمالي أطوال يبلغ نحو 1,900 كيلومتر، تشمل 58 مسارًا مغذيًا بطول 892 كيلومترًا، و19 مسارًا رئيسيًا بطول 910 كيلومترات، و3 مسارات للحافلات بمسارات مخصصة بطول 160 كيلومترًا، إلى جانب 2,860 محطة ونقطة توقف، بما يُعزز تكامل خدمات النقل العام ويسهل وصول المستفيدين إلى مختلف أنحاء المدينة. كما يجري تنفيذ امتداد المسار الأحمر إلى الدرعية، بإضافة خمس محطات جديدة، منها محطتان تخدمان جامعة الملك سعود والمدينة الطبية فيها، وثلاث محطات في الدرعية، بما يوسع نطاق تغطية الشبكة ويُعزز ارتباطها بالوجهات التعليمية والصحية والتنموية. وشهد العام الحالي 2026م بدء تنفيذ محطة إكسبو 2030 ضمن شبكة قطار الرياض، لتكون خامس المحطات الأيقونية في الشبكة، بهدف خدمة زوار معرض إكسبو 2030، وتيسير الوصول إلى موقع المعرض، إلى جانب إضافة معلم معماري بارز يعكس الهوية الحضرية لمدينة الرياض.

وفي سياق متصل، تتواصل جهود الدولة متمثلة في الهيئة الملكية لمدينة الرياض في تعزيز التوازن في القطاع العقاري وزيادة المعروض من الأراضي السكنية في مدينة الرياض، حيث تستهدف المبادرة توفير ما بين 10 آلاف و40 ألف قطعة أرض سكنية مخططة ومطورة سنويًا للمواطنين خلال خمس سنوات من تاريخ الإطلاق، بأسعار لا تتجاوز 1,500 ﷼ للمتر المربع، بما يُسهم في تعزيز التملك السكني للمواطنين ودعم استقرار السوق العقاري.

وامتدت جهود تطوير منظومة النقل ورفع كفاءة الخدمات إلى المشاعر المقدسة، من خلال تنفيذ مشاريع نوعية تستهدف تطوير البنية التحتية، بما يُعزز جاهزية منظومة النقل لاستقبال الأعداد المتزايدة من الحجاج والمعتمرين، وتيسير تنقلهم خلال أداء المناسك، بما يُسهم في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن. وفي هذا الإطار، شهد العام الحالي 2026م تحقيق عدد من المنجزات في منظومة النقل خلال موسم رمضان 1447هـ في نقل أكثر من 71 مليون راكب عبر أكثر من 1.7 مليون رحلة، بما يعكس قدرتها على استيعاب الكثافة

المتزايدة في حركة الزوار. كما شهد موسم حج 1447هـ تطوير 5 محطات للنقل بين مشعر منى والمسجد الحرام في المنطقة المركزية، ونقل أكثر من 4.87 مليون حاج، مما أسهم في تسريع وصول الحجاج إلى المسجد الحرام خلال أيام التشريق لأداء طواف الإفاضة. وفي إطار رفع كفاءة التنقل بين المشاعر المقدسة، انخفضت مدة التصعيد من منى إلى عرفات بنسبة 6%، بما يُعزز انسيابية حركة الحجاج ويرفع كفاءة إدارة الحشود.

كما تم استكمال مشروعين رئيسيين ضمن مشاريع الطرق الدائرية، شملت تقاطع الطريق الدائري الرابع مع طريق الملك فيصل واستكمال تقاطع الأمير متعب والأمير سلطان في الدائري الثالث. مما أسهم في رفع كفاءة الحركة المرورية، وخفض زمن التنقل باتجاه الحرم بما يزيد عن 90% حيث تم تقليل المسافة من 16 كم إلى 6.5 كم، بما يدعم انسيابية الحركة خلال موسمي العمرة والحج.

استكمالًا لهذه الجهود، تستهدف **الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة** خلال العام 2027م الارتقاء بالمشهد الحضري وجودة الخدمات في المشاعر المقدسة، من خلال تنفيذ حزمة من المشاريع التطويرية التي تُسهم في تحسين البيئة الحضرية ورفع كفاءة البنية التحتية والمرافق والخدمات، إلى جانب تعزيز منظومة النقل الترددي إلى المسجد الحرام عبر تطوير **مشروع واصل الحرم** بطول 160 كيلومترًا، لربط المسجد الحرام بـ 19 محطة ضمن مساحة تتجاوز 3 مليون م^2، استعدادًا لانطلاق التشغيل قبل موسم رمضان 1448هـ لتعزيز النقل الترددي من وإلى الحرم، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتحسين انسيابية تنقل المعتمرين والزوار، وتفعيل التحول الرقمي، بما يُعزز كفاءة التشغيل وجودة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، ويدعم النمو المستدام للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بقطاع الحج والعمرة.

وفي إطار التكامل بين مشاريع البنية التحتية والارتقاء بجودة الحياة، تتواصل الجهود لتطوير المسارات والوجهات الرياضية التي تُسهم في تحسين البيئة الحضرية، وتوفير خيارات متنوعة للتنقل النشط وممارسة الأنشطة البدنية. وفي هذا الجانب، شهد مشروع **المسار الرياضي** الذي يمتد لأكثر من 135 كيلومترًا في مدينة الرياض، تقدمًا في تطوير وتشغيل عدد من وجهاته ومرافقه، ومن أبرزها افتتاح المشروع وجهة "ذا قروف" في ديسمبر من العام 2025م، إلى جانب عدد من الوجهات التي سبق افتتاحها، وتشمل وجهة وادي حنيفة، ووجهة البروميند،

والجزء الواقع في تقاطع طريق الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز مع طريق الأمير تركي بن عبد العزيز الأول، والمسار الداخلي لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، والمرحلة الأولى لمنتزه الرمال الرياضي. وقد استقبل المشروع أكثر من 5 ملايين زائر منذ افتتاحه في الربع الأول من العام 2025م، كما تم تنظيم أكثر من 20 فعالية رياضية وصحية واجتماعية خلال العامين 2025م و2026م.

وعلى صعيد الاستدامة، يُعد **البرج الرياضي** أحد أبرز معالم مشروع المسار الرياضي، حيث من المخطط أن يبلغ ارتفاعه 130 مترًا، ويضم مرافق لممارسة أكثر من 30 نوعًا رياضيًا، إلى جانب أعلى جدار تسلق في العالم بارتفاع 98 مترًا، وأعلى مضمار للجري بطول 250 مترًا، بما يُسهم في تنويع الخيارات الرياضية المتاحة لمختلف فئات المجتمع وتشجيع ممارسة الأنشطة البدنية. كما حصل البرج الرياضي على شهادة **"Active Score"** بأعلى مستوى اعتماد، ليصبح أول مبنى في المملكة يحصل عليها. ومن المتوقع أن يُسهم المشروع في توليد قيمة اقتصادية لمدينة الرياض، من خلال تحفيز استثمارات القطاع الخاص، وتنشيط أعمال التطوير والتنمية، واستحداث فرص العمل، وتعزيز النشاط الاقتصادي.

وبالتوازي مع تطوير المرافق والوجهات الحضرية والرياضية، تتواصل جهود المملكة في تنمية الأنشطة الثقافية والسياحية والترفيهية، من خلال توسيع نطاق الفعاليات والتجارب المتنوعة، وإبراز المقومات الثقافية والتراثية في مختلف المناطق، بما يُسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والسياحية. وفي هذا الجانب، أسهمت **مواسم السعودية** في توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين والمقيمين والزوار، حيث ارتفع عدد الفعاليات المقامة على مستوى المملكة إلى 350 فعالية منذ العام 2024م وحتى شهر سبتمبر من العام الحالي 2026م، إلى جانب المساهمة في استحداث وظائف دائمة ومؤقتة نوعية. وخلال العام 2027م والمدى المتوسط، يستهدف المشروع التوسع في نطاق **مواسم السعودية** ليشمل مزيدًا من المدن والمناطق، من بينها الرياض وجدة والعلا وحاضرة الدمام والأحساء وعسير والطائف والباحة وغيرها، بما يوسع نطاق الاستفادة من الفعاليات في مختلف مناطق المملكة. كما تستهدف المبادرة المساهمة بنحو 8 مليار ﷼ سنويًا في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، واستقطاب أكثر من 40 مليون سائح حتى العام 2030م، بما يدعم نمو قطاعات السياحة والترفيه ويوسع الفرص الاقتصادية في مختلف مناطق المملكة.

وتتكامل هذه الجهود مع تطوير المشهد الثقافي والإبداعي وتعزيز الاستفادة من المقومات الحضارية والتراثية للمملكة، حيث أسهم **برنامج الرياض آرت** في دمج الفنون في النسيج الحضري لمدينة الرياض وإثراء مساحاتها العامة بالأعمال الفنية. حيث وصل إجمالي ما قدمه البرنامج منذ انطلاقه في العام 2019م وحتى العام 2026م إلى أكثر من 593 عملًا فنيًا لفنانين محليين ودوليين، وصولًا إلى إجمالي مستهدف يبلغ 848 عملًا فنيًا في العام 2029م. كما نظم البرنامج ضمن احتفال **نور الرياض** في العام 2025م أكثر من 2,500 فعالية بمشاركة أكثر من 29,500 مشارك واستقطب الاحتفال أكثر من 7.2 مليون زائر، مقارنةً بنحو 3.4 مليون زائر في العام 2024م.ويمتد الأثر المستهدف للبرنامج إلى تعزيز مكانة الرياض كوجهة ثقافية وفنية عالمية، ودعم الاقتصاد الإبداعي وقطاعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والسياحة، والتجزئة، والمساهمة في خلق فرص العمل النوعية.

وفي جانب تنمية السياحة الثقافية والتراثية، **شهدت المواقع التراثية في محافظة العلا** تقدمًا في تشغيل وتفعيل المواقع التراثية، حيث بلغ إجمالي إنفاق الزوار 785 مليون ﷼ خلال العام الحالي 2026م، ووصل عدد زوار المبيت إلى 152 ألف زائر، بما يعكس تنامي النشاط السياحي والثقافي، ودوره في تحفيز الطلب على خدمات الضيافة والنقل والتجزئة، ودعم الاقتصاد المحلي.

كما توسّع الحضور الدولي للعلا من خلال تعزيز الشراكات الثقافية مع عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية، من أبرزها: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمتحف الوطني للفنون الآسيوية، بما يسهم في تعزيز مكانة العلا كوجهةً عالمية للثقافة والتراث، وتبادل الخبرات في المحافظة على المواقع والأصول التراثية وتطويرها. واستكمالًا لهذه الجهود، تستهدف الهيئة خلال العام 2027م رفع نسبة استدامة المواقع التراثية إلى 76%، بما يُعزز المحافظة على الأصول التراثية للأجيال القادمة، ويدعم نمو السياحة الثقافية، ويرفع جاذبية العلا للاستثمارات السياحية والثقافية، ويسهم في تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة للمحافظة وسكانها. وتعكس هذه الجهود تكامل المشاريع التنموية في دعم النمو الاقتصادي، والارتقاء بجودة الحياة، وتعزيز الاستفادة من المقومات الوطنية، بما يسهم في استدامة المكتسبات التنموية وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.


ميزانية 2027
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget
وزارة المالية
Ministry of Finance
MOFKSA | mof.gov.sa